مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المنتدى السنوي لفلسطين

الدورة الثانية

10-12 شباط/ فبراير 2024

جدول الأعمال | المشاركون | المتحدثون في الجلسة الافتتاحية | المتحدثون في الندوات | رؤساء الجلسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المنتدى السنوي لفلسطين

الدورة الثانية

10-12 شباط/ فبراير 2024

جدول الأعمال | المشاركون | المتحدثون في الجلسة الافتتاحية | المتحدثون في الندوات | رؤساء الجلسات

المشاركون

الملخصات

أحمد صاري

أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة أم البواقي في الجزائر، ومدرس وباحث في الجامعة الجزائرية منذ سنة 1991 إلى اليوم، وعضو وخبير في العديد من المجلات العلمية. أشرف على العديد من مشاريع الماجستير والدكتوراه. له مقالات منشورة وكتب حول التاريخ السياسي والثقافي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية. شارك في العديد من الملتقيات العلمية الوطنية والدولية. حاصل على الدكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر من جامعة بروفانس في فرنسا (1990). من إصداراته كتاب حول علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالإدارة الفرنسية (1931-1956):

Histoire et politique: L'Association des Ulama Musulmans Algériens et l'Administration française en Algérie (1931- 1956) (Ain M'lila: Dar El Houda, 2022).

القضية الفلسطينية بين الموقف الشعبي والخطاب الرسمي الجزائري: مقاربة تاريخية

تتمحور هذه الورقة حول سؤال رئيس يتعلق بالموقف الشعبي والخطاب الرسمي الجزائريَين من القضية الفلسطينية، وإذا ما حافظا على نسقهما ونبرتهما القوية المتضامنة مع الفلسطينيين، أم أنهما خضعا مع مرور الوقت لعوامل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وللتحولات التي شهدتها المنطقة العربية والساحة الدولية. تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، يبحث الأول في بداية وعي الجزائريين وتفاعلهم مع القضية الفلسطينية، وكيفية احتلالها صدارة اهتمام الحركة الوطنية، ثم يبحث في الصدى الذي لقيته الثورة الجزائرية وانتصاراتها لدى الفلسطينيين، بعد سنوات من النكبة، وكيفية تشكيلها نموذجًا لهم في كفاحهم وعلاقاتهم بالبلدان العربية. في حين يتناول الجزء الثاني تفاعل الموقف الشعبي وتشكّل الخطاب الرسمي الجزائري خلال الستينيات والسبعينيات تجاه القضية الفلسطينية، ويبدو أن تلك الفترة شكّلت "العصر الذهبي" للدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، التي أخذت القسط الأوفر من اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية. أما الجزء الثالث فيتطرق إلى تطور الموقف الشعبي والخطاب الرسمي الجزائريَين تجاه حلول التسوية، في ظل المتغيرات الفلسطينية والإقليمية والدولية، التي حدثت بدايةً من الثمانينيات، ثم دخول الجزائر في أزمات متعددة وتراجع دورها في القضية الفلسطينية. لكن بحلول الألفية الجديدة قامت الجزائر بمبادرات للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية وسعت إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى الهيئات الدولية. عمومًا، التزمت الجزائر بقرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ورفضت كل تسوية تكون على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

أريج صباغ - خوري

باحثة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. تشمل مجالات بحثها علم الاجتماع السياسي والتاريخي، والكولونيالية الاستيطانية ودراسات السكان الأصليين، وسوسيولوجيا المعرفة، والصهيونية، والمجتمع الفلسطيني في إسرائيل. نالت أبحاثها عددًا من الجوائز البحثية، منها منحة فولبرايت لدراسة ما بعد الدكتواره، ومنحة بارك، ومنحة غوغنهايم مؤخرًا. من منشوراتها كتاب: *Colonizing Palestine: The Zionist Left and the Making of the Palestinian Nakba* (Stanford: Stanford University Press, 2023)، ولها فصول ومقالات في مجلات علمية *Politics and Society*, *Sociological Theory*, *Theory and Society*, *Current Sociology*. وهي عضو في لجنة الأبحاث في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - مدى الكرمل، وعضو في منظمة "أكاديميون من أجل المساواة"، التي أسست من خلالها، في أيار/ مايو 2021، "الخط الدافئ" لمساعدة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية.

الوعي المنفصم والدفاع عن الديمقراطية الكولونيالية

تعتبر أزمة "الانقلاب القضائي" في إسرائيل لحظة سياسية مفصلية لتقييم البنية الفوقية المتجذرة في الهيكلية الاستعمارية. فالمظاهرات التي جرت خلال عام 2023، مطالبةً "باستعادة الديمقراطية اليهودية" شكلّت أكبر حراك شعبي في تاريخ دولة إسرائيل في الصراع حول طبيعة النظام، وهدفت إلى استعادة نظام حكم تَوافق عليه معظم المتظاهرين، هو نظام كولونيالي يقوم على إقصاء الفلسطينيين، وفرض سيطرة سياسية واجتماعية كاملة عليهم. تسلط هذه اللحظة السياسية الضوء على الطريقة التي مأسست بها الدولة الكولونيالية الاستيطانية منذ إقامتها، الهرمية الاجتماعية والسياسية التي اعتمدت على الوعي المنفصم لدى الغالبية الساحقة من مواطنيها اليهود. تستند الورقة إلى البحث النوعي، الذي يشمل تحليلاً منهجيًا للخطابات السياسية والأخبار التي صدرت في الصحف الإسرائيلية خلال الخمس فترات الانتخابية في إسرائيل في أعوام 2015، 2017، 2019، 2021، 2022، وكذلك خلال فترة المظاهرات الاحتجاجية في عام 2023. تعتمد الورقة على مقابلات معمقة مع 30 ناشطًا سياسيًا من المجتمع المدني الفلسطيني، و15 آخرين من المجتمع المدني اليهودي/ الإسرائيلي، إضافة إلى مشاهدات إثنوغرافية للمظاهرات. من خلال التحليل النسبي Relational Analysis، الذي يأخذ في الاعتبار الطابع الجدلي للتغيير السياسي في السياق الكولونيالي الاستيطاني، تكشف الورقة عن طبيعة التفاعلات بين المستعمرين اليهود والسكان الفلسطينيين الأصلانيين، وكيفية صياغة فاعلية الفلسطينيين في المشهد السياسي في إسرائيل.

آزاده ثبوت

باحثة ما بعد الدكتوراه في جامعة مانشستر. أتمّت مؤخرًا مشروعًا حول تقاطع الفنون وبناء السلام، يبحث في دور الفن والجماليات والطرائق الإبداعية في الممارسة الثورية. تركّز بحوثها وممارساتها على ضروب الالتقاء والمواجهة المعقدة بين الدراسات الحضرية النقدية، وبناء السلام على المستويات القاعدية، وسيرورات العدالة الانتقالية، ولا سيما الاهتمام بجغرافيات ما بعد الحرب، وجغرافيات (غياب) العدالة والنزوح، إضافةً إلى نظريات المعرفة الراديكالية. خلال العقد الماضي، بنت روايات بصرية وإثنوغرافية تستكشف جغرافيات ما بعد الحرب وسرديات النزوح في السياقات الأفغانية والفلسطينية والسورية، مُحدِثةً تحولًا مفهوميًا إطاريًا جديدًا في دراسة إعادة الإعمار بعد الحرب و(غياب) العدالة.

إعادة تخيّل نهر البارد: التحول والذاكرة في قصص الأطفال المكانية

تعرض هذه الورقة تجربة الأطفال الفلسطينيين بعد الحرب في مخيم نهر البارد للاجئين وتدميرها له عام 2007، عن طريق رسوماتهم، معتمدةً على الكتابة النسوية الجغرافية. وتسعى إلى إحياء صوت الطفل الفلسطيني وتعزيز ذكرياته بوصفها مصدرًا تاريخيًا يساهم في فهم آثار الحرب والتهجير. وبناءً على مشروع تعاوني مع أطفال مخيم نهر البارد، تستكشف الورقة كيفية تأثير المشهد الحضري المُعاد بناؤه، مع مخلّفات الحرب ومواقع النزوح والبيئة المتغيرة، في هوية الأطفال وذاكرتهم وتصوّراتهم للماضي. ومن خلال قراءة قصص الأطفال عن العنف والتشرد والاقتلاع، تسلط الورقة الضوء على تجربتهم في المقاومة والفقدان والحنين والأمل والاشتياق، وتلخص في تأملٍ وكالة الأطفال وتقرير مصيرهم، ودورهم في إعادة بناء المخيم وذاكرة المجتمع الجماعية.

أسامة طنوس

طبيب أطفال وباحث في الصحة الجماهيرية، ومدير مشارك لبرنامج فلسطين للصحة وحقوق الإنسان PPHHR، وهو برنامج شراكة بين مركز FXB للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد، ومعهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت، والذي يستخدم نهج تفكيك الاستعمار إطارَ عملٍ في تطوير البرامج والقيادة والمشاركة. وهو زميل هيوبرت همفري للصحة العامة وسياسات الصحة لعام 2020-2021 في كلية رولينز للصحة العامة في جامعة إيموري، وعضو في لجنة أونيل - لانسيت المعنية بالعنصرية والتمييز البنيوي والصحة العالمية.

تعريف الفصل العنصري الطبي من خلال التجربة الفلسطينية: إطار تاريخي

لا يوجد تعريف رسمي لمصطلح "الفصل العنصري الطبي" تتبناه الهيئات الطبية أو هيئات الصحة الجماهيرية. وقد استُخدم مصطلح الفصل العنصري الطبي في الولايات المتحدة على نطاق واسع، للإشارة إلى العلاج الطبي غير الأخلاقي والتجارب الطبية على الأميركيين من أصل أفريقي، أو التأثير السلبي للفصل والعنصرية في منالية الرعاية الصحية والتأمين الصحي. وفي جنوب أفريقيا، يشير هذا المصطلح إلى الآثار الطبية لنظام الفصل العنصري الذي جرى تطبيقه على السود في البلاد، حيث نتج فصل الأنظمة الصحية من الفصل الأوسع بين الأعراق. وفي الآونة الأخيرة، استُخدم مصطلح "الفصل العنصري في اللقاح" للإشارة إلى التوزيع غير العادل للقاح فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بين الشمال والجنوب العالميَين، وهو صورة تعكس عدم المساواة في فترة ما بعد الاستعمار والاستغلال الاقتصادي والسياسي المستمر للجنوب العالمي من طرف الشركات والقوى الاستعمارية الجديدة.

تستخدم الورقة عدسة الاستعمار الاستيطاني، لتتبّع تشكيل خدمات الرعاية الصحية في فلسطين - إسرائيل وتوسيعها، وما أوجدته حاليًا من تفاوت في الحق في الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها بين المجتمعات المختلفة، مثل اليهود الإسرائيليين والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، والمقيمين الفلسطينيين في القدس، والفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمستوطنين في الضفة الغربية، على أساس العرق والموقع والطبقة وبطاقة الهوية. تستخدم الورقة نظام الرعاية الصحية لاستكشاف مفاهيم أكبر حول الدولة، وانعدام الجنسية، والسيادة، والمواطنة، وتراجع التنمية، والتبعية، والعمل الإنساني، والمساعدات كونها مركّبًا أساسيًا في حياة الفلسطينيين، وصحتهم ومرضهم وموتهم. ومن خلال تتبّع تشكيل نظامين منفصلين وغير متساويَين للرعاية الصحية بنتهما مجموعات سكانية مختلفة ومن أجلها، تستكشف الورقة معالم الفصل العنصري الطبي في فلسطين وإسرائيل.

*شارك في كتابة هذه الورقة إلى جانب أسامة طنوس، كلٌ من يارا عاصي، وبرام ويسبيلوي، ودافيد ميلز، ووئام حمودة، من مركز فرانسوا خافيير باغنود للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد.

إسلام ربيع

باحث مساعد في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ عام 2019، ومنسق عام للمراقب الاقتصادي الربعي. عمل منسقًا عامًا لمشروع عنقود القدس التنموي، ومنسقًا عامًا لدراسة آفاق التعاون والتكامل بين الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة والاقتصاد العربي في الداخل الإسرائيلي، ومساعدًا إحصائيًا في مديرية الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 2015-2018. له مساهمات بحثية في الاقتصاد الكلي وسوق العمل الفلسطينية. حاصل على الماجستير في الاقتصاد، والبكالوريوس في الرياضيات التطبيقية في الاقتصاد من جامعة بيرزيت.

العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي: اتجاهاتها ودوافعها وتأثيراتها

تهدف هذه الورقة إلى استعراض أوضاع العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر في إسرائيل وفي المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتستعرض السياق التاريخي لبدء تدفق العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وآثارها في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة عمومًا، وأوضاع العمالة فيهما خصوصًا، وتركز على أوضاع العمالة القائمة في الوقت الحالي، وذلك عبر استعراض دوافع العرض ومسبباته في سوق العمالة الفلسطينية، ومناقشة محددات الطلب على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، وتتعرض للمسائل المتعلقة بالتشوهات الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، واستحقاقات العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية.

إشراق عثمان

حاصلة على الماجستير في برنامج دراسات المرأة والتنمية والمجتمع من جامعة حمد بن خليفة في قطر عام 2020، ومرشحة دكتوراه لبرنامج الجغرافيا الإنسانية في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة نيوكاسل في بريطانيا. يركز اهتمامها البحثي على سياسة الانتظار، والسياسة الحيوية للحياة والموت والحواجز في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

السياسة الحيوية للانتظار: المرضى وحاجز بيت حانون "إيريز"

تسعى هذه الورقة لاستعراض فضاءات الانتظار المكانية والزمانية للمرضى في غزة الذين ينتظرون السفر عبر حاجز بيت حانون "إيريز" للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية والقدس، أو الداخل المحتل. وتركّز على فكرة الوقت وعلاقاته بممارسة الانتظار المختلفة: انتظار التصاريح، والانتظار على الحاجز، وانتظار دخول العلاج إلى غزة وغيرها. وتضيء على النظام الصحي في غزة، وما يتعرض له من حصار خانق يؤثر في رعاية المرضى تأثيرًا مباشرًا، ومنع الكثير من الأدوية من دخول غزة والعديد من الأطباء من السفر إلى الخارج لتلقّي الدورات التدريبية المتخصصة، إضافة إلى عرقلة تصاريح خروج المرضى للعلاج في الخارج.

امطانس شحادة

متخصص في الاقتصاد السياسي وأنماط التصرف السياسي والتصويت. عمل، منذ عام 2003، باحثًا في المركز العربي للبحوث الاجتماعية التطبيقية - مدى الكرمل في حيفا، وتخصّص في دراسة المشاركة السياسية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والاقتصاد السياسي للحكومات الإسرائيلية والتمييز تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. وفي عام 2011 عمل منسقًا لبرنامج الدراسات الإسرائيلية في المركز نفسه، وفي عام 2015 مديرًا للمشاريع الأكاديمية فيه حتى عام 2016. انتُخب عام 2016 أمينًا عامًا لحزب التجمع الوطني الديمقراطي. ومنذ آذار/ مارس 2021 حتى الآن، عاد إلى العمل منسقًا لوحدة دراسة السياسات في مدى الكرمل. له عدة دراسات في مجال السياسات الاقتصادية، وأنماط التصويت لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، والسياسات الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة العبرية في القدس.

دولة إلى جانب دولة: السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية تجاه المستوطنات في الضفة الغربية منذ عام 2009

ترمي هذه الورقة إلى دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية تجاه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بوصفها جزءًا من منظومة الاستعمار الاستيطاني، ودورها في تعزيز الاستيطان وتوسيعه بغية السيطرة على أوسع مساحة من الضفة الغربية، منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة (2009) وهيمنة اليمين على السلطة في إسرائيل. تجادل الورقة بأن إسرائيل تستخدم سياسات اقتصادية اجتماعية متنوعة تتلاءم مع احتياجات المشروع الاستعماري الاستيطاني، إذ تتبنى الحكومات الإسرائيلية سياسة اقتصادية نيوليبرالية صهيونية داخل الخط الأخضر، بينما تتبنى سياسة اقتصادية اجتماعية صهيونية في المستوطنات.

تعزز النتائج فرضية الورقة، وتوضح أن ثمة سياسات اقتصادية اجتماعية خاصة بالاستيطان، تختلف عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية المعمول بها داخل إسرائيل. وترى حكومات إسرائيل أهمية وضرورة تقليص دورها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية، فأوكلت إدارة الاقتصاد والنمو إلى قوى السوق، وألزمت الحُكم المحلي بتجنيد مصادر دخل ذاتي، وتراجعت عن تقديم قسم من الخدمات الاجتماعية والعامة، إلا أنها تؤدي هذه الوظائف في المستوطنات، بل تتكفل بغالبية الخدمات العامة فيها، ولا تقيس مصاريفها وفقًا لمبادئ النجاعة الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة المالية. ومن ثم، تنعكس هذه السياسة في ميزانيات وزارات حكومية عدة، وفي مبنى ميزانيات السلطات المحليّة وحجمها في المستوطنات مقارنة بالسلطات المحلية الأخرى في إسرائيل.

أنمار رفيدي

باحثة مساعدة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تتمحور اهتماماتها البحثية حول قضايا التنمية في السياق الاستعماري، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية. حاصلة على الماجستير في علم الاجتماع من جامعة أكسفورد، والبكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت.

اللامساواة في الحالة الفلسطينية: مظهر من مظاهر إحكام السيطرة الاستعمارية

تنطلق الورقة من إشكالية إمكانية تحقيق التنمية والحد من اللامساواة في ظل السياق الاستعماري المفروض على الحالة الفلسطينية، التي تُعدّ أكثر تعقيدًا من مجرد رسم السياسات لتعزيز النمو والتنمية وعدالة توزيع العوائد. وتجادل بأن اللامساواة في فلسطين ترتبط أساسًا بسياق الاستعمار الاستيطاني، الذي يعمل على صُعد شتى ممنهجة، وغير ممنهجة، لضرب جميع البنى التنموية الفلسطينية؛ ومن ثم تدمير بنى المساواة. وتفترض أن إحداث التنمية، والحد من الفقر واللامساواة جذريًا، يبقيان في حدودهما الضيقة في ظل استمرار السياق الاستعماري. تشمل الورقة تحليلاً لمؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية ومجالات الخدمات الاجتماعية، مثل الفقر والإنفاق والدخل والحماية الاجتماعية والمياه والكهرباء والتعليم والصحة، والأثر المركّب للسياق الاستعماري وقصور السياسات الفلسطينية في سياق تحقيق المساواة. وتُظهر أن السياسات الفلسطينية، على الرغم مما يشوبها من قصور، قد تسهم في الحد من حالة اللاتنمية، ومن ثم اللامساواة، إلا أنها تبقى عاجزة عن إحداث التنمية والحد من الفقر وتعزيز المساواة في ظل استمرار سياق الاستعمار الاستيطاني. وبناءً عليه، فإن متطلبات التنمية الحقيقية تقتضي تمتّع الفلسطينيين بحقّ إقامة دولتهم المستقلة وتقرير مصيرهم.

آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرة تحرير دورية "أسطور" للدراسات التاريخية. حاصلة على الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، حيث عملت مساعدة تدريس في قسم العلوم السياسية. حصلت على منحة باحثة زائرة في مركز دراسات اللجوء في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. وهي محرّرة كتاب "القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

نحو المواجهة: الضفة الغربية (2021-2023)

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة في تطور استراتيجيات المواجهة في الضفة الغربية خلال الفترة 2021-2023، إذ تصاعدت أعمال المقاومة المسلحة على نحو مطّرد، من خلال ما عُرف بظاهرة "الكتائب"، ككتيبة جنين وعرين الأسود وغيرهما، التي تشكّلت محليًا في المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية، في مواجهة اقتحامات الجيش الإسرائيلي المتكررة وعنف المستوطنين، وكذلك عودة العمل العسكري التابع لفصائل وأحزاب سياسية فلسطينية تقليدية.

تدرس الورقة الظاهرة في إطارها الأوسع، من دون التركيز على حالة عينية من التشكيلات الجديدة للمقاومة التي بدأت تظهر في الضفة، وذلك على الرغم من سياسات مكافحة "التمرد" Counterinsurgency التي طبّقتها القوى الدولية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، كلٌ في نطاقه. وقد أدت هذه السياسات إلى تفكيك بُنى المقاومة المادية بعد الانتفاضة الثانية، ومحاولة ربط الكل المجتمعي بعلاقات بنيوية مع السلطة الفلسطينية ومسارها السياسي. لكن هذه السياسات، على شدتها، لم تنجح في إنهاء تنظيمات المقاومة وتشكيلاتها كلّيًا، وهي لا تزال فاعلةً بمحددات عملٍ جديدة فرضتها الظروف الأمنية نتيجةً للسياسات المطبقة.

إيلان بابيه

مدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية في جامعة إكستر في المملكة المتحدة.

السلطة والمال والأخلاق: اللوبي المؤيد للصهيونية على ضفّتي الأطلسي

تحاجّ الورقة بأن الصهيونية كانت مشروعًا مسيحيًا إنجيليًا قبل أن تصبح مشروعًا يهوديًا، وأنه عندما اندمج اللوبيان الإنجيلي المسيحي والصهيوني في لوبي واحد على ضفّتي المحيط الأطلسي، أصبح قويًا بما فيه الكفاية للتأثير في السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية عمومًا، وتجاه فلسطين العثمانية خصوصًا.

تكوّن اللوبي من الأرستقراطية الأنكلو-يهودية، والنخب اليهودية الأميركية والأيديولوجيين الصهاينة، والأرستقراطية الإنجيلية، وكان معظمهم من المعادين للسامية. وقد اعتقد جميعهم أنّ الصهيونية كانت حلًّا ليهود أوروبا الشرقية ووسيلة لتوسيع النفوذ الأنكلو-أميركي في العالم العربي. ولا يزال هذا التحالف العالمي التاريخي من دون تغييراتٍ تُذكر، وهو الحصن الأهم بالنسبة إلى إسرائيل ضد الانتقادات الدولية، حتى أثناء سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها في قطاع غزة اليوم.

إيمان بديوي

كاتبة وباحثة، مهتمة بسياق البحث في المواضيع المرتبطة بالقضية الفلسطينية، بالتركيز على دراسات سوسيولوجيا المقاومة الفلسطينية وسوسيولوجيا ممارسات السيادة الاستعمارية، من حيث مفاهيم الذاكرة والهويّة والجسد. تنشر مقالاتها في عددٍ من المنابر والمجلّات العربيّة، منها: مجلّة "فسحة"، ومجلّة "رمان الثقافية" وموقع "ألترا صوت". حاصلة على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا، وعلى البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة اليرموك في الأردن.

فهم مجموعة "عرين الأسود": ما الذي تكشفه وصايا شهدائها؟

تحاول هذه الورقة تكوين فهم سوسيولوجي عن مجموعة "عرين الأسود" البارزة مؤخرًا في فضاء المقاومة الفلسطينية المسلحة بوصفها نمطًا مُستَجدّ السمات، وذلك اعتمادًا على تحليل نصوص وصايا شهدائها التي كان لها الدور المركزي في تكثيف التفاعل مع المجموعة وإثارة تخوّف الاحتلال من تنامي نشاط الكفاح المسلّح في الضفة الغربيّة؛ وبهذا تنطلق الورقة من أهمية الوصايا مادّةً تساعدنا في الكشف عن هوية المجموعة وحالة المقاومة فيها.

تخلص الورقة إلى أنّ تحليل مضمون الوصايا كشف عن قدرة مجموعة "عرين الأسود" على إعادة تعريف الموت وإنتاجه عبر تمجيد الموت (الاستشهادي) ورفض تطويع الجسد، وعن تجلّي وعي أفرادها بعلاقة الفلسطيني مع المحتل وعلاقته بالفلسطيني الآخر. إضافةً إلى أنّه بالنظر إلى الوصية بوصفها تمثّل خطابَ مقاومة محمّلًا بالقيم الوطنية، تبين أنّ لوصايا شهداء العرين دورًا مركزيًّا في التعبئة الجماهيرية وتشكيل الحاضنة الشعبية للمجموعة على مستويَي الفكرة والفعل، مع قدرتها على إحياء نموذج البطل ورمزيته في العمل الثوري ودوره في إنتاج تعاقبية فعل المقاومة والاستشهاد.

إيمان سعادة

باحثة مقيمة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ومستشارة مستقلة في مجالات المناصرة والتمكين الاقتصادي للنساء. تساهم في تأليف نشرة الأمن الغذائي نصف السنوية الصادرة عن ماس. عملت على عديد من المشاريع البحثية الاقتصادية - الاجتماعية والتنموية. وساهمت في العديد من الدراسات منها "اقتصاد التراث الثقافي في فلسطين والتنمية المستدامة"، معهد ماس (2023). وشاركت في إعداد قسم التنمية الاجتماعية في المراقب الاقتصادي الربعي الصادر عن ماس للفترة 2020-2023، الذي يتناول أبعاد الفقر المتعدد في فلسطين. وشاركت مع فريق من ماس في إعداد أوراق استراتيجية حول مكافحة الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2023 مع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية والإسكوا. حاصلة على الماجستير في علم الاجتماع، والبكالوريوس في اقتصاد الأعمال من جامعة بيرزيت.

اللامساواة في الحالة الفلسطينية: مظهر من مظاهر إحكام السيطرة الاستعمارية

تنطلق الورقة من إشكالية إمكانية تحقيق التنمية والحد من اللامساواة في ظل السياق الاستعماري المفروض على الحالة الفلسطينية، التي تُعدّ أكثر تعقيدًا من مجرد رسم السياسات لتعزيز النمو والتنمية وعدالة توزيع العوائد. وتجادل بأن اللامساواة في فلسطين ترتبط أساسًا بسياق الاستعمار الاستيطاني، الذي يعمل على صُعد شتى ممنهجة، وغير ممنهجة، لضرب جميع البنى التنموية الفلسطينية، ومن ثم تدمير بنى المساواة. وتفترض أن إحداث التنمية، والحد من الفقر واللامساواة جذريًا، يبقيان في حدودهما الضيقة في ظل استمرار السياق الاستعماري. تشمل الورقة تحليلاً لمؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية ومجالات الخدمات الاجتماعية كالفقر والإنفاق والدخل والحماية الاجتماعية والمياه والكهرباء والتعليم والصحة، والأثر المركّب للسياق الاستعماري وقصور السياسات الفلسطينية في سياق تحقيق المساواة. وتُظهر أن السياسات الفلسطينية، على الرغم مما يشوبها من قصور، قد تسهم في الحد من حالة اللاتنمية، ومن ثم اللامساواة، إلا أنها تبقى عاجزة عن إحداث التنمية والحد من الفقر وتعزيز المساواة في ظل استمرار سياق الاستعمار الاستيطاني. بناءً عليه، فإن متطلبات التنمية الحقيقية تقتضي تمتّع الفلسطينيين بحقّ إقامة دولتهم المستقلة وتقرير مصيرهم.

أيمن يوسف

أستاذ في الجامعة العربية الأمريكية في جنين منذ عام 2004، وعميد سابق لكلية الآداب في الفترة 2015-2017، ورئيس مجلس إدارة مركز السياسات ودراسات حل الصراع في الفترة 2019-2021 في الجامعة ذاتها. تتركز اهتماماته البحثية في حل الصراعات والأمن الإنساني والمجتمع المدني والنخبة السياسية والحركات الاجتماعية. من منشوراته كتاب "إسرائيل والقوى الصاعدة: العلاقة مع تركيا والصين والهند وروسيا" (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" 2011)، ومقال "أهمية ومحورية المقاومة الشعبية في تحويل الصراع مع دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية"، مجلة دراسات الصراع (رومانيا) (2021). حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة مهراجا سایاجیراو في بارودا M.S University of Baroda في الهند في عام 2000.

أزمة المجتمع المدني الفلسطيني

تتناول الورقة الأزمة البنيوية التي يواجهها المجتمع المدني الفلسطيني، وتكتسي في ذلك أهمية لدور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتركّز على التمويل المشروط للمنظمات المدنية وسياسات السلطة الفلسطينية تجاهها، وتعرض آراء القادة الدينيين حول مفهوم التحرير المستهدف من المنظمات المدنية، وتأثير تركيز العمل الحضري في رام الله في المجتمع المدني في أجزاء أخرى من فلسطين. وتطرح أسئلة عن عوامل أزمة المجتمع المدني وتأثير السياسات الحكومية فيه، إضافة إلى آراء القادة الدينيين حول مفهوم التحرير. وتستند في سبيل الإجابة عنها إلى تحليل محيط المركز والأطراف بأسلوب تحليلي نقدي، وتعتمد إطارًا نظريًا يرتبط بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويتضمن مفهوم التشرذم السياسي والاعتماد على التمويل الخارجي. كذلك، تستخدم الورقة منهج دراسة الحالة مع تحليل مفصل للظاهرة في سياقاتها، وتعتمد أيضًا على مقابلات ميدانية ومجموعات بؤرية وملاحظات ميدانية للحصول على رؤى من أصحاب المصلحة. وأخيرًا، تناقش حلولًا مقترحة لمواجهة التحديات التي يشهدها المجتمع المدني الفلسطيني في سياق مرتبط بالحالة الوطنية وتحدياتها وانقساماتها.

إيناس خطيب

مسؤولة النشر والإنتاج في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - مدى الكرمل، حيفا. حاصلة على الماجستير في الإدارة العامة، والبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة حيفا، والبكالوريوس في علم الآثار واللغة العربية وآدابها من جامعة تل أبيب.

دولة إلى جانب دولة: السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية تجاه المستوطنات في الضفة الغربية منذ عام 2009

ترمي هذه الورقة إلى دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية تجاه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بوصفها جزءًا من منظومة الاستعمار الاستيطاني، ودورها في تعزيز الاستيطان وتوسيعه بغية السيطرة على أوسع مساحة من الضفة الغربية، منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة (2009) وهيمنة اليمين على السلطة في إسرائيل. تجادل الورقة بأن إسرائيل تستخدم سياسات اقتصادية اجتماعية متنوعة تتلاءم مع احتياجات المشروع الاستعماري الاستيطاني، إذ تتبنى الحكومات الإسرائيلية سياسة اقتصادية نيوليبرالية صهيونية داخل الخط الأخضر، بينما تتبنى سياسة اقتصادية اجتماعية صهيونية في المستوطنات.

تعزز النتائج فرضية الورقة، وتوضح أن ثمة سياسات اقتصادية اجتماعية خاصة بالاستيطان، تختلف عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية المعمول بها داخل إسرائيل. وترى حكومات إسرائيل أهمية وضرورة تقليص دورها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية، فأوكلت إدارة الاقتصاد والنمو إلى قوى السوق، وألزمت الحُكم المحلي بتجنيد مصادر دخل ذاتي، وتراجعت عن تقديم قسم من الخدمات الاجتماعية والعامة، إلا أنها تؤدي هذه الوظائف في المستوطنات، بل تتكفل بغالبية الخدمات العامة فيها، ولا تقيس مصاريفها وفقًا لمبادئ النجاعة الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة المالية. ومن ثم، تنعكس هذه السياسة في ميزانيات وزارات حكومية عدة، وفي مبنى ميزانيات السلطات المحليّة وحجمها في المستوطنات مقارنة بالسلطات المحلية الأخرى في إسرائيل.

باسل فراج

أستاذ مساعد في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، وقد أكمل الدكتوراه في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع من معهد الدراسات العليا بجنيف. يركز عمله على السجناء السياسيين وعنف السجون ومقاومة الأسرى للأنظمة السجنية. يتناول بحثه تقاطعات الذاكرة والمقاومة والفن من جانب السجناء وغيرهم من المتعرضين للعنف داخل المنظومة السجنية. أجرى أبحاثًا في عدد من الدول بما في ذلك تشيلي وكولومبيا وفلسطين. يعمل حاليًا على مشروع بحثي حول التبادل العالمي للخبرات والسياسات السجنية، يموّله المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

العنف الإسرائيلي والسياسات السجنية العرقية: تحليل مغاير

تقدم الورقة إطارًا نظريًا مختلفًا لدراسة سجون الاحتلال، وأنماط السلطة والعنف المطبّقة على الفلسطينيين. وتحاجّ بأنه على الرغم من أهمية النظريات والأدوات والمفاهيم السائدة لتحليل السجون عالميًا، مثل سياسات الموت وسياسات الحياة والحياة العارية والموت الاجتماعي، فإنها غير كافية لتحليل منظومة الاحتلال السجنية. إن هيمنة هذه المفاهيم على دراسات السجون تُظهر السلطة على نحو شمولي، ويصبح بذلك الهرب منها أمرًا صعب المنال، كما تظهر مقاومة الأسرى بوصفها صراعًا حول الحياة والموت. بيد أنه في الإمكان تحليل المنظومة السجنية على نحو مختلف من خلال التركيز على أهداف العنف والسلطة الاستعمارية، ألا وهي إعادة تشكيل الذات الفلسطينية ووعيها، ومن ثم محو البعد النضالي والسياسي للاعتقال. وتحاجّ الورقة بأن هذا التحليل المغاير ممكن من خلال التركيز على السياسات العرقية التي تنتهجها دولة الاحتلال في سعيها لإعادة تشكيل الحركة الفلسطينية الأسيرة.

بلال سلامة

أستاذ مشارك في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، فلسطين. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة غرناطة، إسبانيا في عام 2011، والدبلوم العالي في الأنثروبولوجيا الثقافية في عام 2009 من الجامعة نفسها. تتركز اهتماماته البحثية في الثقافة المدنية، ومقاومة الاستعمار، والفعل الفردي/ الجمعي في الحراكات الوطنية. له مساهمات بحثية كثيرة في مجلات علمية محكَّمة، وصدر له مؤخرًا: "في معنى المكان: وحي من دروس المقاومة المقدسية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023)؛ "في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

الفاعل الاجتماعي الفلسطيني: من الفعل المتشظي إلى الفعل الجمعوي والمقاومة الجذمورية

تحاول الورقة تتبّع دور الفاعل الاجتماعي الفلسطيني بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في خضمّ التغيرات البنيوية التي أثّرت في تشكيل المشهد الفلسطيني، وكيفية انعكاس تلك التغيرات على بنية المجتمع الفلسطيني وتشظيه، ممهدةً لتنامي فكرة الخلاص الفردي وتراجع قيمة التضامن الاجتماعي وتفكيك البني الجمعية على نحو لم يشهده السياق الفلسطيني بهذه الشاكلة من قبل. وتعمل على قراءة الأفعال التي توسم بأنها "فعل فردي"، وتحليلها، باعتبارها فعلًا جمعويًا متكاملًا تتشكل فيه بنى وعناقيد مقاومة جذمورية في بيئات اجتماعية ووطنية حاضنة، في مواجهة آليات القمع والضبط في مجتمع التحكم في السياق الاستعماري، وكيفية مساهمة الأفراد والجماعات في تشكيل ثقافة ووعي ومقاصد تتجه نحو تشكيل ثقافة الفعل الجمعوي، تتمثل في المقاومة والحراكات الاجتماعية المتعددة، وتشكّل فيها خطاب الكرامة، الركيزة الأساسية والبنية التحتية للفعل الجمعوي في السياق الاستعماري الإحلالي الصهيوني.

بلال شلش

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن مشروع بحث القضية الفلسطينية وتوثيقها. بصدد إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. حاصل على الماجستير في التاريخ العربي والإسلامي (2015)، والماجستير في الدراسات الإسرائيلية (2018) من الجامعة نفسها. يتمحور عمله البحثي حول تاريخ المقاومة الفلسطينية المسلحة على المدى الطويل، مع اهتمام خاص بحرب 1947-1949، والفترة 1967-1970. صدر له في هذا المجال عدة كتب ودراسات محكّمة آخرها: "شيءٌ عابر... نابلس تحت الاحتلال (حزيران/ يونيو 1967 - آذار/ مارس 1969)، مذكرات ووثائق حمدي طاهر كنعان" (2023).

مراجعات في ظلّ البنادق: عن رؤية المقاتلين لدور أهل فلسطين في الحرب (كانون الأول/ ديسمبر 1947 - أيار/ مايو 1948)

تضيء الورقة على أحد جوانب النقد الذاتي من أهل فلسطين أثناء حرب 1947-1949، وتحاول إبراز بعض صوت مقاتليهم في المنطقة الوسطى، ونظرتهم إلى موقفهم في الحرب وحدود الدور العربي فيها. واستنادًا إلى مصادر أولية مختلفة، وعبر مراحل الحرب المختلفة، ظهر أن هذا الصوت حرص خلال المرحلة الأولى من الحرب على المناداة بضرورة الاعتماد على الذات، وتجنيد الطاقات المحلية والمالية لخدمة المجهود الحربي. وبرز في خلفية هذا الصوت خلافات مع بعض المشاريع والسياسات العربية المتصلة بحدود دور أهل فلسطين ومصير مؤسساتهم المستقبلية. تبيّن الورقة أن المقاتلين ممّن تبنّوا ضرورة "الاعتماد على الذات" لم يستطيعوا فرض وجهة نظرهم كليًا، بفعل عوامل داخلية، وأخرى خارجية أبرزها ما هو متصل بقرارات اللجنة العسكرية العربية العليا المبكرة، وكذلك ما هو متصل باستشهاد أبرز قادة أهل فلسطين في المعركة، عبد القادر الحسيني (نيسان/ أبريل 1948)، وحسن سلامة (حزيران/ يونيو 1948)، وبمسار الحرب العام. تنقسم الورقة إلى محورين أساسيين، يؤرخ الأول لبعض الحضور العسكري لأهل فلسطين في المنطقة الوسطى (الجهاد المقدّس: التشكيل وساحة الفعل، مقاتلو يافا: التشكيل وساحة الفعل)، في حين يناقش الثاني "دور أهل فلسطين في الحرب" قبل المعركة، وأثناءها.

يان بوصة

زميل بحث أول ومحاضر في معهد العلوم السياسية في الجامعة الألمانية في ميونخ في ألمانيا. عمل سابقًا في قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية SWP، وكان عضوًا في الأكاديمية العربية الألمانية للشباب للعلوم الإنسانية AGYA. نُشرت أبحاثه في مجلات محكمة مثل *International Studies Review*، *Middle East Critique*، *International Political Sociology*، *The International Spectator*، وهو محرر مشارك مع أندريه بانك للعدد الخاص بالبحر الأبيض المتوسط "MENA Political Science Research a Decade after the Arab Uprisings" في مجلة (2021) *Mediterranean Politics*، ومحرر كتاب (New York: Routledge, 2021) *The Globality of Governmentality: Governing an Entangled World*، ومؤلّف كتاب *De-Constructing the Dynamics of World-Societal Order: The Power of Governmentality in Palestine* (New York: Routledge, 2018).

الدبلوماسية الفلسطينية وصناعة النظام الدولي: تأثير دبلوماسية الدول المتنازع عليها في السياسة الدولية

نتيجة لاستراتيجيات الاعتراف الدولي، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولةً مراقبةً غير عضو في عام 2012، وفي إثر ذلك انضمّت فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وباستخدام الفهم العملي والنظري للدبلوماسية، تقيّم هذه الورقة النشأة التاريخية والتطورات الحالية للدبلوماسية الفلسطينية الدولية والإقليمية وربطها بالمسائل المتعلقة بالنظام الدولي. وتناقش أن ما يسمّى باستراتيجية التدويل التي أدت إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولةً مراقبةً غير عضو، يمثل استمرارًا لاستراتيجية بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات. بناءً على ذلك، فإن هذا التوجه هو استمرارية، وأقل انحرافًا عن مسار عملية أوسلو. وتضيف الورقة أنه على الرغم من أن فلسطين ليست كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فإن الدبلوماسية الفلسطينية أثّرت في نظرة النظام العالمي برمّته. وتخلص إلى أنه من خلال ممارسة الدبلوماسية، تؤثّر "الدول المتنازع عليها"، مثل فلسطين، في النظام الدولي، في ثلاثة جوانب. أولًا، تستثمر الدول المتنازع عليها الدبلوماسية على نحو مكثف في سعيها للحصول على الشرعية والاعتراف. ثانيًا، من خلال أدائها كدولة دبلوماسيًا، تعمل هذه الجهات على تعزيز النظام الدولي وتقويته، وذلك لأنها تحاكي السمات الرئيسة للدولة والسيادة والالتزام بمبادئ النظام الدولي. ثالثًا، تتحدى هذه الدول النظام الدولي السائد في الوقت نفسه.

حنين مجادلة

محاضرة في أكاديمية القاسمي في باقة الغربية وجامعة بيت لحم، ورئيسة الهيئة الإدارية لمشروع الأرشيف الفلسطيني "خزائن"، ومؤسسة وعضو هيئة إدارية في جمعية سلامتكم التطوعية. أقامت مشاريع اجتماعية عديدة في القدس وداخل الخط الأخضر. تتركز اهتماماتها البحثية في موضوعات التغير المجتمعي، والتطوع والمسؤولية المجتمعية، ونشرت أبحاثًا مختلفة في هذا المجال في مجلات عالمية. حاصلة على الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية من الجامعة العبرية في القدس، وأنهت منحة زمالة ما بعد الدكتوراه في جامعة سان دييغو في ولاية كاليفورنيا في قسم الخدمة الاجتماعية.

ممارسات الانتماء في الداخل الفلسطيني: الشعور بالانتماء إلى فلسطين من خلال العمل التطوعي

تناولت أبحاث كثيرة سابقة تعقيدات الانتماء والهوية للفلسطينيين الباقين ممن يعيشون داخل الخط الأخضر، إلا أن هذه الورقة الأولى من نوعها، إذ تسلط الضوء على التطوع بوصفه ممارسة يقوم بها الفلسطيني على نحو واعٍ وغير واعٍ لتعميق ارتباطه بهويته ومجتمعه الفلسطيني، ويعزز من خلاله الشعور بالانتماء وتشكيل هوية جمعية عبر هذه الممارسة.

تعتمد الورقة منهجية البحث النوعي من خلال مقابلات معمقة مع 37 مشاركًا من كلا الجنسين في 14 مدينة في الداخل الفلسطيني، تراوح أعمارهم بين 16 و43 عامًا، وهم متطوعون في مشاريع مختلفة تخدم المجتمع الفلسطيني في كل أنحاء فلسطين التاريخية.

تُظهر النتائج أن التطوع ساعد إلى حد بعيد المتطوعين في تجميع معرفةٍ معمقة عن مجتمعهم وهويتهم الجماعية وتاريخهم، إضافةً إلى بناء الجسور والعلاقات المتينة بينهم وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عزز إحساسهم بامتداد هويتهم وشعور الانتماء، واستعدادهم للعمل معًا من أجل وطنهم ومجتمعهم. وتشير أيضًا إلى أن سؤال الانتماء والهوية لم يكن يشغل بال كثيرٍ منهم في السابق لأسباب عدة، منها الخوف من الملاحقة السياسية، وانقطاع الفلسطينيين عن بعضهم، ووجود نظام إسرائيلي يعوق مثل هذا الشعور بالانتماء.

خالد زواوي

طالب دكتوراه في علم الاجتماع في جامعة تونس. تتركز اهتماماته البحثية في الاجتماع السياسي والديني الفلسطيني والحركات الإسلامية داخل فلسطين، لا سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إضافة إلى اهتمامه بالمؤسسة الدينية داخل الاجتماع الفلسطيني والتطورات التي لحقت بها تاريخيًا. أعدّ رسالته للدكتوراه عن "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: مقاربة سوسيولوجية في تحولات المرجعية الأيديولوجية والممارسة السياسية 1995-2018"، ونشر رسالة الماجستير التي أعدّها في كتاب بعنوان "مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين" (مواطن، 2012). حاصل على الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، والبكالوريوس في الصحافة والإعلام من جامعة النجاح الوطنية.

تحولات المؤسسة الدينية في فلسطين من نهايات العهد العثماني حتى عام 1936

تجادل هذه الورقة بأن المؤسسة الدينية في فلسطين، بمؤسساتها المختلفة من قضاء شرعي وإفتاء وغيرهما خلال العهد العثماني، كانت حقلاً تابعًا للحقل الديني والمؤسسة الدينية العثمانية إداريًا ومذهبيًا، يعتمد في قراءته الرسمية للشأن الديني على المذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية. وقد خضع هذا الحقل لجملة من التحولات التي أحدثت فيه تغيُّرًا تعلّق بمكانة العلماء، إلا أنه انقطع بانتهاء الدولة العثمانية وبداية الاحتلال البريطاني وتشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وانتخاب الحاج أمين الحسيني رئيسًا له ومفتيًا لفلسطين، وتشكُّل حقل ديني فلسطيني جديد. وعلى الرغم من تبعيته الإدارية للاحتلال البريطاني، كانت له صلاحيات واسعة أعطته منزلة مؤسسة وسيطة، إضافة إلى اعتباره المؤسسة الوطنية الأساسية في حينه.

تحاول الورقة إبراز التحولات التي خضعت لها المؤسسة الدينية الفلسطينية من نهايات العهد العثماني حتى نهاية عام 1936، وهو العام الذي أقال فيه الاحتلال البريطاني الحاج أمين الحسيني، انطلاقًا من مقاربات اجتماعية تستند إلى مفهوم الحقل لدى بيير بورديو.

خلود العجارمة

مديرة برنامج الماجستير في دراسات العالم الإسلامي المعولم Globalised Muslim World في قسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة إدنبرة في المملكة المتحدة. تتركز اهتماماتها البحثية في دراسات الأنثروبولوجيا، والإسلام، ودراسات اللاجئين، والجندر، والمياه، والهجرة، والثقافة البصرية في فلسطين وعديد من دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا، وأميركا اللاتينية. حاصلة على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والدراسة المقارنة للدين من جامعة غرونينغن في هولندا، والماجستير في دراسات السلام والنزاع من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة، والماجستير في الأنثروبولوجيا ودراسات التنمية من جامعة بيرغن في النرويج.

من العراق إلى تشيلي: الرحلة المعقّدة للاجئين الفلسطينيين في الشتات

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أنماط اللاجئين الفلسطينيين وتجاربهم من خلال استكشاف جزء محدد من الشتات الفلسطيني، هم لاجئو النكبة الفلسطينيون الذين استقروا أصلًا في العراق، ثم أُجبروا على النزوح خلال الحرب الأهلية في أعقاب الغزو الأميركي للعراق، وأعيد توطينهم في جمهورية تشيلي (جنوب غرب أميركا اللاتينية)، حيث تعيش أكبر جالية فلسطينية خارج الشرق الأوسط. وتستكشف نضالات اللاجئين لبناء حياة جديدة لأنفسهم، ورواية تاريخهم الخاص، وعلاقتهم مع أبناء "الشتات القديم". وتتناول الطرق التي يطرح بها أفراد مجتمعات الشتات، وخاصة أولئك الذين عانوا حلقات متعددة من النزوح، مثل الفلسطينيين الذين عاشوا في العراق، مسائلَ الهوية وذكريات الوطن والانتماء في حياتهم اليومية في تشيلي، ومقاربة تجاربهم بباقي المجتمع الفلسطيني من خلال العلاقات الفردية والاجتماعية المبنية على مفاهيم الهوية والثقافة والدين.

راسم خمايسي

مخطط مدن وجغرافي، وأستاذ في التخطيط الحضري والجغرافيا الحضرية، ورئيس مركز التخطيط والدراسات في كفركنا. طوّر منهجية التخطيط البديل المقاوم، ومارسها من خلال إعداد مخططات هيكلية محلية وإقليمية للبلدات العربية الفلسطينية. شارك في طواقم تخطيط قُطرية، وإقليمية، وبلدية محلية وتفصيلية، وقدّم الاستشارات للسلطات المحلية والهيئات العامة والخاصة بشأن قضايا التخطيط والإدارة في المناطق الحضرية والاستراتيجية. حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا الحضرية من الجامعة العبرية في القدس، وتابع بحثه ما بعد الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE، وفي Queen Mary and Westfield College في لندن.

جدلية الديموغرافيا في فلسطين التاريخية: تحولات وإسقاطات واستشراف

تعرض الورقة وتحلل نقديًا جدلية الديموغرافيا والجغرافيا والديمقراطية التي تستمر في تطبيقها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل لإنتاج جغرافية استعمار منطلقة من مفاهيم ورواية دينية ذات خصوصية. وقد أُنشئت هذه الجغرافيا باستخدام منظومة مركّبة ومتنوعة لجذب مجموعة عرقية كميًا لتُحدث تغييرات جيوسياسية، وتحولات ديموغرافية، مُطوّعةً نظامًا ديمقراطيًا إثنيًا لتمكين الغلبة الديموغرافية العرقية. تدّعي الورقة أن استمرار الصراع في ظل شيطنة الديموغرافيا، كمًّا ونوعًا وانتشارًا، سيؤجج الصراع، وربما يجهّز لتطهير حيّزي قادم، وذلك على خلفية التغييرات الديموغرافية، التي تجاوز عدد الفلسطينيين فيها اليهود الصهيونيين، على الرغم من مصفوفة الضبط التي تطبقها الدولة الصهيونية الاستعمارية الهجينة. وتحاول الورقة عرض التحولات الديموغرافية في فلسطين الانتدابية وتبعاتها الجيوسياسية في ظل استخدام قوة الدولة وتطبيق تقنيات لحصر حركة الفلسطيني وأسرها في مكانه، لتثبيت رواية دينية ذات سمات فوقية وتفضيل عرقي صهيوني، رغم كونه أقلية إقليميًا، ولإبقاء حالة دونية للفلسطينيين رغم وجودهم في فضاء أغلبية عربية وإسلامية.

رامي رميلة

فلسطيني من مخيم برج البراجنة في لبنان. طالب دكتوراه في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر. عمل مع هيئات سياسية وإنسانية مختلفة في لبنان وأوروبا مدافعًا عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. يستكشف عمله الحالي الصمود الفلسطيني، ويسلط الضوء على إنتاج المعرفة الفلسطينية في تقاطع الدراسات الثقافية وعلم التحرر الاجتماعي. له كتابات ومقالات منشورة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية و"العربي الجديد". حاصل على الماجستير في علم النفس الثقافي من جامعة أوسلو وجامعة إشكتيه في لشبونة، وعلى الماجستير في علم النفس الاجتماعي من جامعة أوسلو، النرويج.

التأريخات الشفوية تنسج معاجم للنضال

تتناول هذه الورقة سياق النضال الذي كشف عنه أرشيف التاريخ الشفوي الفلسطيني، بتسليط الضوء على تجارب ست نساء فلسطينيات من عين الحلوة خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982. وتماشيًا مع سؤال إدوارد سعيد "من لديه الإذن للسرد؟"، تتوسع الورقة في الاستفسار عمّن لديه إذن النقد وإنتاج المعرفة. وتتجاوز التقاليد الأكاديمية النخبوية المكتوبة للنقد، فتشدد على أهمية التقارب مع التاريخ الشفوي بوصفه موقعًا مولدًا للمعارف المكبوتة، حيث تكون سردية الأفراد وسيلة لإنتاج معرفة مضادة ومفككة للاستعمار. يكشف تحليل السياق الشفوي للنساء الفلسطينيات الست من مخيم عين الحلوة عن لغة فريدة تسلط الضوء على معاجم النضال التي تحوي وتجمع كلمات ليست غربية الأصل، وتتحدى بمضمونها وسياقها المفاهيم النظرية الغربية للصراع والمرونة والصدمة. تتداخل هذه المفاهيم على نحو دقيق لتشكّل معاجم تسلط الضوء على الصراع المتعدد الجوانب للنساء اللاجئات الفلسطينيات في مخيم عين الحلوة، شاملة لحظات من المعاناة والتحول والفرح والخوف والأمل والإيمان القاطع بالعدالة والإنسانية، مدفوعة بصلة عميقة مع الأرض. بناءً على ذلك، توصي الورقة الباحثين العاملين مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أن يلتفتوا إلى المعاني المشتركة للصراع، والمتجذرة في اللغة والممارسة. وفي هذا السياق، تشمل اللغة الوسيلة المرغوب فيها التي من خلالها نفهم الأمور وننتج المعاني. وينطوي تعلّم هذه اللغة على فهم دورها الحواري وطبيعتها العلاقية والتاريخية.

رجا الخالدي

مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. شغل منصب منسق البحوث في المعهد نفسه منذ عام 2016. عمل سابقًا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الفترة 1985-2013، وكان منسقًا لبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (2000-2006). أمضى سنواته الخمس الأخيرة في الأونكتاد رئيسًا لمكتب مدير شعبة العولمة والسياسات التنموية التي قادت تجاوب الأونكتاد مع الأزمة العالمية الاقتصادية وحضورها اجتماعات مجموعة العشرين. وكان عضوًا استشاريًا لمؤسسة التعاون، وعضوًا مؤسسًا لصندوق إغاثة الأسرة في فلسطين (جنيف)، وعضوًا في مجلس أمناء معهد ماس خلال الفترة 2007-2013. حاصل على الماجستير في التنمية الاقتصادية (1981) من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن SOAS في المملكة المتحدة. أعدّ ونشر العديد من الأبحاث والتقارير حول الأوضاع الاقتصادية والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحول الاقتصاد العربي في إسرائيل.

إشكالية هوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتحول الهيكلي المطلوب للتنمية المستدامة

تنطلق الورقة من حقيقة عدم تحقيق الأهداف الوطنية في إقامة الدولة وممارسة السيادة، وفي بناء الاقتصاد الوطني المنتج، وفي إرساء النظام الاجتماعي العادل كما خُطط وشُرّع لهما، وتُقر بوجود إشكالية جدلية عملت على تشويه هوية الاقتصاد الوطني وما يعمل على إنجازه في اللحظة الآنية، أو ما يطمح إلى تحقيقه مستقبلاً. من هنا، تسرد أقسام الورقة الثمانية المتغيرات الأساسية في الهوية الاقتصادية الاجتماعية لفلسطين التي حالت دون تحقيق ما هو مخطط لدولة فلسطين، وتناقش قضايا محورية تشمل شكل الاقتصاد الوطني المطلوب ارتباطًا بالسيادة والتبعية، والاقتصاد الوطني وفرض إعادة دمج الاقتصادات الفلسطينية المجزأة في مسار تنموي وطني موحد، وتناقش أيضًا العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال، والاقتصاد الحر ودور الدولة بما يتعلق بالقطاع الخاص، وحوكمة التنمية الفلسطينية، ومفهوم الأمن القومي الاقتصادي. تُختم الورقة بمجموعة من التصورات التي يمكن من خلالها إنتاج نموذج اقتصادي اجتماعي مناسب للسياق الحالي على المستويَين الوطني والإقليمي.

رشاد توام

زميل باحث وعضو هيئة تدريس (غير متفرغ) في كلية الدراسات العليا والأبحاث في جامعة بيرزيت، ومحاضر ومستشار وباحث ومدرّب في عدة جامعات ومؤسسات محلية ودولية. حاصل على الدكتوراه في القانون العام. تدور أبرز منشوراته ونشاطاته العلمية والمهنية في فلك المقاربة القانونية المتداخلة الحقول مع السياسة والاجتماع والإعلام والأمن والعلاقات المدنية - العسكرية. من أحدث منشوراته المحكّمة: "تسييس الوظيفة العامة في الجهاز البيروقراطي الفلسطيني" (2023)؛ "لعبة القانون: تحولات العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية" (2023)؛ "الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر" (كتاب، 2022)؛ "خطوة إلى الخلف: تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس" (2021)؛ "بطل الرواية: الدين في مقدمات الدساتير وأثره على ضوء جدل قيمتها القانونية" (قيد النشر)؛ "تدريس القانون الدستوري في الجامعات العربية: معضلة النظرية خارج السياق" (قيد النشر).

الوظيفة المزدوجة للقضاء الدستوري في الأنظمة السلطوية والتجربة الفلسطينية

ما الذي يدفع نظامًا سلطويًا - أو بالأحرى قيادته - يُفصَّل التشريع على مقاسه، وينتهكه إن شاء، ويستبدّ بالسلطات ويجمع بينها إن شاء، أن يدعم وجود قضاء يبدو مستقلًا "شكلانيًا"، ويسمح له بمناكفته بالحد من سلطاته والتضييق عليه في مصالحه؟ تعيد هذه الورقة إثارة هذا السؤال القديم الجديد، متخذة من التجربة الفلسطينية حالةً دراسية، استنادًا إلى منهج تأصيلي تحليلي مركّب، باستقراء توجهات القضاء الدستوري الفلسطيني، ممثلًا بالمحكمة الدستورية العليا، وسلفها المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية مؤقتة، خلال عقدين (2002-2022).

تنطلق الورقة من افتراض مؤداه اضطلاع القضاء الدستوري الفلسطيني بـ "وظيفة مزدوجة" على غرار تجارب خبرت نظامًا سلطويًا يحرص فيه على وجود قضاء يسمح من خلاله بالتضحية ببعض مصالحه غير الجوهرية، مقابل توظيفه في دعم شرعيته المزعومة، و/ أو طمأنة المستثمرين و/ أو ضبط الجهاز الإداري. وتخلص إلى أن دعم الشرعية المزعومة للنظام هو مصلحة جوهرية مركزية ووحيدة، ولا يقابلها تضحية بمصالح غير جوهرية، بل تفريط في حقوق الإنسان.

روفشان محمدلي

باحث ومحلل سياسي مستقل مقيم في باكو في أذربيجان. تتركز مجالات بحثه الرئيسة في العلاقات بين إيران وأذربيجان، والصراع في كاراباخ، وعملية المصالحة بين أذربيجان وأرمينيا. نشر مؤخّرًا مقالاً بعنوان "Iran and the Second Karabakh War," Wiley Online Library (2023). حاصل على الماجستير من جامعة ميكولاس روميريس في ليتوانيا في السياسة الدولية، وشهادة دراسات عليا من جامعة سان دييغو في تحوّل النزاعات والوساطة.

صعود التضامن الأذربيجاني مع فلسطين وتراجعه

تستكشف هذه الورقة التحول الذي طرأ على خطاب تضامن أذربيجان مع فلسطين، عقب استقلال الأولى عن الاتحاد السوفياتي. وفي هذا لا تروم إجراء تحليل شامل للعلاقة الأذربيجانية – الفلسطينية، ولكنّها تقدّم لمحة عن الخلفية التاريخية لهذا التضامن، والعوامل التاريخية التي عوّقت تطوّره، وتسلط الضوء على المجالات التي تتطلب إعادة تقييم وجهات النظر التقليدية. تكمن أهمية الورقة في طرح موضوع غير مدروس كثيرًا، خاصة عند مقارنته بالأدبيات الغنية حول علاقة أذربيجان بإسرائيل، وتهدف في الأساس إلى تقديم رؤى وتوصيات للأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

رولا شهوان

مديرة المكتبة والأرشيف في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين. لديها خبرة أكاديمية بحثية في مجال الأرشيف والذاكرة، والدراسات السينمائية. تعمل في مجال الأرشيف، ومختصة في جمع وحفظ الأرشيفات التاريخية الفلسطينية، وخاصة المرئية منها. استطاعت إعادة تجميع أجزاء من الأرشيف الفلسطيني المفقود، وشاركت في تتبّعه وإدارة مشاريع لرقمنته. يتركز اهتمامها البحثي في تداخل الأرشيفات المرئية بما فيها الأفلام والذاكرة الجماعية والهوية الوطنية، وأهمية الأرشيفات في إنتاج معرفة في السياق الاستعماري. تسعى في دراستها لنيل الدكتوراه في جامعة غوته إلى استكشاف دور الأرشيفات المرئية في تشكيل السرديات وإنتاج المعرفة في ظل السياقات الاستعمارية.

الأرشيف الفلسطيني المنهوب موضوعًا رئيسًا في الأفلام الوثائقية الإسرائيلية

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على دور الأرشيفات باعتبارها مصدرًا غنيًا لإنتاج المعرفة، بما في ذلك الأفلام الوثائقية المنتَجة باستخدام المواد الأرشيفية الخام وتقنية المونتاج، وتوضيح دور الهيمنة على الأرشيفات في التحكم وتقديم السردية التي تتماشى مع خطاب السلطة الجامعة. وتوضح كيفية استخدام صانعي الأفلام الإسرائيليين للأفلام الوثائقية لإنتاج سردية تاريخية تعتمد على الأرشيفات الفلسطينية المنهوبة والمخزّنة في أرشيفات الدولة الإسرائيلية، مع الأخذ في الاعتبار التمييز والتحكم في مسألة الوصول إلى أرشيفات الدولة. وتوضح كذلك عدم القدرة على فصل الإنتاج المعرفي الفني عن العلاقات السلطوية والديناميات الكامنة وراء دوافع المخرجين والمنتجين وتوجهاتهم، والأيديولوجيا السياسية.

ومن أجل فهمٍ أعمق للأسباب الكامنة وراء تقديم هذا الخطاب المختلف الذي يتعارض في ظاهره مع الخطاب الاستعماري السائد في إسرائيل، تفكّك الورقة الخطاب السردي المغاير للرواية الرسمية الإسرائيلية المقدم في ثلاثة أفلام وثائقية إسرائيلية، هي: "المنهوب والمخفي" Looted and Hidden لرونا سيلا، و"الغنيمة" Shalal لكارنيت ماندال، و"الطنطورة" Tantura لآلون شفارتز. وتستخدم الباحثة المنهج الإثنوغرافي لدراسة الأفلام التي تناولتها الدراسة من خلال عقد لقاءات عبر تطبيق "زووم" مع المخرجين، من أجل تحليل خطابهم السينمائي وأهدافهم من تقديم سردية مغايرة، مستندة إلى نظريات مختلفة حول السينما والأرشيف ودورهما في إنتاج السردية في ظل الخطاب الاستعماري.

ساري عرّاف

طالب دكتوراه في القانون في كلية لندن الملكية King's College London، ومدرّس مساعد في القانون الدولي فيها. عمل سابقًا محاميًا لحقوق الإنسان في مؤسسة عدالة في الداخل الفلسطيني، وباحثًا متعاونًا في أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. تناقش أطروحة الدكتوراه التي يعمل عليها دور القانون في المستعمرات الاستيطانية المحكومة بديموغرافيات غير متوازنة وتكيّفاته البنيوية أمام تحديات الديمقراطية الجماهيرية المتعاظمة منذ منتصف القرن التاسع عشر. تتمحور اهتماماته البحثية حول تاريخ القانون، والفقه القانوني والنظرية الاجتماعية، والمقاربات النقدية للقانون الدولي.

المعضلة الديموغرافية: نشأة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والجزائر وفلسطين

تسعى هذه الورقة لصياغة الخطوط النظرية لظاهرة الفصل العنصري (أو الانفراد العنصري بحسب المعنى الأصلي للأبارتهايد) في سياق الديناميات العالمية للاستعمار الاستيطاني من القرن التاسع عشر فصاعدًا. وعلى امتداد هذه المرحلة التاريخية، تَساوَق التحوّلُ المضطرب من التشكيلات الإمبراطورية التقليدية إلى الدولة القومية الحديثة مع تآكل مستمر في الأطر القانونية التي طالما ثبّتت هيمنة المستوطنين في المستعمرات الاستيطانية. وعلى وجه الخصوص، أدى الضغط المتزايد نحو ديمقراطية "الصوت الواحد للشخص الواحد" إلى التوصل إلى إصلاحات قانونية على المدى الطويل. ولكنّ التبعات السياسية لهذا التحوّل كانت أشدّ ثِقَلًا في بعض المستعمرات الاستيطانية منها في غيرها. ففي الأميركتَين وأستراليا، كان الانهيار الديموغرافي للسكّان الأصليين قد أفضى عندها إلى تفوّق عددي واضح للمستوطنين، بحيث إن الإصلاحات الديمقراطية لم تشكّل أيّ تهديد حقيقي لهيمنتهم. أما في أماكن أخرى، فقد حافظ السكّان الأصليون على تفوّقهم الديموغرافي، متجنّبين بذلك خاتمة الإقصاء شبه الكامل. ومع ذلك، فإنّ طرق التكيّف السياسي والقانوني في "مستعمرات الأقليات الاستيطانيّة" بوقوفها على منعطف حرج يصبح فيه العدد وسيلة لا غنى عنها لضمان هيمنة المستوطنين، لم تحظ باهتمام كبير حتى الآن. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة لاستشراف الخطوط القانونية لهذا التكيّف في ثلاثة أماكن مركزية للاستعمار الاستيطاني واجهت فيها كتلةٌ لا يستهان بها من المستوطنين كتلةً أكبر من السكّان الأصليين: الجزائر، وجنوب أفريقيا، وفلسطين. ومن خلال ربط القانون المقارن بسياق تاريخي، تقدّم الورقة حجّةً مفادها أنّ الفصل العنصري في جوهره تحديث لنظام قانوني محكوم بالمخاوف الديموغرافية المبنيّة على أساس عنصري في مستعمرات الأقليّات الاستيطانية.

سبينوزا نجار

عملت سابقًا خبيرة في مجال الجندر والتنمية، بالتركيز على السلام وحقوق الإنسان وتطوير المشاريع. حاصلة على الدكتوراه في القانون، والماجستير في السياسة العالمية مع التركيز على القانون الإنساني والجندر والديمقراطية في سياق النزاعات، والبكالوريوس في العلوم السياسية.

المجتمع المدني وتهويد القدس الشرقية

تبحث هذه الورقة دور المجتمع المدني الاستيطاني الإسرائيلي في عمليات تهميش الفلسطينيين، والتهويد، واستخدام علم الآثار والسياحة التراثية من أجل ذلك. وتركز على مؤسسة استيطانية موجودة في حي وادي حلوة في قرية سلوان. وتستكشف كيفية قيام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني التوراتي المتعدد المستويات باجتثاث ملكية الحي الفلسطيني عبر علاقته المتبادلة مع السياحة التراثية، من خلال مفهوم طوّرته الباحثة هو Irrefutable Divine Internalization. ترتكز الورقة على الإطار النظري للاستعمار الاستيطاني، وتعتمد على ستّين مقابلة معمّقة مع مؤسسات مجتمع مدني إسرائيلية استيطانية، وأخرى نقدية، ومؤسسات فلسطينية مقدسية.

سونيا بولس

أستاذة مشاركة في القانون الدولي لحقوق الإنسان في كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة نيبريجا، إسبانيا، ومحررة مشاركة لمجلة "مجلة فلسطين/ إسرائيل". حاصلة على الدكتوراه في العلوم القانونية من جامعة نوتردام بالولايات المتحدة الأميركية بمنحة فولبرايت. تركز أبحاثها ومنشوراتها على الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مثل المساواة الجندرية، والإجراءات القانونية الواجبة في محاكم الأسرة الكنسية، وضبط الأمن للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير الداخلي في إسرائيل.

هل يمكن أن تكون هناك مواطنة من دون حق تقرير المصير؟ المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل حالة دراسية

جرى تصور مواطنة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على أنها "مواطنة استعمارية استيطانية" و"مواطنة عرضية" و"مواطنة فارغة". وتولي مثل هذه التوجهات النقدية اهتمامًا أقل، أو لا تهتم على الإطلاق، بالعلاقة الوطيدة بين المواطنة والحق في تقرير المصير. يستبعد قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من ممارسة حق تقرير المصير. ولكن هل يمكن أن تكون هناك مواطنة من دون حق تقرير المصير؟ تستكشف هذه الورقة العنصرين الأساسيين لحق تقرير المصير؛ أي الحق في المشاركة في عمليات الاختيار الجارية المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة، والملكية الجماعية للموارد الطبيعية، والحق في الاستفادة منها. وترى أن تجريد المواطنين الفلسطينيين من حق تقرير المصير يحصرهم في وضع الإقامة الدائمة الذي لا يمكن ترقيته أبدًا. وهذا يتطلب إعادة تقييم وضع المواطنة المتساوية في قلب الأجندة السياسية للأحزاب السياسية الفلسطينية. وحتى شعار "دولة جميع مواطنيها" تم تجريده من قدرته على تفكيك منظومة الاستعمار من خلال التلاعب الخطابي من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية. ويدعو هذا الأمر إلى استكشاف البدائل السياسية للتركيز في المقام الأول على مطالبات متعلقة بالمواطنة.

شاعرة فاداساريا

أستاذة مساعدة في كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة إدنبرة، وأستاذة سابقة في كلية بارد، جامعة القدس. تشغل منصب مديرة مشاركة لـ RACE.ED، وهو مستودع بحثي وتعليمي لدراسة العرق والعنصرية ودراسات إنهاء الاستعمار. ترتكز دراساتها على الأبحاث المنهجية والمعرفية حول العرق والعنف المبني على العنصرية، ودوره في تغيير النظام السياسي في ظل الإمبراطورية والاستعمار الاستيطاني. من منشوراتها:

"Sensory Politics of Return: Hearing Gaza under Siege," in: Nadia Yaqub (ed.), *Gaza on Screen* (Durham: Duke University Press, 2023); "Race and Colonialism in Socio-Legal Studies in Canada," in: Mariful Alam, Patrick Dwyer & Katrin Roots (eds.), *Violence, Imagination, and Resistance: Socio-Legal Interrogations of Power* (Chicago: The University of Chicago Press, 2023).

مسألة العرق والعدالة العرقية في فلسطين

ترتبط العنصرية والعنف المبني عليها ضد الفلسطينيين ارتباطًا وثيقًا بمشروع استيطاني دام قرنًا من الزمن، وتشكَّل من تقاطع الانتداب البريطاني، والولايات المتحدة، والصهيونية السياسية الحديثة. وفي حين أن العرق والاستعمار الاستيطاني مرتبطان في قضية فلسطين، فإن المفاهيم الليبرالية لـ "العدالة العرقية" لا تتناسب مع كلّ من الخطاب المناهض للاستعمار والقانون والسياسة الغربيين. تعتمد هذه الورقة على تجارب تدريس الدراسات العرقية النقدية داخل فلسطين لاستكشاف ما توصلت إليه التباينات حول حدود مناهضة العنصرية الليبرالية بوصفها مضادًا للقضية الاستعمارية في فلسطين.

صبري يعاقبة

مساعد بحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ عام 2021. عمل باحثًا في العديد من الدراسات منها "إعداد موازنة المواطن في فلسطين"، و"القطاع العام بعد جائحة كورونا: الحاجة إلى خدمات عامة عصرية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، و"دور الريادة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". يدرس الماجستير في برنامج الحكومة والحكم المحلي في جامعة بيرزيت. حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة النجاح الوطنية.

العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي: اتجاهاتها ودوافعها وتأثيراتها

تهدف هذه الورقة إلى استعراض أوضاع العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر في إسرائيل وفي المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتستعرض السياق التاريخي لبدء تدفق العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وآثارها في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة عمومًا، وأوضاع العمالة فيهما خصوصًا، وتركز على أوضاع العمالة القائمة في الوقت الحالي، وذلك عبر استعراض دوافع العرض ومسبباته في سوق العمالة الفلسطينية، ومناقشة محددات الطلب على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، وتتعرض للمسائل المتعلقة بالتشوهات الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، واستحقاقات العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية.

صفاء جابر

مساعدة بحث في العديد من المجالات القانونية، منها: القانون والتكنولوجيا، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان. طالبة في برنامج الدكتوراه في العلوم القانونية في جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، قطر. حاصلة على البكالوريوس في القانون من جامعة قطر، والماجستير في القانون الدولي والشؤون الخارجية من جامعة حمد بن خليفة.

هيمنة عن بعد، لكنها فعالة: الوضع القانوني لقطاع غزة بوصفه أرضًا محتلة في القانون الدولي

يتطلب المعيار التقليدي لتحديد وجود الاحتلال العسكري على أرض جغرافية وجود سيطرة فعّالة في يد قوة الاحتلال. لكن التطورات في القانون الدولي للاحتلال وبروز حالات معقدة مع ظهور التكنولوجيا الحديثة يستلزمان وجود معيار وظيفي يحمي حقوق الشعوب المحتلة. وفي هذا الإطار، مكّنت الأوضاع السياسية والتاريخية والجغرافية لقطاع غزة إسرائيل من إحكام سيطرتها عليه عن بُعد، على الرغم من انسحابها منه في عام 2005 وسيطرة حماس السياسية عليه. تناقش الورقة استمرارية وجود حالة الاحتلال لقطاع غزة، استنادًا إلى الأسس التالية: المساحة الجغرافية الصغيرة لقطاع غزة، واستخدام الاحتلال تكنولوجيا متطورة للتحكم فيه، والوجود السياسي لحركة حماس والمقاومة الشعبية، والفترة الزمنية الطويلة للاحتلال السابقة للانسحاب، وقرب قطاع غزة من الكيان الإسرائيلي. وقد مهّد ذلك لاستمرار حالة الاحتلال ما بعد الانسحاب، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الصادرات والواردات وحركة الناس من قطاع غزة وإليه.

عادل مناع

مؤرخ متخصص في بحث وتدريس تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني، والفلسطينيين في القرن العشرين. أستاذ متقاعد بعد أربعة عقود من التدريس في عدة جامعات. صدر له عشرة كتب وعشرات المقالات في مجلات محكّمة باللغات العربية والعبرية والإنكليزية. ونشرت له مؤسسة الدراسات الفلسطينية ثلاثة كتب حول تاريخ فلسطين في العهد العثماني، وكتابًا رابعًا بعنوان "نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، 1948-1956" (2016)، ثم نشرته بالإنكليزية دار نشر جامعة كاليفورنيا سنة 2022. أنجز مؤخرًا بحثًا بيوغرافيًا حول سيرة وأعمال أحمد حلمي عبد الباقي (1882-1963)، لم ينشر بعد.

تأملات في أداء قيادات فلسطينية منذ الحاج أمين الحسيني

تسلط هذه الورقة الضوء على النهج السياسي لبعض الزعامات الفلسطينية ودورها في تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني خدمةً لمصالح فئوية، وفي عدم الإعداد اللازم لمواجهة التحديات المصيرية. وتحاول عقد مقاربة تاريخية بين القيادة الوطنية بزعامة الحاج أمين الحسيني من جهة، وياسر عرفات ومحمود عباس رئيسي منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التي نشأت وثبتت أقدامها في غزة ورام الله بعد اتفاقيات أوسلو مع الاحتلال الاسرائيلي من جهة أخرى. وبعد مرور ثلاثة عقود على توقيع اتفاقيات أوسلو، وفي ضوء حرب الإبادة الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة وتغوّل الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، تحاول الورقة طرح عدة أسئلة حول أداء قيادات السلطة الفلسطينية ومقاربتها مع القيادات التقليدية ما قبل نكبة عام 1948 بقيادة الحاج أمين الحسيني.

عاصم خليل

أستاذ كرسي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للقانون الدستوري والدولي، ونائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية في جامعة بيرزيت. عمل سابقًا عميدًا للدراسات العليا والأبحاث، ونائب الرئيس للشؤون المجتمعية، وعميدًا لكلية الحقوق والإدارة العامة، ومديرًا لمعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. حاصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة فريبورغ في سويسرا. من أحدث منشوراته:

"Criminal Jurisdiction under Occupation: The Oslo Accords and the ICC" (New book chapter, with Halla Shoaibi), in: Nada Kiswanson & Susan Power (eds.), *Prolonged Occupation and International Law: Israel and Palestine* (Brill: Nijhoff, 2023); "Teaching Europe in Palestine: Resisting the 'New Normal'?" (New Book Chapter), in: Michelle Pace & Jan Claudius Völkel (eds.), *Knowledge Production in Higher Education between Europe and the Middle East* (Manchester: Manchester University Press, 2023).

الوظيفة المزدوجة للقضاء الدستوري في الأنظمة السلطوية والتجربة الفلسطينية

ما الذي يدفع نظامًا سلطويًا - أو بالأحرى قيادته - يُفصَّل التشريع على مقاسه، وينتهكه إن شاء، ويستبدّ بالسلطات ويجمع بينها إن شاء، أن يدعم وجود قضاء يبدو مستقلاً "شكلانيًا"، ويسمح له بمناكفته بالحد من سلطاته والتضييق عليه في مصالحه؟ تعيد هذه الورقة إثارة هذا السؤال القديم الجديد، متخذةً من التجربة الفلسطينية حالةً دراسية، استنادًا إلى منهج تأصيلي تحليلي مركّب، باستقراء توجهات القضاء الدستوري الفلسطيني، ممثلًا بالمحكمة الدستورية العليا، وسلفها المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية مؤقتة، خلال عقدين (2002-2022).

تنطلق الورقة من افتراض مؤداه اضطلاع القضاء الدستوري الفلسطيني بـ "وظيفة مزدوجة" على غرار تجارب خبرت نظامًا سلطويًا يحرص فيه على وجود قضاء يسمح من خلاله بالتضحية ببعض مصالحه غير الجوهرية، مقابل توظيفه في دعم شرعيته المزعومة، و/ أو طمأنة المستثمرين و/ أو ضبط الجهاز الإداري. وتخلص إلى أن دعم الشرعية المزعومة للنظام هو مصلحة جوهرية مركزية ووحيدة، ولا يقابلها تضحية بمصالح غير جوهرية، بل تفريط بحقوق الإنسان.

عبد الحميد صيام

محاضر في مركز دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية في جامعة رتغرز في ولاية نيوجرسي منذ عام 2007. عمل سابقًا موظفًا دوليًا مع الأمم المتحدة مدة 25 عامًا، شغل فيها عدة مناصب في قسم اللغة العربية ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب المتحدث الرسمي، وعمل مسؤولًا عن الإذاعة وقسم الأخبار باللغة العربية. شارك في مهمات دولية في ليبيا وإرتيريا والصحراء الغربية والعراق وباكستان وأفغانستان، وغيرها. من مؤلفاته كتاب "ذلك اليوم العصيب" عن حادثة تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد 2003، وأنجز مشروعًا بحثيًا مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول وساطة الأمم المتحدة في ليبيا واليمن وسورية، ويعمل الآن مع المركز على كتاب جديد عن خبرته الميدانية في ست بعثات أممية. وهو كاتب مقال رأي في "القدس العربي" منذ عام 2008 ومحلل ومعلق تلفزيوني مع العديد من الفضائيات العربية والأجنبية. حاصل على الدكتوراه والماجستير في العلاقات الدولية من جامعة نيويورك، والبكالوريوس في اللغة العربية من الجامعة الأردنية.

حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومحاولات الالتفاف عليه

تتناول الورقة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والتفاصيل التي وردت فيه، وكيفية ربطها الاعتراف بإسرائيل بهذا القرار وقرارها الخاص بالتقسيم رقم 181، وتشير كذلك إلى حق العودة في القانون الدولي. وتركّز على المحاولات الدولية والعربية والفلسطينية للالتفاف على القرار أو إلغائه أو تفريغه من محتواه أو تغيير اللغة التي تضمّنها، وتتوقف عند قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 (1967)، وكيفية تعامله مع قضية اللاجئين، ومن ثم قراره رقم 338 (1973). وتتناول التراجع العربي عن حق العودة في وثيقتين: اتفاقيات كامب ديفيد (1979)، وقرار القمة العربية (2002). وتركّز على تراجعات الجانب الفلسطيني في اتفاقيات أوسلو أساسًا، لكن تتطرق إلى وثيقتي محمود عباس مع يوسي بيلين عام 1995، وتفاهمات سيري نسيبة مع يوسي أيالون (2002)، واتفاقية جنيف (ياسر عبد ربه - يوسي بيلين) (2003). وتنتهي برصد التمسك الشعبي الفلسطيني بحق العودة، وترصد مواقف جمعيات ومنظمات اللاجئين أنفسهم في فلسطين وبلدان اللجوء والشتات. وتشير في توضيح هذه التراجعات إلى نظرية موازين القوى التي فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية، وكيفية تمكّن المجموعة العربية في ظل التضامن العربي بعد حرب أكتوبر 1973 من استصدار قرارات تاريخية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة القرار رقم 3236 (1974) الذي يثبت حق العودة باعتباره حقًا غير قابل للتصرف، وعندما تفرّق العرب وتشتتت مواقفهم لم يتمكنوا من حماية القرارات التي اعتُمدت بين عامي 1974 و1980.

عزة الحسن

مخرجة أفلام وثائقية. حاصلة على الدكتوراه في السينما والأرشيف. حاصلة على العديد من جوائز الأفلام العالمية مثل جائزة "ألِف" للأفلام الوثائقية Aleph Documentary Award، وجائزة لوتشينو فيسكونتي KLuchino Visconti، وجائزة بريتيش غريرسون British Grierson، وجائزة لجنة تحكيم تلفزيون الجزيرة. أنتجت وأخرجت أفلامًا لشبكات تلفزيونية مثل "بي بي سي" وإذاعة غرب ألمانيا *WDR* و"آر تي". أسست عام 2019 "مشروع الفراغ"، لاسترداد سرديات بصرية جديدة من الصور التي نجت من أحداثٍ عنيفة وترميمها وإنتاجها. يرتكز عملها الأكاديمي على النظرية والممارسة السينمائية لاستكشاف ودراسة تأثير النهب الاستعماري السينمائي في بناء السرديات البصرية الفلسطينية. سيصدر لها كتاب بعنوان *Recreating the Archive* (Springer, 2024).

"أيدٍ على بقايا السرقات": نحو منهجية جديدة لاستكشاف الصور والأفلام الناجية من النهب الاستعماري

تدّعي الورقة أنّ نهب الدولة الإسرائيلية وتدميرها المنهجي للأفلام والصور الفلسطينية يؤثران في الصور والأفلام الناجية من هذا النهب، ويغيّران كيفية ارتباط المجتمع والثقافة الفلسطينيَين معها. ولدراسة وتقييم تأثير هذا النوع من العنف في ما جرت سرقته، تضع الورقة الخطوط العريضة لمنهجية قائمة على الممارسة بهدف البحث في بقايا هذه السرقات وأصحابها، وتعرض صفحات الاتصال الخاصة بالصور التي سُرقت خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والتي كان يملكها هاني جوهرية، أحد أبرز المصورين السينمائيين الفلسطينيين في حقبة الثورة الفلسطينية.

عماد موسى

باحث وكاتب متخصص في علم النفس السياسي، وكاتب صحافي ومحرر في عدة صحف عربية وأجنبية. يركّز بحثه على ديناميات الصراع وعلاقة المجموعات المتصارعة، خصوصًا في إطار الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا سيما المتعلق منها بعقلية الضحية وسيكولوجيا الفكر الصهيوني.

تحرير الذاكرة: أنماط تغييب التاريخ الفلسطيني في إسرائيل

تقترح الورقة أن أساليب طمس الذاكرة الفلسطينية في الفكر الصهيوني تنقسم إلى نمطين من أنماط النسيان؛ الأول نسيان سلبي، والثاني نسيان نشط. النسيان السلبي يسيطر عليه الجانب النفسي، وتجادل الورقة بأنه يرتكز غالبًا على الانغماس المفرط في سرديات الضحية أو المظلومية التاريخية للشعب اليهودي، ثم لاحقًا الشعب اليهودي الإسرائيلي. وأحد إرهاصات هذا الانغماس هو الانكفاء الأناني على الذات، ومن ثم التآكل في مستوى الإحساس الجمعي بالذنب تجاه الآخر، خصوصًا الفلسطيني؛ أي إن عقدة الضحية تصبح وسيلة قد تكون غير واعية لتجنب التعامل مع الذاكرة الفلسطينية باعتبار أنها قد تهدد صورة اليهودي الضحية وتحوّله إلى جلاد، وهو ما يتناقض كليًّا مع الصورة النفسية التي بُنيت عليها الذاكرة الجمعية الصهيونية. أما النسيان النشط فهو حالة واعية ومتعمدة، يعبَّر عنها عن طريق فرض حقائق على الأرض لطمس التاريخ الفلسطيني أو محوه أو إعادة تفسيره بما لا يتعارض مع السرديات التأسيسية للحركة الصهيونية ودولتها. تراوح أساليب الطمس بين الإخفاء وإزالة المعالم المادية أو الرمزية للمراكز المعمارية في فلسطين ما قبل النكبة، أو حبس الحقائق عن حرب 1948 في الأرشيف العسكري للدولة العبرية، أو تمييع السردية الفلسطينية في الكتب المدرسية اليهودية، أو عن طريق سن قوانين تجريم التعامل مع التاريخ الفلسطيني في داخل الخط الأخضر. وتخلص الورقة إلى أن التفاعل بين نمطي النسيان يخلق حالة تسميها "الواقع المتعارف عليه"، وتجادل بأنه أحد العوامل التي تعمّق استمرارية الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي وتعرقل أيّ حل.

عمر إحرشان

باحث وأكاديمي مغربي، وأستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة القاضي عياض، ورئيس المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات CEMRAP، وعضو مؤسس لمختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات LAREJAP، وعضو مؤسس للمرصد المغربي لمناهضة التطبيع الذي تأسس في كانون الثاني/ يناير 2013. له العديد من الأبحاث حول قضايا التحول الديمقراطي والقانون الدستوري والحركات الاجتماعية.

حركات التضامن مع فلسطين: دراسة حالة المغرب

تندرج هذه الورقة منهجيًا في خانة دراسات الحالة التي تركّز على رصد حالة المغرب، الرسمي وغير الرسمي، في التعامل مع القضية الفلسطينية، للوقوف على التحولات التي طرأت في هذا الشأن ودلالاتها وأسبابها وتداعياتها. وتندرج عمليًا ضمن محور حركات التضامن مع قضية إنسانية استقطبت تضامنًا واسعًا ومتنوعًا عابرًا للأوطان والأديان والأعراق والأيديولوجيات.

تنطلق فرضية الورقة من وجود تمايز، يصل في كثير من المحطات إلى تناقض، بين مغرب رسمي يتحلل من التزاماته تجاه القضية الفلسطينية، على نحو متدرج ومتسارع وغير مبرّر، ومغرب "غير رسمي" يستمر في تضامنه معها، لكنّ تفاعله يخفت بسبب عوامل متعددة في مقدمتها الإفراط في استعمال الأيديولوجيا والسياسة وتعدد إطارات التضامن وصعوبات التنسيق بينها في قضية جامعة لا تستدعي كل التعقيدات الموجودة في واقع العمل المشترك بينها. وتهدف الورقة إلى رصد مدى تلاؤم هذا التطور مع الاستحقاقات التي تستلزمها حركة التضامن مع قضية فلسطين في ظل التحولات التي تعرفها في السنين الأخيرة، ودراسة الأثر الذي تتركه الحركة وسط الشعب المغربي وفي السياسات العمومية المتّبعة في المغرب.

عمر عاشور

أستاذ الدراسات الأمنية والعسكرية ومؤسس برنامج الدراسات الأمنية النقدية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متخصص في تحليل كيفية تقاتل الدول الصغيرة والطرف الأضعف، والتكيفات والابتكارات والتحولات العسكرية، والحروب غير المتكافئة والتقليدية وغير النظامية والهجينة، وتقييم الفاعلية القتالية والعسكرية، وتحليل أنظمة التسليح، ومكافحة التمرد والإرهاب والتطرف العنيف، والتحولات الجماعية من العنف إلى السلم. له عدة مؤلّفات، منها: *The De-radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements* (London: Routledge, 2009)؛ و"كيف يقاتل تنظيم الدولة (داعش)؟ التكتيكات العسكرية في العراق وسورية وليبيا ومصر" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)؛ وهو محرر كتاب "من السلاح إلى السلام: التحولات الجماعية للحركات المسلحة" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022). يعمل حاليًا على مشروع بحثي بعنوان "الدفاع الهجين للدول الأصغر: تقييم الفاعلية القتالية للقوات المسلحة الأوكرانية".

الدفاع الهجين في العمق: ملاحظات حول التكيفات والإبداعات العسكرية في غزة وتداعياتها الاستراتيجية

في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، نفّذت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، مناورة هجومية مسلّحة متعددة المجالات في منطقة "غلاف غزة"، عكست مهارات مماثلة لمهارات قوات خاصة نظامية من "الفئة الأولى"، وعددًا من الابتكارات التكتيكية والتشغيلية العسكرية. ردّت القوات الإسرائيلية باجتياح بري واسع النطاق لقطاع غزة، عقب حملة غارات جوية استمرت عشرين يومًا. وفي غزة، نفّذت كتائب القسام والفصائل العسكرية الفلسطينية الأخرى استراتيجية، يمكن وصفها بـ"الدفاع الهجين في العمق"، تواجه فيها القوات الإسرائيلية في ستة من أصل سبعة أبعادٍ للحرب. تقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام. أولًا، تقدّم وصفًا موجزًا لمفهومي "الدفاع الهجين" و"الدفاع الهجين في العمق". ثانيًا، تحلل سلسلة من التعديلات والابتكارات العسكرية ضمن هذه الاستراتيجية، التي عززت الفاعلية العسكرية لكتائب القسام. ثالثًا، تقدّم بعض الملاحظات حول هذه الاستراتيجية والكيفية التي تحاول بها القوات الإسرائيلية مواجهتها.

غادة السمان

عملت محاضرة في جامعة بيرزيت في دائرة العلوم الاجتماعية، ومحاضرة في جامعة القدس المفتوحة في علم الاجتماع، وفي وزارة المالية في الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية. شاركت في مؤتمرات عالمية ومحلية كثيرة، ونشرت عدة مقالات منها: "اتفاقية أوسلو والتأسيس لبيروقراطية استعمارية" (2020)؛ "الدروز بين الاستعمار والعزلة" (2019)؛ "الفردانية في رام الله النيوليبرالية" (2019)؛ "القدس في الفن التشكيلي الفلسطيني" (2017). حاصلة على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت (2023)، والماجستير في العلوم الاجتماعية، والماجستير في الدراسات الدولية من الجامعة نفسها.

الهيمنة الاستعمارية والحكم غير المباشر في الضفة الغربية

نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة عملية السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام 1993. وقد حددت الاتفاقية شكل النظام العام لوجود السلطة ضمن إنشاء علاقة تبعية خاضعة للاحتلال، ومن خلال نظام تمثّل في إنشاء حكم غير مباشر أنتج نمطًا استعماريًا مختلفًا بنيويًا وآليًا. كان الحكم غير المباشر ضمن البنية العلاقاتية مع الاحتلال من اتجاهات مختلفة؛ من خلال إحداث فصل متعدد المستويات على مستوى جغرافي وديموغرافي وسياسي، وإنشاء نخبة تتعاون مع الاحتلال وتقوم بإدارة الحكم الذاتي الفلسطيني، وسيطرة الاحتلال على الضرائب الفلسطينية التي تشكل المحور الأساسي لإيرادات السلطة الفلسطينية. على مستوى آخر، امتازت إدارة الاحتلال ببناء نظام أخذ بنية هرمية، تعمل فيه السلطة تحت هيمنة الاحتلال في أدنى الهرم، وتحدّد دورها في تطبيق السياسات العامة وإعطاء المعلومات. تهدف هذه الورقة إلى تحليل النمط الاستعماري في مرحلة ما بعد أوسلو، التي أخذت فيها الهيمنة الاستعمارية تتطور بسرعة مع مرور الزمن نحو مزيد من السيطرة والمراقبة على السكان الفلسطينيين، إضافة إلى تحليل طبيعة الإدارة الاستعمارية من حيث الهرمية، وما يقترن بها من تداول المعلومات واستخدامها وتنفيذ الأوامر والسياسات، والمناورة على مختلف الأبعاد العلاقاتية بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، والتي تشمل المناورة على المفاوضات والحيز والزمن. ومن خلال تحليل طبيعة النمط الاستعماري وشرح التحولات البنيوية وتوضيح التحكم المتعدد المجالات والأبعاد والمستويات، تسعى الورقة لتوضيح قوة تجذير الاستعمار وتعميقه؛ نتيجةً لتطبيق الحكم غير المباشر.

فراس القواسمي

أستاذ مساعد في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية في الدوحة - قطر. عمل سابقًا زميلًا باحثًا ما بعد الدكتوراه في معهد الدوحة للدراسات العليا، وباحثًا في مراكز أبحاث مختلفة في تركيا والبرازيل. نشر العديد من الدراسات والفصول وأوراق العمل والسياسات المحكمة، وحصل على جائزة أفضل دراسة بحثية في مجال التنمية الإقليمية والسياسات من جمعية الدراسات الإقليمية في المملكة المتحدة. تركّز مشاريعه البحثية الحالية على بناء المؤسسات العامة في الدول الهشة من منظور سياساتي. حاصل على الدكتوراه في السياسات العامة من جامعة مالايا في ماليزيا.

الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية في ظل حكومة نتنياهو المتطرفة: قراءة سياساتية

تُعدّ الحكومة الإسرائيلية الحالية الأكثر تطرفًا في تاريخ دولة الاحتلال. وقد كان ملف الاستيطان من أبرز التفاهمات التي جرى الاتفاق عليها بين الأحزاب المشكّلة للحكومة قبل بدء أعمالها. تهدف هذه الورقة إلى تحليل التفاهمات الخاصة بالاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وأثر ذلك سياساتيًا. ومن أجل ذلك، توظف الإطار الائتلافي الدفاعي Advocacy Coalition Framework التي تفسر دور منظومة الأفكار لدى صانعي القرار في السياسات، وكذلك محددات نجاح تحويل الأفكار إلى واقع على الأرض. تجادل الورقة بأن التغيير البنيوي في بعض وزارات حكومة الاحتلال المرتبط بالاستيطان، وتحديدًا وزارة الدفاع، المتمثل في وجود بتسلئيل سموتريتش وزيرًا ثانيًا يشرف على الإدارة المدنية المنوط بها إدارة التوسع الاستيطاني، ما هو إلا أداة لتطبيق معتقدات عميقة لديه بضرورة وجود ثورة في الاستيطان. يهدف سموتريتش، على المدى المتوسط، إلى إلغاء دور الإدارة المدنية التي تدير حياة الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء، حيث ربط إدارة شؤون المستوطنين بالحكومة الإسرائيلية مباشرة؛ ما يعني ضمًّا فعليًّا للمستوطنات إلى دولة الاحتلال. وخلصت الورقة إلى أن هناك ستة محددات لوجود ثورة استيطان جديدة في الضفة، تبدو جميعها متوافرة، وهي: سلطة قانونية داعمة، وتصور استيطاني واضح الملامح، ودعم مالي وضريبي كبير، ورأي عام إسرائيلي داعم، ووجود مجموعات استيطانية معبَّأة أيديولوجيًا، وتطرّف نتنياهو وابتزاز سموتريتش المستمر له لتوسيع الاستيطان. تتوقع الورقة أنه في حال نجاح حكومة نتنياهو في معركة القضاء، الذي سيؤثر في ملف الاستيطان تحديدًا، فإننا سنشهد "نكبة فلسطينية ثالثة"، يتمدد فيها الاستيطان جغرافيًا وديموغرافيًا، الأمر الذي سيهدد الوجود الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية، ويحوّل شكل السلطة الفلسطينية إلى كانتونات يقتصر دورها على إدارة الشؤون الحياتية للفلسطينيين من دون مشروع سياسي.

كريم قرط

باحث في مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، رام الله، وكاتب في مجلة "شؤون فلسطينية" الصادرة عن مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ومن كاتبي تقرير المشهد الفلسطيني لدى مركز رؤية للتنمية السياسية في إسطنبول. حاصل على الماجستير في الدراسات الإسرائيلية، وبكالوريوس العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية من جامعة بيرزيت.

الطريق إلى جلبوع: بحث في جدلية المراقبة والهروب من السجون الصهيونية

تبحث هذه الورقة في العلاقة الجدلية بين تطور منظومة الرقابة والضبط في السجون الصهيونية وعمليات ومحاولات الهروب التي قام بها الأسرى الفلسطينيون، في محاولة لتوضيح أن تطور منظومة الرقابة أتى في جانب كبير منها استجابةً لاختراق هذه المنظومة المتكرر على أيدي الأسرى الفلسطينيين؛ فبعد كل عملية أو محاولة هروب، تجري سلطات السجون الاستعمارية الصهيونية تعديلات على هذه المنظومة وتجعلها أكثر متانة.

غير أن الأسرى استطاعوا دائمًا التغلب على هذه المنظومة، وصولًا إلى عملية الهروب الكبير من سجن جلبوع عام 2021، التي جرى التغلب فيها على وسائل الرقابة والتكنولوجيا الاستعمارية الأكثر حداثة ومتانة. وهذا يثير أسئلة كبيرة فيما يتعلق بقدرة الأسرى باستمرار على التغلب على منظومة الرقابة المتطورة، وكيفية فشلِ هذه المنظومة دائمًا في أداء مهمة السلطة الأوتوماتكية التي تحدّث عنها جيرمي بنتام في وصفه للبانوبتيكون.

تظهر الورقة سبب فشل منظومة الرقابة هذه، وتَرُدّ ذلك إلى قوتها المفرطة التي تجعل السلطات الاستعمارية متّكلة كليًّا عليها، وعلى قدرتها في ضبط الأسرى، وفي الوقت ذاته يكون فيه الأسرى قد طوروا أساليب التغلب على هذه المنظومة. ومن ناحية أخرى، لا تستطيع هذه المنظومة التغلب على رغبة الأسرى الدائمة في التحرر من السجون التي هي حاجة ملحّة تجعلهم دائمي العمل على نيل حريتهم.

كيت روحانا

كاتبة ومحررة وباحثة، والمديرة المؤسسة لموقع "القدس: القصة كاملة". عملت صحافية وباحثة في القدس وأماكن أخرى في فلسطين. حاصلة على الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة، والبكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة نفسها.

الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة: سكّان محرومون وغير ممثلين

يشكّل الفلسطينيون نحو نصف سكان القدس، المدينة التي أعلنتها إسرائيل عاصمةً لها وعملت على تهويدها منذ ذلك الحين. وباستثناء قطاع غزة، يشكّل الفلسطينيون في القدس أكبر تجمّع ديموغرافي حضري في فلسطين التاريخية. وبناءً عليه، تطرح الورقة سؤالًا هو: من يمثّل هذه الفئة السكانية ذات الثقل الديموغرافي؟ وما العوائق التي تحول دون حصولها على تمثيل سياسي مناسب، أو أيّ تمثيل سياسي على الإطلاق؟ ومن دون الانخراط في السؤال القيمي حول إذا ما كان للفلسطينيين أن يشاركوا في أيّ عملية سياسية في ظل الظروف السائدة، تسعى الورقة لعرض الوضع الحالي وتوضيحه من منظور الحوكمة، وتتتبّع الفرص الموجودة أو المعدومة التي يتعيّن على الفلسطينيين المقدسيين الانخراط فيها بحريّة، في الانتخابات المحلية والوطنية، من أجل اختيار تمثيلهم السياسي.

لوسي الشريف

أستاذة مساعدة في برامج السلام العالمي والعدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي في جامعة ماكماستر. تركّز في دراساتها على ذاتية الشباب العربي والمسلم في أميركا الشمالية من خلال الدبكة الفلسطينية. وتدرس، عبر الرقص، طرائق تعلّم قيم المواطنة الاجتماعية وتجسيدها ونقدها بين أفراد المجتمعات العرقية في الشتات والعابرة للحدود الوطنية. لها عدة دراسات منشورة في مجلات علمية مثل "لايترال: مجلة رابطة الدراسات الثقافية"، و"استقصاء المنهج وإعادة التوجيه"، و"مجلة الدراسات الإسلامية النقدية". حصلت أطروحتها على جائزة الأطروحة المتميزة لسنة 2023 من رابطة البحوث التعليمية الأميركية.

إثنوغرافيا الأمومة: الضرورات المنهجية في بحث الذاتية وحسّ المواطنة الاستيطانية لدى الشباب الفلسطيني في كندا

تسلّط الدراسات حول الاستيطان الاستعماري في فلسطين وأميركا الشمالية الضوء على أوجه التشابه بين طرائق متشابكة لـ "العرقنة" (إضفاء الطابع العرقي) والاستيطان. وفي هذا السياق، تقدّم هذه الورقة جملة من الرؤى المنهجية الجوهرية بخصوص البحوث الميدانية والتحليلات المتعلقة بكيفية تَجسُّد هذه الطرائق وصياغتها وتنفيذها. واستنادًا إلى موقعية الباحثة بوصفها مهاجرة عربية وأمًّا، تناقش الورقة ثلاث ضرورات منهجية. أولًا، تركّز على الفرح وثراء الإنتاج الثقافي العربي بدلًا من مشاعر الاستضعاف وسرديات المعاناة لإنتاج معرفة تفيد مجتمعات الباحثة. ثانيًا، تتفاعل مع المشاركين ضمن إدراك للاعتبارات التي تتفاعل مع الأطفال. ثالثًا، تأخذ في الاعتبار التجسس والرقابة اللذين يخضع لهما العرب والمسلمون في الدول الاستيطانية.

ليلى فرسخ

أستاذة العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن. حصلت على جائزة السلام والعدالة من لجنة كامبريدج للسلام في كامبريدج في ماساتشوستس (2001). من منشوراتها كتاب عنوانه: *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*, 2nd ed. (London: Routledge, 2012)، وقد حررت كتابًا هو: *Rethinking Statehood in Palestine: Self-Determination and Decolonization Beyond Partition* (Berkely: University of California Press, 2021)، وشاركت في تحرير كتاب عنوانه: *The Arab-Jewish Questions: Geographies of Engagement in Palestine and Beyond* (New York: Columbia University Press, 2020). نشرت العديد من المؤلفات المتعلقة بالاقتصاد السياسي والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبديل التقسيم في إسرائيل/ فلسطين، في العديد من المجلات الأكاديمية والصحف والمواقع، منها: *London Review of Books*, *Le Monde Diplomatique*، وشبكة السياسات الفلسطينية، وموقع "جدلية". حاصلة على الدكتوراه من جامعة لندن والماجستير في الفلسفة من جامعة كامبريدج.

إعادة تصوّر الاستدامة الاقتصادية والتحرر في فلسطين: الفرص والعوائق

تجادل الورقة بأن تصوّر المستقبل الفلسطيني يتطلب إنشاء اقتصاد عادل وحساس بيئيًا، لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال الابتعاد عن نماذج التقسيم التي طُرحت لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويتطلّب الأمر نزع الاستعمار عن البنية الاقتصادية المهيمنة التي رسختها إسرائيل على مدار الأعوام الخمسة والسبعين الماضية، ويتطلّب أيضًا الابتعاد عن الاعتماد على النزعة الاستهلاكية والديون لتوليد النمو، كما حاولت أن تفعل ذلك السلطة الفلسطينية على مدار العقدين الماضيين. وتستكشف الورقة اقتصاديات حل الدولة الواحدة، وهو بُعد ندر استكشافه في معظم النقاشات حول الحالة الأخلاقية والسياسية لحل هذه القضية. وتفترض الورقة أن التطور الذي حدث خلال الثلاثين عامًا الماضية، عزّز شكل اقتصاد مبنيّ على الفصل العنصري الاستغلالي وغير المتكافئ، بمساهمة المجتمع الدولي، علمًا أنه يحمل الحل بتغيير اتجاهه وتحويل اختلال التوازن في القوى لمصلحة دولة ديمقراطية واحدة في كل فلسطين.

ماري قرطام

مستشارة السياسات والأبحاث في مجال حقوق الإنسان والأمن في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في مجلس الوزراء اللبناني، وزميلة باحثة في مؤسسة بيت علوم الإنسان في باريس والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO. عملت مستشارة خاصة للبنان في مركز الحوار الإنساني في جنيف. وشغلت منصب زميلة زائرة في معهد كريستيان ميشيلسن في بيرغن في النرويج وكلية هيرتي للحوكمة في برلين. شاركت في تأليف العديد من المنشورات في مجال دراسات اللاجئين والهجرة، والدراسات الأمنية، والتطرف العنيف، وحقوق الإنسان. حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، والماجستير في علم الاجتماع السريري من جامعة باريس، إضافة إلى الماجستير في العمل الاجتماعي والتواصل من جامعة القديس يوسف في بيروت.

الفلسطينيون في أوروبا بين الانتماء إلى الوطن والمجتمع الأم والمجتمع المضيف

تسعى هذه الورقة، في ضوء دراسات الهجرة، لتقديم نظرة شاملة عن الشتات الفلسطيني في أوروبا والمجتمع المضيف في ثلاث دراسات حالة: ألمانيا وفرنسا والدنمارك. وتركز على أسباب الفشل في الدمج أو رفض المجتمع المضيف لدمجهم. وتسعى لفهم إذا ما كان الفشل في الإدماج يرجع إلى عوامل فردية أو هوية أو سياسات حكومية أو قانون تمييزي ضد الوضع القانوني المحدد للفلسطينيين. وعلى نحو أكثر تحديدًا، تتساءل عن أزمة الهوية التي يعانيها الجيلان الثاني والثالث ومجتمعات الشتات التي تعاني "التهميش الثقافي" بسبب دينهم ومعتقداتهم، من حيث الاغتراب وعدم الانتماء إلى الوطن أو المجتمع المضيف. وتعتمد الورقة على منهجية مختلطة، وتستخدم طرقًا متعددة: البحث المكتبي الموسع، والمراقبة التشاركية، وعينات كرة الثلج، والمقابلات مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الفلسطيني والفلسطينيين في البلدان الثلاثة.

ماندي تيرنر

باحثة أولى في Security in Context، وهو اتحاد من الباحثين الذين يقومون بتحليل السلام والتنمية والأمن من منظور الجنوب العالمي. تركّز أبحاثها على الاقتصاد السياسي للصراع والسلام، والوضع في إسرائيل وفلسطين. عملت أستاذة للصراع والسلام والشؤون الإنسانية في جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة (2020-2024). عاشت في فلسطين، وعملت فيها (2012-2020). كان كتابها الأخير عبارة عن مجموعة منقّحة تحتوي على فصول كتبها في الغالب خبراء فلسطينيون بعنوان *"From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace* (Lanham: Rowman & Littlefield, 2019)، وسينشره باللغة العربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) عام 2024.

سياسة "الصراع" الإسرائيلي - الفلسطيني في المملكة المتحدة: فهم صراعات الهيمنة ومكافحة الهيمنة، 7 تشرين الأول/ أكتوبر - 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

لقد دعمت المملكة المتحدة دائمًا الصهيونية وإسرائيل ضد تقرير المصير الفلسطيني العربي. وكان هذا المنظور المهيمن متأصلًا في جميع قطاعات المجتمع: من اليسار إلى اليمين السياسيَّين، ومن النخب، والجمهور، ومجموعات المجتمع المدني مثل النقابات العمالية والمنظمات التي تمثّل الجالية اليهودية في المملكة المتحدة حتى الآن. وفي العقود القليلة الماضية، اكتسب المنظور، والحركة المناهضة للهيمنة التي تناضل من أجل الحقوق الفلسطينية، الدعم والزخم في المملكة المتحدة. وباستخدام النظريات الماركسية الغرامشية، ترسم هذه الورقة الصراع بين "الحركة الاجتماعية من الأعلى" التي تدعم الصهيونية وإسرائيل (المكونة من النخب السياسية في المملكة المتحدة ومجموعات المجتمع المدني الرجعية) من جهة، و"الحركة الاجتماعية من الأسفل" (المكونة من أعضاء الجمهور ومجموعات المجتمع المدني) التي تعمل على تغيير كيفية فهم "الصراع" الإسرائيلي - الفلسطيني في المملكة المتحدة من جهة أخرى. وتُظهر الأحداث والعمليات التي وقعت بين 7 تشرين الأول/ أكتوبر ومظاهرة لندن في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، التي كانت الأكبر في تاريخ المملكة المتحدة من أجل حقوق الفلسطينيين، أن هذا النضال قد تسارع.

ماهر الكرد

مستشار لدى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). شغل سابقًا منصب رئيس قسم العلوم السياسية في كلية القدس بارد المشتركة بين جامعتَي القدس وبارد نيويورك، ورئيس إدارة التخطيط في الدائرة الاقتصادية، ومستشارًا اقتصاديًّا لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس اللجنة الاقتصادية في حركة فتح – التعبئة والتنظيم. صدر له كتاب "مدخل إلى اقتصاد فلسطين: كيف وصلنا إلى هنا؟ إلى أين من هنا؟" (رام الله: دار الرعاة، 2022).

استشراف بدائل اقتصاديات حل الدولتين في فلسطين

مع تراجع الإمكانات الواقعية لتطبيق حل الدولتين، أو إعادة تقسيم فلسطين ضمن حدودها الانتدابية نتيجةً للآثار التراكمية لممارسات الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، المتمثلة في سياسات السلب والإفقار وتوسيع الاستيطان الصهيوني، تستعرض هذه الورقة بعض البدائل المتداولة من حل الدولتين، مثل الاتحاد الاقتصادي، أو نموذج دولتين متوازيتين على أرض واحدة، أو نموذج دولة ديمقراطية علمانية واحدة، إلا أنها تقتصر على استعراض البعد الاقتصادي لافتراض احتمال تطبيق أيّ من هذه البدائل الثلاثة. وفي هذا السياق، تستعرض بعض الدروس المستفادة من تجارب تاريخية مقارنة في إنهاء الاستعمار الاستيطاني. وتعتبر تجربة جنوب أفريقيا أقرب التجارب، نسبيًا، إلى واقع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين الانتدابية. وتخلص الورقة إلى أن البدء بخطوة أولى لإنهاء الاستعمار الاستيطاني؛ أي النضال من أجل حقوق متساوية للجميع في المساحة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، يمثّل بالفعل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح في مسار طويل وشاقّ نحو التحرر وإنهاء الاستعمار، إلا أنها تبقى خطوة محفوفة بالمخاطر ما لم يصحبها نضال اقتصادي - سياسي لتحقيق العدالة في توزيع ملكية الأرض وتوزيع الثروة وتطبيق العدالة الانتقالية، باعتباره أحد أكثر الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا أهميةً.

مجد درويش

يتركز اهتمامه في الشأن النضالي الفلسطيني، ويعمل من أجل التأكيد على شرعية المقاومة وفق القانون الدولي، وفي سياسات الاستعمار وتاريخ مناهضته، والبحث النقدي لمدرسة العالم الثالث في القانون الدولي TWAIL. حاصل على الماجستير في القانون الدولي من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن SOAS.

الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية المسلحة

تركز الورقة على تقديم أدلة على الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي وبنيته الاستعمارية، في ضوء التجاهل شبه التام لشرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية من غالبية الأوساط الأكاديمية التي تهتم بالربط بين القانون الدولي وقضية فلسطين. ويُعدّ انعدام الاهتمام بهذه الظاهرة غير طبيعي؛ نظرًا إلى أن القضية الفلسطينية ارتبطت على نحو رئيس بالمقاومة الفلسطينية المسلحة التي انطلقت منذ بدايات الاستعمار الصهيوني لفلسطين.

لقد أجاز القانون الدولي للشعوب المحتلة والمضطهدة الحق في المقاومة بكل أشكالها، بما فيها الكفاح المسلح، وينطبق هذا الأمر على الشعب الفلسطيني في مواجهته الاحتلال الصهيوني. ويعود الفضل في شرعنة الكفاح المسلح الفلسطيني إلى الجهود القانونية والدبلوماسية لدول الجنوب العالمي والدول التقدمية المناهضة للاستعمار. وما زال حق المقاومة المسلحة معترفًا به في زماننا الحاضر حتى مع التغير الجذري في الأوضاع السياسية الفلسطينية والدولية. وعلى الرغم من كل محاولات إسرائيل وحلفائها لتجريم المقاومة المسلحة الفلسطينية على الساحة الدولية، فإن قوة القانون الدولي أفشلت هذه المحاولات، وهذا ما تثبته هذه الورقة وتؤكده.

محمد السمهوري

باحث اقتصادي وأكاديمي فلسطيني/ أميركي. شارك في العديد من الدورات الدراسية المتقدمة في جامعة هارفارد، وفي معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن. عمل أستاذًا للاقتصاد في جامعات قطاع غزة، وأستاذًا زائرًا وباحثًا في اقتصاديات الشرق الأوسط في جامعة براندیز في مدينة بوسطن. وعمل عشر سنوات مستشارًا اقتصاديًا لوزير التخطيط والتعاون الدولي، ولوزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية، شارك خلالها في الإعداد والإشراف على الكثير من البرامج والخطط التنموية الفلسطينية. له مؤلّفات بالعربية والإنكليزية، من بينها كُتب ودراسات متعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، وباقتصاديات الدول العربية. ساهم في صفحات الرأي في العديد من الصحف المحلية والإقليمية والدولية. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من الولايات المتحدة.

بعد ثلاثين سنة من أوسلو: نحو اقتصاد فلسطيني قائم على "منهج الحق في التنمية"

تدعو الورقة إلى ضرورة إعادة النظر، جذريًا، في "نموذج أوسلو الاقتصادي" الذي اعتمدته الدول المانحة والمنظمات الدولية الرئيسة منذ عام 1994، في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد فشله في تحقيق تنمية حقيقية مستدامة، على الرغم من إنفاق أكثر من 40 مليار دولار خلال الثلاثين عامًا الماضية لتمويله. وتدعو كذلك إلى ضرورة القيام بنقلة استراتيجية نوعية في النهج السياساتي التنموي الفلسطيني تقوم على أساس "الحقوق غير القابلة للتصرف التي أقرتها الشرعية الدولية"، بوصفها أداةً رئيسة لمجابهة التحديات الجمة والمعقدة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. وتوضح الورقة أن الوضع الراهن غير الطبيعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (حيث الضفة الغربية مفتّتة جغرافيًا، وقطاع غزة محاصر ومدمّر نتيجة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة التي يتعرض لها، والقدس العربية مهمشة ومعزولة عن باقي الأراضي الفلسطينية)، لم يعد يبرر الاستمرار في تبنّي "منهج أوسلو الاقتصادي". وتقدّم الورقة بشيء من التفصيل الركائز الثلاث الرئيسة التي يقوم عليها النموذج البديل المقترح، وتشرح المعوقات المختلفة التي قد تقف في طريق تنفيذه باعتباره استراتيجية اقتصادية/ تنموية فلسطينية جديدة.

محمد الشوبكي

أستاذ مساعد في قسم القانون العام في كلية أحمد إبراهيم للحقوق AIKOL في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. متخصص في القانون العام، وعلى وجه الخصوص القانون الدولي وحقوق الإنسان من المنظورين المعاصر والإسلامي. حصل على عدة جوائز بحثية، منها جائزة Emerald Literati (2023) عن بحث بعنوان "انتهاكات حقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد-19"، نُشر في المجلة الدولية لحقوق الإنسان في الرعاية الصحية. حاصل على الدكتوراه في القانون من الجامعة الإسلامية العالمية (2019)، وحصل على جائزة أفضل طالب دكتوراه في القانون.

احتجاز الاحتلال الإسرائيلي لجثامين الشهداء الفلسطينيين بموجب القانون الدولي

تعتبر سياسة الاحتلال الإسرائيلي في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين أحد الإجراءات الظالمة القديمة والمستمرة القائمة على مبدأ "جمع الجثث" وتحويلها إلى "ورقة مساومة". وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تسعى هذه الورقة إلى دراسة مدى شرعية هذه السياسة وتداعياتها من منظور قانوني دولي. وتتمثل فرضية الورقة الرئيسة في أن ضعف القرارات الدولية وضعف وسائل إنفاذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أديا إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ سياساته غير القانونية من دون مراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتختم الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تساهم في محاسبة الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز العدالة للشعب الفلسطيني.

محمد دريدي

باحث في مجال الدراسات الديموغرافية والاجتماعية، ومدير عام للإحصاءات السكانية والاجتماعية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. له العديد من الدراسات والأبحاث حول السكان والديموغرافيا. شارك في العديد من المنتديات والمؤتمرات ذات العلاقة. حاصل على الماجستير في الدراسات السكانية.

الشباب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الظروف الاقتصادية الصعبة

الشباب هم أكثر فئات المجتمع حيوية وإنتاجًا، ويُناط بهم دور مهم ورئيس في الانتعاش والتعافي من الأزمات والتحديات، لذا فإن على الحكومة أن تعمل على تحسين المشاركة والعمل الشبابين وتطويرهما على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. أما فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني وخصوصيته، فثمة جملة من المشكلات الإضافية المركّبة والمعقدة لدى أوساط الشباب الفلسطيني تفوق مشكلات كل الشباب في الدول المحيطة، وذلك بسبب الاحتلال وما يمارسه من قمع وملاحقة واعتقال وتخريب مجتمعي وقيمي، وما يلحقه بالمجتمع الفلسطيني من أضرار جسيمة عمومًا، والشباب خصوصًا.

تتضمن هذه الورقة عرضًا وتحليلًا للواقع الديموغرافي للشباب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتقديرات المتوقعة لأعدادهم المستقبلية، وكذلك حال الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب الفلسطيني من مختلف الجوانب، كالبطالة والفقر بين الشباب، والواقع التعليمي والصحي وخاصة الصحة النفسية والهجرة إلى الخارج وربطها بالأوضاع السياسية القائمة، وتعرض آراء الشباب وتوجهاتهم حول عدد من القضايا التي تمسّ واقعهم كالمشاركة السياسية والمجتمعية والعمل الريادي والتطوعي. وتتناول بالدرس والتحليل مؤشر الرفاه والسعادة ودور الشباب الإيجابي بوصفهم شركاء في تعزيز التنمية، وتعتمد على مراجع عدة ذات علاقة بموضوع الشباب؛ أهمها المسوح والدراسات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى دراسات أعدتها جهات أخرى حول الشباب الفلسطيني. وتعتبر الورقة مرجعًا مهمًّا لفهم واقع الشباب الفلسطيني وتحليل توجهاتهم واحتياجاتهم والاتجاهات المتوقعة لأعداد الشباب في المستقبل.

محمود محارب

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متخصص في القضية الفلسطينية وإسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي. صدرت له ثمانية كتب وعشرات الدراسات في مجلات علمية محكمة. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية في جامعة ريدينغ في إنكلترا.

"جاحل وماحل": المجندون من خارج البلاد للجيش الإسرائيلي في حرب 1948

تعالج هذه الورقة تجنيد إسرائيل أكبر عدد ممكن من الاستعماريين المستوطنين اليهود في فلسطين ومن اليهود في العالم، في الجيش الإسرائيلي في أثناء حرب 1948، ليزيد عدده على مجموع عدد الجيوش العربية التي شاركت في تلك الحرب. وتتابع الورقة كيفية تمكّن الحركة الصهيونية وإسرائيل من تجنيد نحو 26700 فرد للجيش الإسرائيلي من خارج البلاد، انتموا إلى فئتين، أُطلق على الأولى "تجنيد من خارج البلاد" (جاحل)، وزاد عددهم على 22 ألفًا، وكانوا من اليهود الناجين من المحرقة النازية في أوروبا الشرقية، في حين سميت الفئة الثانية "متطوعون من خارج البلاد" (ماحل) وزاد عددهم على 4000 فرد، وكانوا من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وبريطانيا وكندا وبعض الدول الأخرى. تقف الورقة على الدور البالغ الأهمية الذي أداه مجندو "جاحل" ومتطوعو "ماحل" في حرب 1948، ليس فقط في زيادة القوة العددية للجيش الإسرائيلي، وإنما أيضًا في تقديمهم الخبراء والمستشارين والعسكريين المهنيين الذين كان في حاجة ملحّة إليهم، وهو ما أثّر تأثيرًا كبيرًا في سير الحرب ونتائجها. وتتابع الورقة في هذا السياق مساهمة متطوعي "ماحل" الحاسمة في تأسيس العديد من الأسلحة في الجيش الإسرائيلي في أثناء حرب 1948، مثل أسلحة الجو والبحرية والمدفعية، وتلقي الضوء على دورهم المهم في تزويد الجيش الإسرائيلي بالعديد من القادة العسكريين ذوي الخبرة العسكرية العالية، ودورهم في المساعدة في تنظيمه وتقديم الاستشارة العسكرية لقيادته.

مرح عبد الجابر

كاتبة وباحثة فلسطينية، طالبة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو. يركّز عملها البحثي على بناء الهوية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، والحفاظ على التاريخ، والحركات الإبداعية الفلسطينية، والفضاء الفلسطيني المتخيل. تهتم بالإنتاج المعرفي الذي يمكن الوصول إليه، وتبحث عن أساليب مبتكرة لعولمة التعليم حول فلسطين التي تعطي الأولوية للسردية الفلسطينية.

"الوطن هو نحن": إعادة تصور التحرر من خلال المخيّلة الفلسطينية

يؤدي تفكيك المشروع الصهيوني البنيوي للوجود الفلسطيني، منذ عام 1948، إلى تمزيق الوعي الجماعي الفلسطيني على نحو دائم، ما يولّد ظروفًا مجزّئة للواقع الفلسطيني، تتطور وتنتقل عبر الأجيال والجغرافيا. وفي حين تعمل إسرائيل على تفكيك الجماعة الفلسطينية من خلال تصنيع العنف الذي يخترق الوجود الفلسطيني ويعطله، فإن الشعب الفلسطيني في سعيه للتحرر يحتاج إلى مشهد دولي يتجاوز الدولة القومية، آخذًا في الاعتبار السياقات المختلفة للاحتلال. تجادل الورقة بأن هذا المشهد يمكن أن يعرَّف على أنه المخيّلة الفلسطينية، وفق العديد من الباحثين في القضية الفلسطينية. وهذا المشهد أو العالم المتخيّل، مقتبس من الفلسفة الإسلامية، وأعيد تصوّره بوصفه نموذجًا للمشهد الفلسطيني الذي يتيح الوصول إلى وطن موحّد يخليه الاحتلال. تقيّم الورقة المخيّلة الفلسطينية من خلال علاقتها بالرواية الفلسطينية التي تطرح التنوع في الحالة الفلسطينية، وإعادة تصوّر إمكانية التحرر من خلال المعرفة بالواقع الفلسطيني غير المتجانس.

مصطفى بوصبوعة

أستاذ مساعد في جامعة باجي مختار بعنّابة. تركز اهتماماته التعليمية والبحثية على تقاطع العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما قضايا الأمن والثقافة الشعبية والهجرة. نشر مقالات محكّمة حول الهجرة غير الشرعية والحراك والألتراس. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة 1.

الألتراس في الجزائر ودعم القضية الفلسطينية: مجتمع التهميش وسرديات النضال

تتناول هذه الورقة أسباب دعم الألتراس للقضية الفلسطينية عبر خطاباتهم اللفظية والبصرية، وتبيّن أنه يعود إلى التقاطعات بين الحالتين الجزائرية والفلسطينية التي خلقت ذاكرة لنضال مشترك لشعبَين أصلانيَين في وجه استعمارَين مختلفَين؛ استعمار فرنسي حاول في البداية طرد الجزائريين من ديارهم واستبدالهم واستغلال أراضيهم ونهبها، واستعمار إسرائيلي حاول إحلال شعب مكان شعب آخر. وتجادل الورقة بأن الألتراس في نضالهم ضد الحرمان والإقصاء يجدون في نضالات الفلسطينيين ضد الاحتلال نموذجًا يعبّر عنهم ويتجسد فيهم ويُعبّرون عنه في كل مباراة برفع علم فلسطين وتيفوهات لدعم المقاومة الفلسطينية وترديد شعار "فلسطين الشهداء".

مصطفى شتا

ناشط سياسي وباحث إعلامي، ومدير مسرح الحرية في جنين. بدأ عمله في المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، ثم في مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني "شمل"، ثم في مشروع "مستقبلنا" مع مؤسسة Interpeace، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. عمل محررًا للصفحة العربية لموقع "رغم الحدود" التابع لجامعة بيرزيت، وباحثًا ومنسقًا لحملة حماية سهل مرج ابن عامر في مركز بيسان للبحوث والإنماء. له عدد من الأبحاث والدراسات، وشارك في العديد من المؤتمرات والفعاليات. تخرّج في جامعة بيرزيت في تخصص الإعلام والعلوم السياسية، واستكمل دراساته العليا في تخصص حل صراعات وتنمية في الجامعة العربية الأمريكية.

أزمة المجتمع المدني الفلسطيني

تتناول هذه الورقة الأزمة البنيوية التي يواجهها المجتمع المدني الفلسطيني، وتكتسي في ذلك أهمية لدور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتركّز الورقة على التمويل المشروط للمنظمات المدنية وسياسات السلطة الفلسطينية تجاهها، وتعرض آراء القادة الدينيين حول مفهوم التحرير المستهدف من المنظمات المدنية، وتأثير تركيز العمل الحضري في رام الله في المجتمع المدني في أجزاء أخرى من فلسطين. وتطرح أسئلة عن عوامل أزمة المجتمع المدني وتأثير السياسات الحكومية فيه، إضافة إلى آراء القادة الدينيين حول مفهوم التحرير. وتستند في الإجابة عنها إلى تحليل محيط المركز والأطراف بأسلوب تحليلي نقدي، وتعتمد إطارًا نظريًا يرتبط بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويتضمن مفهوم التشرذم السياسي والاعتماد على التمويل الخارجي. وتستخدم الورقة منهج دراسة الحالة مع تحليل مفصل للظاهرة في سياقاتها، وتعتمد أيضًا على مقابلات ميدانية ومجموعات بؤرية وملاحظات ميدانية للحصول على رؤى من أصحاب المصلحة. وتناقش الورقة حلولاً مقترحة لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع المدني الفلسطيني في سياق مرتبط بالحالة الوطنية وتحدياتها وانقساماتها.

ملكة عبد اللطيف

باحثة في مركز معلومات وادي حلوة في القدس. حاصلة على البكالوريوس في القانون من جامعة القدس، وعلى الماجستير في القانون والدراسات الإسرائيلية من جامعة بيرزيت.

الاستيطان الصهيوني الديني في القدس: دراسة حالة جمعية إلعاد

تتمركز الورقة حول ظاهرة الاستيطان الديني في القدس باعتبارها ظاهرة تمخضت عن مركزية تيار الصهيونية الدينية في الآونة الأخيرة. وتركّز على جمعية إلعاد، وهي جمعية مجتمع مدني تنشط في الاستيطان في القدس، وتمارس لتحقيق ذلك أدوارًا تربوية وتعليمية وسياحية. ويُنظر إليها، كما تنظر إلى نفسها، على أنها ذراع حكومية لمساندة إسرائيل في برامجها الاستيطانية. وعلى الرغم من التهميش الذي لحق بجمعية إلعاد في بدايات نشاطها الاستيطاني، واستمرارية ارتكابها التجاوزات والمخالفات القانونية، فإنها تُصنّف على أنها الجمعية اليمينية الاستيطانية الأغنى على صعيد التمويل المالي والدعم الحكومي المبطّن أحيانًا، والصريح أحيانًا أخرى.

مهند أبو سارة

حاصل على البكالوريوس والماجستير من جامعة تورنتو في الفكر الإسلامي الكلاسيكي والفلسفة الغربية، وبصدد الإعداد لشهادة الدكتوراه في قسم دراسات الأديان في الجامعة نفسها. يركز بحثه على التاريخ الفكري والاجتماعي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين من خلال التركيز على التطور الفكري والاجتماعي الذي صاحب عملية التحديث في الدولة العثمانية والتفاعل مع المؤسسات والأفكار الغربية.

تطور الأدوار الاجتماعية والتوجهات الفكرية عند الأعيان المقدسيين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

تبحث هذه الورقة في التاريخ الاجتماعي والفكري للمثقفين الفلسطينيين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مع التركيز بخاصة على عائلتَي الحسيني والخالدي في القدس. وتسلط الضوء على المسار الفريد للإصلاح الفكري والاجتماعي الفلسطيني، وتبيّن أن ظهور فئات جديدة، مثل "المثقف" و"السياسي"، جاء على حساب الأدوار التقليدية للقاضي والفقيه. ومن خلال دراسة التاريخ الفكري المهمل لفلسطين خلال هذه الفترة، تبرز الورقة الروابط بين التطورات التاريخية في عصر الإصلاح السياسي والثقافي من جهة، والفكر العربي الإسلامي الحديث من جهة أخرى، بالتركيز على التجربة الفلسطينية مع الإصلاحات العثمانية (التنظيمات). وتسلط الورقة الضوء أيضًا على الانتقال الفكري السلس الذي سهّلته المشاركة النشطة للشخصيات التقليدية وظهور أدوار فكرية وسياسية جديدة. تضطلع عائلتا الحسيني والخالدي، ذواتا النفوذ السياسي والاجتماعي في القدس، بدور مهم في هذه الرواية، حيث تقدّمان صورة متعلقة بتطور الخطاب الفكري بين التقليديين والإصلاحيين الفلسطينيين.

مهند عياش

أستاذ علم الاجتماع في جامعة ماونت رويال في كندا. له العديد من المقالات والفصول المنشورة حول موضوعات مثل العنف السياسي، والفصل العنصري في مجال اللقاحات، والعنصرية المناهضة للفلسطينيين، والحركات الفلسطينية لإنهاء الاستعمار. من كتبه "تأويل العنف"؛ "السيادة والتحرير في فلسطين - إسرائيل". شارك في تحرير كتابين، آخرهما مع جيريمي وايلدمان بعنوان "كندا بوصفها مستعمرة استيطانية حول قضية فلسطين". كاتب مقالات رأي في "الجزيرة نت"، و"ذي بافلر"، و"ميدل إيست آي"، وغيرها.

من الدولة القومية إلى السيادات المناهضة للاستعمار: نحو تحول نموذجي في القومية الفلسطينية

لإعادة تنشيط الإمكانات التحررية للقومية الفلسطينية التي ذبلت منذ أوسلو، تعرض هذه الورقة قضية السيادات المناهضة للاستعمار لتحلّ محلّ الدولة القومية باعتبارها بنية توجيهية من أجل تصور مستقبل بديل لإنهاء الاستعمار في فلسطين. وبدلًا من التركيز على الدولة القومية باعتبارها وسيلة و/ أو وجهة للنضال من أجل التحرير، ترى الورقة أن السيادات المناهضة للاستعمار يمكن نظريًا أن تصوغ الهياكل الاجتماعية والسياسية وتشكّلها، بما في ذلك الدولة والقومية، في أشكالٍ مناهضة للاستعمار. وعلى النقيض من السيادة الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية الأميركية المطلقة، وغير القابلة للتجزئة في تطلّعاتها إلى القضاء على السكان الأصليين في ممارساتها، فإن السيادات المعنية بإنهاء الاستعمار هي طبقات ومشتركة ومتضاعفة في تطلعاتها وممارساتها. وفي كتاب سيصدر قريبًا، أزعم أن أحد الأمثلة البارزة على سيادات إنهاء الاستعمار هو اللجان الشعبية للانتفاضة الأولى. واستلهامًا من هذه اللجان، ترى الورقة أنه لا يكفي أن يناقش الباحثون في الوقت الراهن الإطارَ الدستوري للدولة في تصور مستقبل بديل، حتى عندما تسترشد هذه الجهود بمبدأ إنهاء الاستعمار، بل إن المبدأ التوجيهي لإنهاء الاستعمار يجب أن يكون له، في حد ذاته، هيكل يمكننا تحديده وتطويره واتّباعه، ويجب أن يكون هذا الهيكل عبارة عن سيادات إنهاء الاستعمار.

مي أبو مغلي

باحثة رئيسة في مركز الدراسات اللبنانية، وزميلة أكاديمية في جامعة كامبريدج. ذات خبرة تدريسية في مؤسسات أكاديمية في لبنان والمملكة المتحدة وفلسطين. يركز عملها البحثي على الأساليب النقدية لتعليم حقوق الإنسان، والتطوير المهني للمعلمين والمعلمات في الأزمات وحالات الطوارئ، وتعليم اللاجئين، وإنهاء الاستعمار في البحوث والتعليم العالي. لها منشورات متعلقة بمواضيع الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين والسوريين، ونشاط المعلمين الفلسطينيين، والتطوير المهني للمعلمين في سياقات التهجير القسري، ونزع الاستعمار من عمليات إنتاج المعرفة. حاصلة على الدكتوراه في تعليم حقوق الإنسان من معهد التعليم في الكلية الجامعية في لندن، وعلى الماجستير في حقوق الإنسان من جامعة إسيكس.

قمع الرواية: تجربة الطلبة الفلسطينيين في الجامعات البريطانية

تسلط هذه الورقة الضوء على تأثير مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في المجتمعات الفلسطينية، وتؤكد على تجارب الطلبة الفلسطينيين في الجامعات البريطانية التي يجري تجاهلها. وعلى الرغم من بروز النقاشات حول فلسطين في بريطانيا، فإن هناك فجوة كبيرة في البحث حول تجربة الطلبة الفلسطينيين. تركّز الورقة على شهادات جُمعت في الفترة آذار/ مارس-أيار/ مايو 2023 من خلال استبيان عبر الإنترنت ومقابلات معمقة مع طلبة فلسطينيين.

تكشف النتائج عن قمع متعدد الأوجه للطلبة الفلسطينيين، يشمل العنف الجسدي واللفظي، والتهميش والعنف المعرفي والتخويف. ومع ذلك، تعتبر أنشطة هؤلاء الطلبة داخل الجامعات البريطانية نموذجًا للمقاومة ضد الاستعمار والقمع المستمرين. ولكن تعمل سياسات الحكومة البريطانية على التأثير سلبيًا في الأداء الأكاديمي والفرص المهنية، وانتهاك حقوق التجمع والتعبير.

تفحص الورقة المشاعر والأفعال المعادية للفلسطينيين، وتستكشف الارتباط بالتاريخ الاستعماري الأوسع للجامعات البريطانية، وتنتقد استخدام مصطلحات، مثل "مثيرة للجدل" و"الإرهاب"، لتجاهل الروايات والتجارب الفلسطينية وعرقلة الجهود التنظيمية. يركّز التحليل الموضوعي، في الورقة، على العنصرية المعادية للفلسطينيين، والعنف المعرفي، وإنكار النكبة، ومحو الهوية؛ ما يوفر فهمًا شاملًا للتحديات التي تشكّل هوية الشعب الفلسطيني وتقديم رؤى للمستقبل.

مي بركات

محامية مزاولة، وباحثة قانونية نشرت عدة أبحاث في مجلات محكمة في مجال القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان. شغلت سابقًا منصب المنسقة القانونية والتوعية المجتمعية لمشروع "تعزيز تبني بنود اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها في التشريعات الفلسطينية لبناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان" في فلسطين. حاصلة على الماجستير في برنامج الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، فلسطين.

إعادة تعريف الفلسطيني وفقًا لتشريعات دولة فلسطين مساس بصميم الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تتناول هذه الورقة الإشكاليات التي تطرحها التشريعات الصادرة عن دولة فلسطين فيما يتعلق بإعادة تعريف الفلسطيني. ففي الوقت الذي تبدو فيه هذه التشريعات تنظيمية لسياقات معينة، فإنها تقدّم مفهومًا مختلفًا ومجتزأً للفلسطيني الذي حسمته مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية. وقد برز أحد تجلياتها في الانتخابات التشريعية المؤجّلة لعام 2021 التي شكّلت السياق العملي المعاصر لتكريس النص القانوني الذي يصنّف الشعب الفلسطيني وفقًا لمكان الإقامة، والذي يحدد تباعًا إمكانية ممارسة حق تقرير المصير أو عدمها؛ ومن ثم رصد المدى الذي قد تصل إليه آثار هذه التشريعات من مساسٍ بالأساس القانوني الذي تستقي منه منظمة التحرير شرعيتها، بكونها الشخص القانوني الدولي الحاصل على الاعتراف الدولي بوصفها ممثلاً حصريًا لكل فئات الشعب الفلسطيني.

نادرة شلهوب - كيفوركيان

ناشطة نسوية نقدية وباحثة فلسطينية، وأستاذة كرسي في مجال القانون العالمي في جامعة لندن QMUL. تركز أبحاثها على مواضيع متعددة في مجال علم النفس الاجتماعي التحرري، والخدمة الاجتماعية النقدية، ودراسات القانون والمجتمع، ودراسات المعاناة الإنسانية والصدمات المتراكمة في واقع الاستلاب، ودراسات علم الإجرام وجرائم الدولة، وعنف استخدام السلطة في السياقات الاستيطانية – الكولونيالية تجاه المجتمع، وبخاصة الأطفال والنساء. لها عدة كتب منها: "الطفولة المعتقلة، وسياسات نزع الطفولة" (2019)؛ "ثيولوجيا الأمن، الرقابة وسياسة الخوف" (2014)؛ "العسكرة والعنف ضدّ النساء في مناطق الصراع في الشرق الأوسط: دراسة الحالة الفلسطينية" (2009)، وجميعها من منشورات جامعة كامبريدج. وألّفت خمسة كتب محررة بمشاركة باحثين نسويين ونقديين، إضافة إلى مقالات علمية عديدة نُشرت في مجلات أكاديمية محكّمة عالميًا.

الإهالة بوصفها منظومة لولبية لخنق الفلسطينيين وإماتتهم في القدس المحتلة

تطرح هذه الورقة، اعتمادًا على أصوات المقدسيين، مصطلح "الإهالة" وتحلله ليس بصفته حدثًا، بل بصفته حيزًا متغير الدلالات، يقود إلى مفاهيم جديدة تسمح بقراءة الاحتلال الإسرائيلي بوصفه منظومة تتحكم في الفلسطيني الخاضع للاستعمار، لتخلق حيز إماتة. ويساهم هذا المصطلح في فهم الديناميات الاستعمارية لاختراق البنى اليومية الاعتيادية والبنيوية الجماعية، لتعيد تشكيلها جزءًا من الهجوم الاستعماري المتسلسل والمتواصل ضد الفلسطيني. هذه الديناميات هي مجموعة من الاستراتيجيات وهياكل السلطة التي تعمل أساسًا من خلال "الإهالة" المستمرة (من تفصيلاتها الدقيقة والمخترقة للمساحات الحميمية، إلى قنابلها القاتلة للجسد والنفس، والتي تعمل على تدمير الجماعة والبيت والحيز الفلسطيني)، وفي أشكالها المتنوعة والمتفاعلة مع منظومات اقتصادية - سياسية متعددة تتداخل بحركات وأنساق لولبية تهدف إلى تقوية منظومات الإماتة لنزع الفلسطينيين من عائلاتهم وأرضهم وحياتهم ومستقبلهم.

تفكك الورقة أهمية التنظير حول عمل الإهالة، بوصفها أداة تنظيرية وتشخيصية، في الكشف عن التحولات التاريخية في التركيبات الاجتماعية - الاقتصادية والنفسية، والتحولات الجيوسياسية للمكان، والزمان السياسي، وتفكيك وحشية اختراقاتها للنفس والأرض والشبكات الاجتماعية – الاقتصادية، وطرق التصدي لها. وتمكّننا الإهالة كذلك من كشف التغييرات في ديناميات القوى في واقع استعماري استيطاني يحاول فيه المستوطن استلاب المجتمع المحلي من خلال عنف الاقتصاد السياسي (المحلي والعالمي) للدولة الصهيونية.

ناصر ثابت

محامٍ وباحث قانوني، ومنسق فريق البحث والدراسات القانونية في منظمة القانون من أجل فلسطين بمانشستر في بريطانيا. عمل باحثًا في عدد من المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية، منها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. نشر العديد من الأعمال البحثية الأصيلة حول فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية. تُركز اهتماماته البحثية على تقاطعات القانون الدولي والقضية الفلسطينية، والقانون الدولي الجنائي والإنساني والمنظمات الدولية. حاصل على الماجستير في حقوق الإنسان من معهد الدوحة للدراسات العليا، وإجازة المحاماة أمام القضاء الفلسطيني.

إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة جريمة ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية

تبحث الورقة الفرضية القائمة على وجود إمكانية لمعاقبة القيادة الإسرائيلية على استمرارها في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة باعتباره جريمة ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتأتي أهمية الورقة في ظل عدم تقديم السلطة الفلسطينية لهذه الفرضية للبحث أمام المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك في سياق توسيع مساحات الملاحقة الجنائية لقيادة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمهم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني؛ بما يساهم في الضغط من أجل خلق حل لمشكلة حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة. تبدأ الورقة بدراسة حق العودة في ميزان القانون الدولي، ثم تقرأ فرضية إمكانية معاقبة القيادة الإسرائيلية في إطار نظام روما الأساسي وواقع ممارسة المحكمة الجنائية الدولية، ثم تبحث إمكانات مستقبلية لمثل هذه الدعوى القانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

نتالي سلامة

طالبة دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. لها دراسات منشورة في مجلات محكمة، منها: "قراءة في كتابات مرجعية عن الثورة (الثورة الفرنسية نموذجًا)" (عمران، العدد 14، 2015)؛ "التراتبية الجنسية والاجتماعية في النص القرآني"، مجلة "تنوير" للبحوث الإنسانية والاجتماعية (المركز الجامعي آفلو، الجزائر)، العدد 11 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)؛ "مسيحيو المشرق في الأبحاث الأكاديمية بين دول الاستعمار وما بعد الاستعمار" (عمران، العدد 46، 2023)؛ إضافة إلى فصل في كتاب "مفهمة فلسطين 2: نماذج للمعرفة التحريرية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، تحرير عبد الرحيم الشيخ، بعنوان "فلسطين كمفارقة أخلاقية بين المسيحية الغربية والمسيحية الشرقية" (2023). حاصلة على الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، والبكالوريوس في الأحياء من الجامعة نفسها.

البرجوازية التجارية في السياق الفلسطيني

تهدف هذه الورقة إلى إجراء قراءة نقدية لمفهوم الكمبرادور Comprador كما جرى توظيفه في أدبيات الاقتصاد السياسي الفلسطينية، وتجادل بأن توظيف الأدبيات لمصطلح الكومبرادور لوصف البرجوازيات التجارية الفلسطينية أدى، في الحصيلة، إلى تكريس نظرية ضيقة وأحادية، لا ترى في البرجوازية التجارية الفلسطينية إلا طبقة متعاونة مع الاستعمار، يقتصر دورها على تعميق الهيمنة الاستعمارية من جانب، والتبعية من جانب آخر. وتسعى الورقة إلى ذلك من خلال الإضاءة على ثلاث حقائق عادةً ما يجري إغفالها في الأدبيات التي درست الاقتصاد الفلسطيني. أولًا، هناك قدر من التناقض بين مصالح البرجوازية التجارية الفلسطينية والاحتلال، يتجلى في حقيقة أن ممثلي المصالح الاحتلالية يقتصّون حصة من أرباح التجار الفلسطينيين المنتمين إلى الاقتصاد التابع، ومن ثمة هناك مصلحة لدى الكثير من التجار الفلسطينيين في التخلص من "الشراكة الإجبارية" مع "نظرائهم/ أوصيائهم" الإسرائيليين. ثانيًا، عند النظر بعمق في كيفية تأثر البرجوازية التجارية بالإجراءات التي يطبّقها الاحتلال منذ عام 1967 حتى الآن، سنكشف عن نطاق واسع من القيود الشديدة المفروضة على التجار الفلسطينيين ذات الأثر السلبي في أعمالهم وربحهم، وهو أمر آخر تميل الأدبيات عادةً إلى إغفاله. ثالثًا، تميل الأدبيات الفلسطينية إلى الفصل بين النشاطين التجاري والصناعي، وهي بذلك تغيّب رأس المال التجاري بوصفه عنصرًا مركزيًا في عملية الإنتاج، وتتجاهل مكانته التي تشكّل نشاطًا وسيطًا يربط بين الاستهلاك والإنتاج. وفي السياق الفلسطيني، من شأن تجاهل مكانة التجارة أن يثير تشويهًا مضافًا إلى عملية الفهم، نتيجة كون البرجوازية الصناعية الفلسطينية جزءًا من المجموعة الأكبر للبرجوازية التجارية؛ فمع أن دور البرجوازيين الصناعيين في عملية الإنتاج يتحدد في الأساس بصفتهم منتجين، فإنهم هم الذين يقومون بتوزيع إنتاجهم، من دون الاستعانة بالوسطاء، الأمر الذي يُبرز أهمية الاستعانة بعدسة الإنتاج في التحليل، أي من منظور ماركس لدَوران رأس المال، الذي هو مجموع فترات إنتاجه وتداوله، وهو تحليل غير مستخدم في أدبيات الاقتصاد السياسي الفلسطيني.

نزار أيوب

باحث ومحامٍ في مجال حقوق الإنسان، مقيم في الجولان المحتل، ومدير المركز العربي لحقوق الإنسان "المرصد" في الجولان. عمل محاميًا وباحثًا قانونيًا مع العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية في القدس ورام الله في الفترة 2000-2013، منها مؤسسة "الحق". له العديد من الدراسات التي تُعنى بالوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة (فلسطين والجولان)، وخاصة المكانة القانونية لمدينة القدس ومواطنيها الفلسطينيين، والتطهير العرقي في القدس. نشر العديد من الدراسات عن النزاع في سورية، منها "النزاع المسلح في سورية وسبل محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية"، و"التدخل الدولي الإنساني في سورية وواجب الحماية"، و"أسس العدالة الانتقالية في سورية: عدالة انتقالية أم سياسة انتقالية". حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي، والماجستير في إدارة النزاعات والوساطة.

نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القانون والممارسة: نظرة عامة

تحاول هذه الورقة استكشاف أبرز معالم نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" الإسرائيلي في فلسطين في القانون والممارسة منذ إقدام الصهيونية، بوصفها مشروع استعمارٍ استيطاني إحلالي، على التهجير الجمعي للفلسطينيين في عام 1948 للحفاظ على أغلبية يهودية مهيمنة (الأمة المهيمنة) ومسيطرة على فلسطين، ومتحكمة في مختلف مفاصل الكيان السياسي الإسرائيلي المستحدث. وتسعى لتشخيص نظام الفصل العنصري الذي يستهدف الفلسطينيين في إسرائيل، المعروفة بأراضي 1948، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، واللاجئين الفلسطينيين المحرومين من ممارسة حقهم المشروع في العودة إلى ديارهم، باعتباره حقًا أساسيًا غير قابل لأن يتصرف فيه أحد، ومن ثم حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ونيل استقلاله.

تستند الورقة إلى تحليل أبرز الدراسات والتقارير التي تناولت نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في فلسطين، ومناقشتها، ومن ضمنها تقارير منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، إضافةً إلى أبرز القوانين والتشريعات الإسرائيلية التي تحكم نظام الفصل العنصري في فلسطين، ولا سيما داخل أراضي 1948، مثل قانون المواطنة وقوانين التخطيط والبناء وقوانين الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وسلبها لتعزيز نظام القمع والهيمنة وإدامته، وهو ما تمارسه الأغلبية اليهودية في انتهاك صارخ للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا الأمر، بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، جريمة ضد الإنسانية.

نظمي الجعبة

أستاذ مشارك في دائرة التاريخ والآثار في جامعة بيرزيت. حاصل على الدكتوراه في الدراسات الشرقية والآثار من جامعة توبنغن في ألمانيا. عمل مديرًا مشاركًا لمركز المعمار الشعبي "رواق" (1994-2010)، ومديرًا للمتحف الإسلامي، الحرم الشريف، القدس (1980-1984). نشر مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات في حقول التاريخ والآثار وتاريخ العمارة والتراث الثقافي، ولا سيما تاريخ القدس والخليل. آخر منشوراته من الكتب: "لفتا: سجل شعب، التاريخ والتراث الثقافي والنضال" (بيروت/ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021).

أرشيف دائرة الآثار الفلسطينية في حقبة الانتداب البريطاني ومجالات استخدامه في كتابة تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر

يحتوي أرشيف دائرة الآثار الانتدابية عددًا هائلًا من الوثائق التي تُلقي الضوء على عمل الدائرة، وتشمل معلومات لا حصر لها عن آثار فلسطين والنشاطات الأثرية، من مسوحات وتنقيبات وتوثيق لجزء من التراث الثقافي المادي، والسياسات التي استُخدمت وخلفيتها الأيديولوجية. وتُلقي هذه الوثائق ضوءًا على العاملين في الدائرة، من ضمنهم الفلسطينيون الذين يعتبرون الأوائل في حقل الآثار. وفي عام 1967، سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرشيف بعد سيطرتها على متحف الآثار الفلسطيني (روكفلر) في القدس. وقد جرت في السنوات القليلة الماضية رقمنة الأرشيف ووُضع على الشبكة العنكبوتية، ليصبح متاحًا للجميع. تعرض هذه الورقة مجالات استخدام هذا الأرشيف في كتابة تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، بما في ذلك تتبّع تسميات المواقع قبل تشويهها، ومساهمته في دراسة تاريخ فلسطين القديم والحديث على حد سواء.

نور الدين أعرج

باحث وصحافي فلسطيني، وطالب في برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

الاستعمار الاستيطاني وحالة الاستثناء البيئية: تدفّق النفايات إلى الضفة الغربية

تدرس هذه الورقة مكبّات القمامة الإسرائيلية في الضفة الغربية باعتبارها جزءًا من سياق بنيوي واسع من العنف الشامل تجاه الإنسان الفلسطيني والبيئة الفلسطينية، وتبيّن كيفية تطور الضفة الغربية لتكون حالة استثناء إيكولوجية في الخطاب البيئي الإسرائيلي. وتجادل بأن سياسة المخلفات الاستعمارية، إلى جانب تأثيرها في عافية الفلسطينيين، تسعى لإعادة تشكيل المشهد الحضري الفلسطيني وتعطيل العلاقة بين السكان الأصليين والأرض.

نور جودة

أستاذة في قسم الدراسات الأميركية الآسيوية في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. حاصلة على الدكتوراه في الجغرافيا عن أطروحة بعنوان "رسم خرائط للمستقبل المتحرر من الاستعمار: رؤى السكان الأصليين لهاواي وفلسطين"، تناولت فيها الجهود التي تبذلها المجتمعات الفلسطينية وسكان هاواي الأصليون لتخيل المستقبل المحرر والعمل على تحقيقه مع التركيز على بقاء السكان الأصليين.

استعادة الماضي، والهروب من الحاضر، والسكن في المستقبل: مسابقة إعادة إعمار القرى التابعة لهيئة أرض فلسطين

في مسابقة إعادة الإعمار التي تنظمها هيئة أرض فلسطين، يروي طلاب الهندسة المعمارية الفلسطينيون قصة السكن في المستقبل. وفي عملية إنشاء تصميماتهم لإعادة بناء عوالم الحياة المتوقفة مؤقتًا، يُظهرون مدى ضآلة التشعب بين الماضي والحاضر. تعرض هذه الورقة واقعًا فريدًا للتهجير والسلب؛ فالمساحات التي ترسمها مجتمعات السكان الأصليين وتسكنها لا تقتصر على هذه اللحظة.

نورس المناصرة

باحثة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ومساعدة بحث في مشروع الدراسات البينية مع مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية. تتركز اهتماماتها البحثية في تحولات سرديات الفضاء والمكان في السياق الاستعماري الصهيوني، وأنثروبولوجيا البيئة والماء في السياق الفلسطيني، والذاكرة الجماعية والمتخيلة والتاريخ الشفوي للشعب الفلسطيني. حاصلة على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا، والبكالوريوس في علم الأحياء من جامعة الخليل في فلسطين.

قرية وادي فوكين المهجرة في الفترة 1953-1972: نموذج لتحقيق العودة في ظل استعمار استيطاني

تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على حالة قرية وادي فوكين الفلسطينية، الواقعة جنوب غرب مدينة بيت لحم، التي هجّر أهلها الاحتلال الإسرائيلي عام 1953 بحجّة أنها قرية حدودية. وفي حدثٍ استثنائي وبطولة غير مسبوقة، استطاع أهلها العودة إليها عام 1972، بعد قرابة عشرين عامًا من التهجير، لتكون بذلك القرية الفلسطينية الأولى والوحيدة التي استطاع أهلها العودة إليها بعد حدث النكبة عام 1948. تحاول الورقة الكشف عن الحيثيات التاريخية والعوامل السياسية والاجتماعية التي جعلت من العودة أمرًا ممكنًا في أوج السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وتحت سطوة الحكم العسكري على مدنها وقراها. وتقدّم فهمًا مفصلًا لأنماط مقاومة السكان الفلسطينيين في القرية، وفاعليتهم الجماعية ضد ممارسات الاستعمار الاستيطاني وسياساته في وضع الحدود ورسم الفضاء. وتعتمد الورقة منهجيًا على المقابلات الميدانية مع سكان القرية، والأدبيات والوثائق والتقارير الأرشيفية والصحافية والتاريخية عن الموضوع.

هاشم أبو شمعة

محاضر في جغرافيا الإنسان والمدينة في كلية الجغرافيا والبيئة في جامعة أكسفورد، وزميل باحث في مركز Forum Transregionale Studien, EUME في برلين. تتناول أبحاثه سياسات إنتاج الثقافة الفلسطينية والحضارة في ظل الاستعمار الاستيطاني. حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، والماجستير في دراسات اللاجئين والتهجير القسري من جامعة أكسفورد، والبكالوريوس في العلوم الإنسانية من جامعة إيرلهام في إنديانا.

محو التاريخ ومجزرة الطنطورة

تتطرق هذه الورقة إلى قصة مجزرة الطنطورة، وتأخذها مدخلًا لمناقشة السبل التي يتّبعها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لمحو التاريخ الفلسطيني. وتتناول النقاشات في الأكاديميا والإعلام الإسرائيليَين حول المجزرة لتحليل آليات إنتاج الروايات التاريخية وترابطها مع علاقات القوى السائدة في كل حقبة تاريخية. تطرح الورقة فكرتين أساسيتين: الأولى تتطرق إلى منظومة العمالة وإهمالها في دراسات الاستعمار الاستيطاني، وتجادل بأن استغلال دولة الاحتلال لعمالة الفلسطينيين المقتلعين من الطنطورة يبرهن على الدور المركزي لمنظومة العمالة في التحكم في الفلسطيني واقتلاعه من أرضه. في حين تستخدم الفكرة الثانية كتابات المؤرخ الهايتي ميشيل ترويو، وتجادل بأن الرواية التاريخية الإسرائيلية مبنية على الصمت الممنهج.

هبة يزبك

باحثة ومحاضرة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. تتركز اهتماماتها البحثية في مسألة التهجير الداخلي القسري للفلسطينيين عام 1948، والاستعمار الاستيطاني، وقضايا الذاكرة، والحيّز، والجندر والتاريخ الشفوي، إضافة إلى اهتمامها البحثي بقضايا الأحوال الشخصية والنساء الفلسطينيات. لديها العديد من الإصدارات، وشاركت في تحرير كتاب بعنوان "الأحوال الشخصية والجندر: النساء الفلسطينيات في إسرائيل". حاصلة على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة تل أبيب.

الاستعمار الاستيطاني ومهجَّرو المدن الفلسطينية: ما بين المدن المهجَّرة ومدن المهجَّرين

تستعرض الورقة تجربة الهجرة القسرية في أوساط المهجَّرين الفلسطينيين الداخليين الذين هُجّروا من مدنهم المختلفة في أعقاب النكبة، وتسعى لنقل رواياتهم حول ظروف التهجير. وتجادل بأنه على الرغم من أن الخطاب السياسي والوطني الفلسطيني بعد النكبة انبثق من خلال النخب الفلسطينية المدنية، فإن هذا لم يَعْنِ إعطاء تمثيل للشرائح المتنوعة التي عايشت المدن الفلسطينية وواكبتها، ومن ضمنها شريحة المهجَّرين الداخليين في المدن التي بقيت روايتهم مهمَّشة سياسيًا وأكاديميًا وخارج السرد التاريخي على مدار عقود.

تعتمد الورقة على روايات المهجّرين الفلسطينيين الداخليين الذين بقوا في وطنهم وتحولوا إلى مواطنين مهجّرين في دولة إسرائيل. وتعالج تهجير المدن الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على روايات التهجير للمهجَّرين الداخليين في المدن (مهجَّرو المدن)، من دون التمييز أو المفاضلة بين أنماط المدن ومكانتها. ويعتمد هذا التوجه أيضًا على ادعاء مفاده أنّه ليس ثمّة سرد مديني واحد، بل إنّ السرديات والروايات الشخصية والجمعية حول التهجير تتعلّق بعدة عوامل تتناولها الورقة، ومن ضمنها النوع الاجتماعي، وكذلك "التهجير داخل المدينة" و"التهجير في ما بين المدن" وهو أحد أهمّ هذه العوامل في سياق التهجير الداخلي المدني للفلسطينيين.

يعتمد البحث في هذه الورقة على التاريخ الشفوي للمهجَّرين أنفسهم، فيلتقي مع ما جاء من دراسات حول مركزية التاريخ الشفويّ ودوره مصدرًا أساسيًا لفهم معاني النكبة والتهجير أيضًا وتجلّياتهما في أوساط مهجَّري المدن الفلسطينية الباقين في وطنهم.

وليد حباس

باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار". تتركز اهتماماته البحثية في العلاقات الاقتصادية ما بين الضفة الغربية وإسرائيل، ونظام الحدود والتصاريح الإسرائيلية، والاستيطان في الضفة الغربية. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس.

الالتفاف على السيطرة الإسرائيلية: صادرات الأثاث الفلسطينية عبر المستوطنات الإسرائيلية

واجهت صادرات الضفة الغربية إلى إسرائيل تحديات كبيرة بسبب نظام السيطرة المكانية الإسرائيلي، الذي يهدف إلى السيطرة على الفلسطينيين وتسهيل التوسع الاستيطاني في جميع أنحاء الضفة. وقد أدى توجيه الشحنات التجارية الفلسطينية عبر الجدار الفاصل إلى تصاعد التكاليف اللوجستية، في حين أدى التوسع الاستيطاني في المنطقة (ج) إلى زيادة عرقلة التنقل بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. تسلط هذه الورقة الضوء على التكتيكات التي يستخدمها الفاعلون الاقتصاديون الفلسطينيون لتجاوز هذه التحديات، وذلك بالاشتباك مع نظام السيطرة المكانية الإسرائيلي. وباستخدام بيانات جرى جمعها من خلال الملاحظات والمقابلات والوثائق في الفترة 2019-2023، تركّز الورقة على صادرات الأثاث الفلسطينية إلى إسرائيل، وتكشف أن الفلسطينيين استفادوا من التناقضات الاستعمارية، والتفوا على المنظومة من خلال الدخول في شراكات مع الإسرائيليين لتصدير المنتجات عبر المستوطنات اليهودية. وتختتم الورقة بالدعوة إلى مستوى مفصل من التحليل يكشف عن التفاعل الديناميكي بين القيود البنيوية الإسرائيلية والوكالة الفلسطينية. وفي حالة مصدّري الأثاث، أدى ذلك إلى تعميق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، وزيادة الاشتباك مع البنية التحتية للاحتلال الإسرائيلي للتخفيف من الآثار السلبية في الاقتصاد.

ياسر العموري

أستاذ مشارك في القانون الدولي العام، ونائب رئيس جامعة بيرزيت للتنمية والاتصال. شغل منصب عميد كلية الحقوق والإدارة العامة، ورئيس دائرة القانون، ومدير برنامج الماجستير في القانون في الجامعة نفسها. إضافة إلى شغله منصب المنسق القانوني لمركز الحقوق الاجتماعية والمدنية في بيت الشرق (المقر الرسمي للوفد الفلسطيني المفاوض). وهو عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية المستقلة للتحقيق في جرائم الحرب على غزة عام 2014، وعضو اللجنة الفلسطينية المستقلة للتحقيق في تقرير غولدستون عام 2010. ترأس مجلس إدارة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال DCI، وعضو مجلس إدارة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان". لديه العديد من الدراسات والأبحاث القانونية المحكّمة في مجال القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة غرناطة في إسبانيا عام 2003.

إعادة تعريف الفلسطيني وفقًا لتشريعات دولة فلسطين مساس بصميم الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تتناول هذه الورقة الإشكاليات التي تطرحها التشريعات الصادرة عن دولة فلسطين فيما يتعلق بإعادة تعريف الفلسطيني. ففي الوقت الذي تبدو فيه هذه التشريعات تنظيمية لسياقات معينة، فإنها تقدّم مفهومًا مختلفًا ومجتزأً للفلسطيني الذي حسمته مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية. وقد برز أحد تجلياتها في الانتخابات التشريعية المؤجّلة لعام 2021 التي شكّلت السياق العملي المعاصر لتكريس النص القانوني الذي يصنّف الشعب الفلسطيني وفقًا لمكان الإقامة، والذي يحدد تباعًا إمكانية ممارسة حق تقرير المصير أو عدمها؛ ومن ثم رصد المدى الذي قد تصل إليه آثار هذه التشريعات من مساسٍ بالأساس القانوني الذي تستقي منه منظمة التحرير شرعيتها، بكونها الشخص القانوني الدولي الحاصل على الاعتراف الدولي بوصفها ممثلًا حصريًا لكل فئات الشعب الفلسطيني.

ياسر شلبي

باحث زائر في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ومستشار مستقل في مجالات تنموية متعددة. عمل أستاذًا غير متفرغ في جامعة بيرزيت في برنامج ماجستير دراسات الهجرة الدولية واللجوء، وفي دائرتي العلوم الاجتماعية والسلوكية والفلسفة والدراسات الثقافية. وعمل لدى العديد من المؤسسات الدولية والمحلية في مجالات الأبحاث الاجتماعية - الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والتنمية، والتخطيط. له العديد من الدراسات والمنشورات في مجالات الهجرة، والحماية الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الاقتصادي غير المنظم. قاد عددًا من المشاريع التنموية في فلسطين في مجالات مكافحة الفقر وتطوير القطاع العام، وله إسهام في تطوير عدد من خطط التنمية الوطنية في فلسطين وفي إعداد عدد من الاستراتيجيات القطاعية. حاصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، والماجستير في الدراسات الدولية، والبكالوريوس في علم الاجتماع.

اللامساواة في الحالة الفلسطينية: مظهر من مظاهر إحكام السيطرة الاستعمارية

تنطلق الورقة من إشكالية إمكانية تحقيق التنمية والحد من اللامساواة في ظل السياق الاستعماري المفروض على الحالة الفلسطينية، التي تُعدّ أكثر تعقيدًا من مجرد رسم السياسات لتعزيز النمو والتنمية وعدالة توزيع العوائد. وتجادل بأن اللامساواة في فلسطين ترتبط أساسًا بسياق الاستعمار الاستيطاني، الذي يعمل على شتى الصُعد الممنهجة وغير الممنهجة لضرب جميع البنى التنموية الفلسطينية؛ ومن ثم تدمير بنى المساواة. وتفترض أن إحداث التنمية، والحد من الفقر واللامساواة جذريًا، يبقيان في حدودهما الضيقة في ظل استمرار السياق الاستعماري. تشمل الورقة تحليلاً لمؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية ومجالات الخدمات الاجتماعية، مثل الفقر والإنفاق والدخل والحماية الاجتماعية والمياه والكهرباء والتعليم والصحة، والأثر المركّب للسياق الاستعماري وقصور السياسات الفلسطينية في سياق تحقيق المساواة. وتُظهر أن السياسات الفلسطينية، على الرغم مما يشوبها من قصور، قد تسهم في الحد من حالة اللاتنمية، ومن ثم اللامساواة، إلا أنها تبقى عاجزة عن إحداث التنمية والحد من الفقر وتعزيز المساواة في ظل استمرار سياق الاستعمار الاستيطاني. وبناءً عليه، فإن متطلبات التنمية الحقيقية تقتضي تمتّع الفلسطينيين بحقّ إقامة دولتهم المستقلة وتقرير مصيرهم.

يانيس إقبال

يدرس النظرية السياسية في جامعة عليجراه الإسلامية في الهند. نشر العديد من المقالات حول ملامح النظرية الماركسية والإمبريالية والحركات الاجتماعية والفلسفة التربوية والنقد الثقافي.

فلسطين في الوضع الفكري العالمي: الماركسية وما بعد الاستعمار

تحاول هذه الورقة تصوير فلسطين بوصفها نموذجًا فكريًا تتسم به النظرية الماركسية ونظرية ما بعد الاستعمار، وتقدّم نظرة نقدية عن إدوارد سعيد، وتوضح كيف ترفض نظرية ما بعد الاستعمار الأطر التوضيحية العالمية، وكيف يعوق مدى رفضها قدرتها على معالجة التناقضات المحددة المتجذرة داخل النظام العالمي الذي يشكّل أساس قضية فلسطين. وتمثّل الورقة صورة فلسطين على أنها رمز للمقاومة من خلال تجاهل الآليات التاريخية التي تمهّد الطريق إلى بروز ملامح المقاومة. ويضع المنظور الماركسي خطة شاملة عن كيفية التغلب على حركات التحرير الوطنية والدولية والإقليمية. وفي حين أن التكرارات السابقة للنظرة الماركسية المناهضة للاستعمار ربطت القضية الفلسطينية بالمسألة العربية، فقد أصبح النشاط الدولي الحالي، داخل فلسطين وخارجها، يقتصر على نشاط السفر الفردي الذي يمارسه مواطنو العالم الأول، وقد أدى هذا إلى حجب الاحتمالات العالمية المناهضة للإمبريالية التي أطلقها صعود الصين.

المتحدثون

في الجلسة الافتتاحية

آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرة تحرير دورية "أسطور" للدراسات التاريخية. حاصلة على الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، حيث عملت مساعدة تدريس في قسم العلوم السياسية. حصلت على منحة باحثة زائرة في مركز دراسات اللجوء في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. وهي محرّرة كتاب "القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

عزمي بشارة

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا. مُفكّر وباحث عربي، نشر العديد من الكتب والدراسات والبحوث بلغات مختلفة في الفكر السياسي، والنظرية الاجتماعية، والفلسفة. من أبرز مؤلفاته باللغة العربية: "المجتمع المدني: دراسة نقدية" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 1996)؛ "من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية" (القاهرة: دار الشروق، 2004)؛ "في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)؛ "أن تكون عربيًّا في أيامنا" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)؛ وصدر له عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "في الثورة والقابلية للثورة" (2012)؛ "الدين والعلمانية في سياق تاريخي" (جزآن في ثلاثة مجلدات) (2013، 2015)؛ "الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية" (2017)؛ "تنظيم الدولة المكنى 'داعش': إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة" (2018)؛ "في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟" (2019)؛ "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة" (2020)، ومنها كتبٌ أصبحت مرجعيةً في مجالها. وصدر له مؤخرًا عن المركز أيضًا كتاب "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات" (2023)، وسيصدر له قريبًا الجزء الثاني من هذا الكتاب بعنوان "الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار".

نُشر له العديد من المؤلفات باللغة الإنكليزية، آخرها: *Palestine: Matters of Truth and Justice* (London: Hurst Publishers, 2022); *On Salafism: Concepts and Contexts* (Stanford: Stanford University Press, 2022); *Sectarianism without Sects* (Oxford: Oxford University Press, 2022) ونُشرت له أيضًا ثلاثية الثورات العربية باللغة الإنكليزية عن دار نشر I.B. Tauris، التي تُعدّ مساهمة تحليلية نظرية، إضافة إلى كونها تأريخًا وتوثيقًا للثورات العربية التي اندلعت عام 2011 في ثلاث دول عربية: تونس ومصر وسورية، وهي: *Understanding Revolutions: Opening Acts in Tunisia* (2021); *Egypt: Revolution, Failed Transition and Counter-Revolution* (2022); *Syria 2011-2013: Revolution and Tyranny before the Mayhem* (2023).

طارق متري

رئيس جامعة القديس جاورجيوس في بيروت، والممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. عمل محاضرًا في عدد من الجامعات في لبنان وأوروبا وأميركا الشمالية. تولّى أربعة مناصب وزارية في الحكومات اللبنانية المتعاقبة: الإعلام والبيئة والتنمية الإدارية والثقافة، وكان وزيرًا للخارجية بالنيابة. وهو أيضًا عضو في المجلس الاستراتيجي لجامعة القديس يوسف في لبنان، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المتحدثون

في الندوات

أديب زيادة

أستاذ مساعد في قسم الشؤون الدولية في جامعة قطر، وزميل مشارك في أكاديمية التعليم العالي البريطاني. عمل في العديد من المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة داخل فلسطين وخارجها. شارك بأوراق عمل وبحوث وقدّم مداخلات في العديد من المؤتمرات العلمية وورش العمل المتخصصة. نشر العديد من المقالات العلمية المحكمة في العديد من المجلات المتخصصة. حاصل على الدكتوراه من جامعة إكستر في المملكة المتحدة، متخصصًا في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، والماجستير والبكالوريوس في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت.

أحمد حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية "سياسات عربية"، ومدير تحرير الكتاب السنوي "استشراف للدراسات المستقبلية". عمل أستاذًا مساعدًا في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية. له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجال العلاقات الدولية. صدر له كتاب "الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، 2021). حرّر العديد من الكتب، منها: "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة" (2022)؛ "حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها" (2019)؛ "استراتيجية المقاطعة في النضال ضد الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح" (2018)، وكلها صادرة عن المركز العربي. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا في إيطاليا.

أحمد غنيم

من مواليد مدينة القدس عام 1960. عضو القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية الأولى، وعضو القيادة الوطنية والإسلامية للانتفاضة الثانية. كان عضوًا سابقًا في المجلس الثوري لحركة فتح، وعضوًا في مجلسها الاستشاري، وعضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني. وهو كاتب وروائي، وله العديد من المؤلفات في مجالات الفكر السياسي، والتاريخ، والاقتصاد، والأدب، إضافة إلى العديد من الأبحاث التي نُشرت في دوريات ومنشورات محكّمة، وعدد من المقالات السياسية. حاصل على الدكتوراه من جامعة وورلد أميركان World American University، والماجستير في العلوم السياسية عام 2006، والبكالوريوس في الدراسات الاجتماعية عام 1984.

أسامة أبو ارشيد

باحث غير متفرغ في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في واشنطن، ومؤسس مؤسسة "أميركيون من أجل العدالة في فلسطين" AJP Action ومديرها التنفيذي، وهي مؤسسة تقوم بالضغط السياسي من أجل حقوق الفلسطينيين في الولايات المتحدة. يحاضر دوريًا حول الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط والولايات المتحدة. وهو ضيف منتظم

للتعليق على الشؤون الفلسطينية والشرق أوسطية، والسياسة الأميركية الداخلية والخارجية في مختلف الفضائيات العربية. ألّف وشارك في تأليف العديد من الكتب باللغة العربية، ونشر عشرات الدراسات والمقالات باللغتين العربية والإنكليزية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوفبرا في بريطانيا.

بن وايت

كاتب ومحلل ومؤسس ومدير تنفيذي للمركز الإعلامي البريطاني – الفلسطيني. ألّف أربعة كتب، منها: *Cracks in the Wall: Beyond Apartheid in Palestine/Israel* (London: Pluto Press, 2018). له مئات المقالات، ومنشورات شتّى في مجلات وصحف عالمية منها: *The Guardian*، و*Independent*، و*Foreign Policy*، و"الجزيرة"، ومجلة "الدراسات الفلسطينية" وغيرها. حاصل على الدكتوراه في الدراسات الفلسطينية من جامعة إكستر.

طارق حمود

أستاذ مساعد في جامعة لوسيل في قطر. عمل مديرًا لمركز العودة الفلسطيني في لندن في الفترة 2014-2023. له العديد من المقالات والأبحاث في الشأن الفلسطيني. متخصص في شؤون حركة حماس. حاصل على الدكتوراه في الدراسات الفلسطينية من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، وعلى الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كينغستون في لندن.

علي الزعتري

عمل في الأمم المتحدة سنوات عديدة في دول مختلفة، وتولى عدة مستويات من المسؤولية. كان عمله مركزًا على قضايا التنمية. ومع تحول التركيز السياسي في المنطقة العربية وبدء أزمات متعددة تولى مهام التنسيق والإشراف على الاستجابة الإنسانية في السودان وليبيا وسوريا. ويعد قارئًا للتاريخ والاقتصاد والسياسة، ومهتم بالتحليل الجيوسياسي الاستراتيجي، ويكتب مقالات تتعلق بمجالات الاهتمام هذه.

غسان أبو ستة

طبيب بريطاني/ فلسطيني، وأستاذ مشارك في علم الجراحة، وجرّاح ترميم وتجميل. أكمل تعليمه الطبي في جامعة غلاسكو في المملكة المتحدة، وتدريبه في الإقامة الطبية العليا في لندن. أكمل ثلاث زمالات، هي: جراحة الوجه والرأس لدى الأطفال في مستشفى غريت أورموند ستريت للأطفال المرضى GOS، وجراحة الشفة الأرنبية في المستشفى نفسه، وزمالة في إعادة ترميم الإصابات في مستشفى رويال لندن.

انضم في عام 2011 إلى المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي عام 2012 أصبح رئيسًا لقسم الجراحة الترميمية والتجميلية في المركز، ومسؤولًا طبيًا عن برنامج إصابات الحرب لدى الأطفال والعيادة المتعددة التخصصات بإصابات الحرب. في عام 2015، شارك في تأسيس برنامج طب النزاعات في معهد الصحة العالمي في الجامعة الأميركية في بيروت

وأصبح مديرًا له. وفي عام 2020، عاد إلى المملكة المتحدة وواصل عمله في جراحة التجميل وإعادة الترميم في القطاع الخاص.

وإضافة إلى ذلك، فهو محاضر شرف إكلينيكي، ورئيس في مركز دراسات الإصابات الناتجة من الانفجار في جامعة إمبريال كوليدج في لندن، ومحاضر أول زائر في فريق أبحاث الصراع والصحة في جامعة كينغز كوليدج في لندن، والمسؤول الطبي لمبادرة الرضوح في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، وعضو مجلس إدارة جمعية إنارة، وهي مؤسسة خيرية تكرّس جهدها لتوفير الجراحة الترميمية للأطفال من مصابي الحرب في الشرق الأوسط، وعضو مجلس أمناء مؤسسة المعونة الطبية للفلسطينيين في المملكة المتحدة. يعمل في اللجنة الدولية لتمويل الأبحاث في المعهد الوطني للصحة في المملكة المتحدة NIHR. نشر العديد من الدراسات حول الآثار الصحية للنزاعات المطوّلة وإصابات الحروب، بما في ذلك كتاب طبّي بعنوان "إعادة الترميم للمريض المصاب في الحرب" و"علاج الطفل المصاب في الحرب". عمل جراح حرب في اليمن والعراق وسورية وجنوب لبنان، وخلال الحروب الأربع في قطاع غزة. في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، دخل قطاع غزة وعمل في مستشفى الشفاء، ثم في مستشفى الأهلي المعمداني مدة 43 يومًا خلال الحرب الحالية، وكانت الأدلة التي قدّمها جزءًا من مرافعة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية. سلّط العديد من الصحف ووسائل الإعلام الضوء على عمله، منها: *Le Monde, The Independent, The Telegraph, BBC, CNN*.

غسان الكحلوت

مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، وأستاذ مشارك في برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا. يركّز عمله البحثي والتدريسي على مجالات العمل الإنساني وإعادة الإعمار ما بعد الحرب خاصة في المنطقة العربية، ويجمع في ذلك بين النظري والتطبيقي. عمل في مؤسسات مختلفة في سويسرا والمملكة المتحدة وفلسطين والعراق واليمن، ولديه خبرة تطبيقية زهاء عقد ونصف في برامج إنسانية في منظمات دولية؛ مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية. كان عضوًا وقائدًا في فرق الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ في العراق وفلسطين وباكستان وبنغلاديش وليبيا والأردن، وقدّم دورات تدريبية في مجالات الاستجابة الإنسانية وإدارة الكوارث والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بعد الحرب. حاصل على الدكتوراه في إعادة الإعمار بعد الحرب من جامعة يورك في بريطانيا.

ليلى سورا

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع باريس. حاصلة على الدكتوراه من معهد العلوم السياسية في باريس عام 2014 عن أطروحتها حول السياسة الخارجية لحركة حماس. وفي بحثها ما بعد الدكتوراه، درست صيانة النظام والشرطة في لبنان. درّست علم اجتماع العلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي للدول العربية في معهد العلوم السياسية،

وتاريخ الشرق الأوسط المعاصر في المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية INALCO. وهي عضو سابق في لجنة تحكيم جائزة "شهادة الكفاءة في التاريخ". من منشوراتها:

The Foreign Policy of Hamas: Ideology, Decision Making and Political Supremacy, SOAS Palestine Studies (London: I. B. Tauris, 2022); *Écrits politiques arabes-Une anthologie du Machrek au Maghreb au XXe siècle*, et Jihane Sfeir (dir.) (Paris: CNRS Éditions, 2022).

محمد أبو رمان

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، ومؤسس معهد السياسة والمجتمع، والمستشار الأكاديمي له. شغل منصب وزير الثقافة ووزير الشباب (2018-2019)، ورئيس لجنة الشباب في لجنة تحديث المنظومة السياسية التي عيّنها الملك عبد الله الثاني للقيام باقتراحات تعديلات على قوانين الأحزاب السياسية والانتخاب (2021)، وكان عضوًا في لجنة الحوار الوطني (2011). عمل باحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (2010-2022)، ومديرًا للدراسات والمقالات في صحيفة "الغد" اليومية الأردنية (2004-2010) وكاتبًا يوميًا فيها (2004-2018)، ويكتب حاليًا في صحف ومجلات عربية.

عمل في لجان متعددة، منها لجنة إعداد كتاب الثقافة الديمقراطية والعامة لطلاب الصفوف العليا في التربية والتعليم (2022)، وكان رئيس لجنة وضع كتاب التربية الوطنية في الجامعات (2023)، وعضوًا في المجلس الأعلى للمناهج (2017-2019). له العديد من المؤلفات والمقالات العلمية المحكّمة، ومن كتبه: "سوسيولوجيا التطرف والإرهاب في الأردن: دراسة ميدانية وتحليلية"؛ "من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي"؛ "تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية"؛ "الصراع على السلفية: قراءة في الأيديولوجيات والخلافات وخارطة الانتشار".

مصطفى البرغوثي

الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية. حاصل على شهادة دكتور في الطب، وعلى شهادة عليا في الفلسفة من موسكو، وعلى الماجستير في الإدارة وبناء الأنظمة الإدارية من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأميركية. وهو عضو في مجلس العلاقات العربية والدولية، وعضو مؤسس ورئيس سابق للمجلس العالمي لصحة الشعوب. انتُخب رئيسًا للجنة الحريات في الضفة الغربية في إطار اتفاق المصالحة الوطنية. عارض اتفاق أوسلو بشدة مع حيدر عبد الشافي وإدوارد سعيد وإبراهيم الدقاق.

كرّس حياته للنضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال، ومتابعة هموم الناس ودعم احتياجاتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية. أدى دورًا مهمًّا في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام 2007، وكان وزير الإعلام فيها والمتحدث الرسمي باسمها. انتُخب عضوًا في المجلس التشريعي عام 2006، وترأّس كتلة فلسطين المستقلة في المجلس. ترشّح لانتخابات الرئاسة عام 2005 وحلّ في المركز الثاني بعد الرئيس محمود عباس.

قاد نشاط الإغاثة الطبية في تدريب المسعفين وتقديم العلاج وإسعاف الجرحى والمصابين، وتوفير الإمدادات الطبية والغذائية والماء خلال الاجتياحات ومنع التجول. وأسس مع زملائه، في عام 1979، هذه الحركة التطوعية المقاومة في المجال الصحي، بهدف بناء نظام صحي فلسطيني مستقل.

ساهم في النضال الوطني منذ بداية السبعينيات، كما ساهم في قيادة الحركة الطلابية في الأراضي المحتلة. وأسّس مع حيدر عبد الشافي وإبراهيم الدقاق وإدوارد سعيد وخمسمئة شخصية قيادية فلسطينية حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في عام 2002 وانتُخب أمينًا عامًّا لها. وساهم في تأسيس منظومة المعلومات والإعلام "الراصد الفلسطيني" وإدارتها، منذ عام 2002، التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام العالمي لمواجهة الدعاية الإسرائيلية على الصعيد الدولي وفضحها. شارك في تأسيس ودعم حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS.

قام بدور قيادي بارز في تطوير نهج المقاومة الشعبية، وتنظيم حملة مقاومة جدار الفصل العنصري وحملات خرق منع التجوّل والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية. وشارك في حملة سفن كسر الحصار على قطاع غزة، وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة إنهاء الاحتلال والاستيطان وكل أشكال خرق حقوق الإنسان.

ساهم خلال انتفاضة الأقصى في إعادة بناء حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، وفي اللقاء بعشرات من قادة دول العالم والمؤسسات الدولية للدعوة لنصرة القضية الفلسطينية، ولتطوير الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، التي وفّرت الدروع البشرية لحماية التجمعات الفلسطينية في المناطق الأشد خطورة.

حاز وسام التضامن من رئيس الجمهورية الإيطالية، ووسام جوقة الشرف الفرنسية. رُشّح لجائزة نوبل للسلام عام 2010. نشر العديد من الكتب ومئات الأبحاث والمقالات في عدد كبير من الصحف والدوريات العربية والعالمية، وحاضَر في أكثر من خمسين جامعة عربية وأوروبية وأميركية، وساهم في نشر أربعة كتب حول القضية الفلسطينية آخرها كتاب "خدعة القرن: أبعادها واستراتيجية مواجهتها" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

معين الطاهر

كاتب وباحث فلسطيني، ومنسق مشروع ذاكرة فلسطين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ عام 2016 حتى الآن، وعضو سابق في المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية بين عامي 1983 و1991. شارك بأوراق علمية محكمة في العديد من المؤتمرات، وله مقالات وأوراق بحثية محكمة منشورة في عدد من المجلات، منها: مجلة "الدراسات الفلسطينية"، و"سياسات عربية"، و"أسطور". من مؤلفاته: "المستدرك في يوميات عدنان أبو عودة (فلسطين: الأرض، الزمن ومساعي السلام، يوميات ووثائق)" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ "يوميات أكرم زعيتر: آمال الوحدة وآلام الانقسام (1949-1965)"، جزآن (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ "حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات وتداعيات" (مؤلف مشارك) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)؛ "يوميات أكرم زعيتر (سنوات الأزمة 1967-1970)" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)؛

"يوميات عدنان أبو عودة، 1970–1988" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)؛ "تبغ وزيتون: حكايات وصور من زمن مقاوم" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ "شخصيات جدلية في الفكر العربي والفلسفة الإسلامية: البسطامي، السهروردي، الطهطاوي، سيد قطب" (بيروت: منشورات ضفاف، 2015)؛ "حوار مع معين الطاهر؛ الكتيبة الطلابية: تأملات في التجربة" (بيروت: منشورات ضفاف، 2015).

معين ربّاني

باحث ومحلل ومعلّق متخصص في الشؤون الفلسطينية، والصراع العربي – الإسرائيلي، والشرق الأوسط المعاصر. شغل سابقًا منصب المسؤول الرئيس للشؤون السياسية في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ورئيس الشرق الأوسط مع مبادرة إدارة الأزمات في مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام، وكبير محللي الشرق الأوسط والمستشار الخاص لإسرائيل وفلسطين مع مجموعة الأزمات الدولية ICG. يعمل محررًا مشاركًا في "جدلية"، حيث يحرر مقالات "Quick Thoughts"، ويستضيف أيضًا بودكاست "Connections"، وهو محرر إداري ومحرر مشارك في: Journal of Peacebuilding & Development، ومحرر مشارك في: *Middle East Report*، وهو زميل غير مقيم في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني CHS وفي "منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي" DAWN.

وائل عبد العال

حاصل على الدكتوراه في استراتيجيات الإعلام من جامعة إكستر في المملكة المتحدة عام 2012. التحق بقسم الإعلام في جامعة قطر عام 2019. شغل العديد من المناصب الأكاديمية، بما فيها رئيس برنامج الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في فلسطين، وأستاذ زائر في كلية أحمد بن محمد العسكرية، وأستاذ مساعد (متعاون) في قسم العلاقات الدولية في أكاديمية جوعان بن جاسم المشتركة للقيادة والأركان. عمل استشاريًا في تطوير المناهج الدراسية لأقسام الإعلام والاتصال في فلسطين، ومدربًا ومتحدثًا وعضوًا في بيت الصحافة في فلسطين. ويشارك أيضًا في عدد من اللجان على مستوى جامعة قطر، مثل لجنة تقييم نتائج التعلم ولجنة المناهج وضمان الجودة في قسم الإعلام. وهو عضو أيضًا في المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام في فلسطين. وقد حصل على منحة بحثية من الحكومة السويدية للبحث في مجال الدبلوماسية الرقمية وآفاق توظيفها في السياسة الخارجية. تتركز اهتماماته البحثية الحالية في الدبلوماسية الرقمية، واستراتيجية الإعلام، واستراتيجيات الإعلام الرقمي للجهات الفاعلة غير الحكومية في بيئات النزاع السياسي. نشر كتاب *Hamas and the Media: Politics and Strategy* (London/ New York: Routledge, 2016)، وله العديد من المقالات العلمية المحكمة، ويكتب دوريًا في الصحف القطرية، وشارك في العديد من المؤتمرات والورش والندوات. وهو مُراجع لمجلات مرموقة مثل لـ *Media and Communication* التي تنشرها *Cogitatio Press*، و *Insight Turkey*.

يارا هواري

المديرة المشاركة لشبكة السياسات الفلسطينية. حاصلة على الدكتوراه في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر (2017) حيث درّست مساقات مختلفة لطلاب مرحلة البكالوريوس. يُركّز عملها الأكاديمي على دراسات السكان الأصليين والتاريخ الشفوي، وهي مُعلِّقة سياسية في وسائل إعلامية عديدة مثل: *The Guardian*، و *Foreign Policy*، و *Al Jazeera*، ومقدّمة سلسلة بودكاست "إعادة التفكير في فلسطين". نشرت روايتها الأولى بعنوان: *The Stone House* (London: Hajar Press, 2022).

يوسف منير

رئيس برنامج فلسطين/ إسرائيل وزميل أول في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في واشنطن، وعضو هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية. نشر مقالات في: *The New York Times*، و*The Washington Post*، و*The Boston Globe*، و*The Nation*، و*Foreign Policy*، و*Middle East Policy*، ومجلة "الدراسات الفلسطينية"، وغيرها. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية والسياسة المقارنة من جامعة ميريلاند. كان المدير التنفيذي للحملة الأميركية للحقوق الفلسطينية.

رؤساء الجلسات

إبراهيم فريحات

أستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وزميل في معهد بيكر لدراسات السلام والصراع في كلية جونياتا في الولايات المتحدة، وزميل غير مقيم في منتدى دراسات الشرق الأوسط في جامعة ديكن في أستراليا. عمل سابقًا زميلًا أول في السياسات الخارجية في معهد بروكنغز، ودرّس موضوع تسوية النزاعات الدولية في جامعتي جورجتاون وجورج واشنطن في الولايات المتحدة. من منشوراته:

Iran and Saudi Arabia: Taming a Chaotic Conflict (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020); *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia After the Arab Spring* (New Haven, CT: Yale University Press, 2016); Ibrahim Fraihat & Isak Svensson (eds.), *Conflict Mediation in the Arab World* (New York: Syracuse University Press, 2023).

إسماعيل ناشف

أستاذ مشارك في برنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا، وعمل سابقًا في عدة جامعات عربية وأجنبية. وإضافةً إلى عمله باحثًا جامعيًّا، فهو ناقد أدبي وفنّي، وله عدة نصوص أدبية. شارك في تأسيس مشاريع ثقافية وفكرية مختلفة بأطر جامعية، وأخرى عامة. يهتم بدراسة المادة واللغة والأيديولوجيا والتشكيل الأدبي والفني وعلم الجمال. وفي مجال الحالات الدراسية العينية، يهتم بالحقلين الأدبي والفني في السياق الاستعماري عامة، والعربي - الإسلامي والفلسطيني تحديدًا. من إصداراته: *A Language of One's Own: Literary Arabic, the Palestinians and Israel* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2023)؛ "ركام: في مقاربة النكبة تعبيريًا" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2019)؛ "اللغة العربية في النظام الصهيوني: قصة قناع استعماري" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)؛ "طفولة حزيران: مدونة دار الفتى العربي وأدب المأساة (رام الله: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، 2016)؛ "صور موت الفلسطيني" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ "في التجريد الفلسطيني: زهدي قادري واللحن الهندسي للحداثة المتأخرة" (عمّان: دار راية للنشر، 2014).

أيهب سعد

عميد كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقًا قبل انضمامه إلى معهد الدوحة أستاذًا مساعدًا في الاقتصاد في جامعة بيرزيت. تتركز اهتماماته البحثية في مواضيع التجارة الدولية، والبحوث الإمبريقية في مواضيع الاقتصاد الجزئي وتحديدًا الاقتصاد السياسي واقتصاديات العمل في منطقة الشرق الأوسط. وتتمحور مشاريعه البحثية الجارية على فهم أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الشرق الأوسط، والتباين في أداء الشركات في الاقتصاد العالمي والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، والعلاقة بين التحصيل الأكاديمي والمتغيرات في أسواق العمل.

آية راندال

أستاذة مساعدة في برنامج الماجستير في حقوق الإنسان في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على الدكتوراه من جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني، والماجستير من جامعة جورج تاون في واشنطن.

تامر قرموط

أستاذ مساعد في برنامجي الإدارة العامة والسياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقًا، في العديد من المناصب الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تركّز بحوثه على تحليل السياسات العامة وتقويمها، والإصلاح المؤسسي، والمساعدات الخارجية، وحلّ النزاعات. لديه خبرة واسعة في إدارة وتخطيط وتنفيذ برامج تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية والحوكمة للمنظمات العامة وغير الربحية مع الجهات ذات الصلة، وفي خطط التعافي المبكر وإعادة الإعمار بعد النزاعات. وهو عضو اللجنة الاستشارية للبرامج والبحوث PRAC في المعهد الدولي للعلوم الإدارية IIAS، ويترأس فيها مجموعة العمل حول "الإدارة العامة في الأوضاع الهشّة والمتأثرة بالنزاع".

تمارا خروب

نائبة المدير التنفيذي وزميلة بحث رئيسة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. تركز أبحاثها على تقاطع التكنولوجيا وحقوق الإنسان والديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنشر أوراقًا بحثية وتحليلات سياسية ومقالات تحريرية حول دور وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في العملية السياسية، بما في ذلك قضايا الاستبداد الرقمي والقمع، وتأثير المعلومات المضللة وبيئات المعلومات، والقوة الرقمية والجيوسياسة، وتقنيات المراقبة، والدعاية وتمثيل وسائل الإعلام، وسياسات الهوية على الإنترنت، والذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل، وحقوق الإنسان الرقمية، إضافة إلى أبحاث حول فلسطين/ إسرائيل وسياسات الولايات المتحدة في هذا الشأن. حصلت على عدة جوائز ومنح، بما في ذلك منحة فولبرايت. حاصلة على الدكتوراه من جامعة إنديانا بلومنغتون، والماجستير من جامعة ويستمنستر.

حيدر سعيد

رئيس وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية"، التي يصدرها المركز. حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة المستنصرية في بغداد عام 2001. تتركز اهتماماته البحثية في العراق والمجتمعات المنقسمة والتحليل النقدي للخطاب السياسي. صدر له عن المركز العربي كتاب "الشيعة العرب: الهوية والمواطنة" (2019)، وصدر له أيضًا: "سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الجولة الوطنية في العراق" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)؛ "وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية" (2008). أسهم في كتابة ثلاثة فصول في كتاب أصدره المركز العربي بعنوان "تنظيم الدولة المكنى 'داعش'" (2018)، وأشرف مع فريق بحث على إنجاز دراسة عن "المجتمع المدني الإسلامي في العراق" (2010). أسهم في تأليف "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق" لستني 2009 و2014.

خالد فراج

مدير عام مؤسسة الدراسات الفلسطينية منذ عام 2017. عمل محررًا في مجلة "الدراسات الفلسطينية" في عام 1993، وفي عام 2009 تولّى منصب مدير مكتب فلسطين في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. متخصص في مجالات إدارة المؤسسات الثقافية والبحثية. حاصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية والتنمية من جامعة بيرزيت عام 2003، والبكالوريوس في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا من الجامعة نفسها عام 1996.

دينا طه

أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا. تتركز مجالات أبحاثها الرئيسة في نظريات تصفية الاستعمار Decolonizing، والهجرة القسرية، والنوع الاجتماعي والأسرة مع التركيز على الأقلية المسلمة في الغرب. لها العديد من المنشورات العلمية في هذه المجالات، منها فصول في كتب ومقالات في دوريات نقدية مثل *Gender, Place and Culture* و *Mashriq and Mahjar*. حاليًا، تقود منحة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية SSHRC في كندا، التي تركّز على الاستجابات للعنف القائم على النوع الاجتماعي بين الأقليات الثقافية والدينية، ومن خلال دراسة نهج رائد لنظام المأوى المصمم خصيصًا للمعنّفات المسلمات في السياق الكندي. وإضافة إلى ذلك، تشارك في قيادة مشروع تعاوني مع شبكة أبحاث اللاجئين، يهدف إلى حشد المعرفة البحثية للاجئين، وتسهيل تبادل المعرفة بين الباحثين وصانعي السياسات والنازحين.

سليم تماري

باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورئيس تحرير مجلة "حوليات القدس" باللغة الإنكليزية، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت. كان مديرًا سابقًا لمؤسسة الدراسات المقدسية التابعة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية. له العديد من الأعمال عن الثقافة الحضرية، وعلم الاجتماع السياسي، والسيرة الذاتية، والتاريخ الاجتماعي لشرق المتوسط. من مؤلفاته: "عام الجراد: الحرب العظمى ومحو الماضي العثماني من فلسطين" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، وصدر بالإنكليزية عن دار نشر جامعة كاليفورنيا عام 2011؛ "الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2005)؛ "الأوقاف والملكيات المقدسية: دراسة لعقارات البلدة القديمة في القرن العشرين" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

طارق دعنا

أستاذ مشارك ورئيس برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومستشار سياساتي لشبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، وباحث مشارك في Security in Context، ومحرر مشارك لدورية *Middle East Critique*. تتضمن دائرة تخصّصه منهجًا عابرًا للتخصصات تشمل مناهج الاقتصاد السياسي النقدي، والاستعمار الاستيطاني، وحركات التحرر الوطني، والتدخل الخارجي وبناء الدولة، والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على فلسطين والعالم العربي. صدرت له مقالات في العديد من المجلات الأكاديمية المحكّمة، وساهم في تحرير كتب وفصول محكّمة، ونشر العديد من مقالات الرأي في مجموعة من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية العربية والعالمية.

عصام نصار

رئيس برنامج التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا. متخصص في التاريخ العثماني المتأخر في بلاد الشام وفي تاريخ التصوير الفوتوغرافي في العالم العثماني. مؤلف ومحرر عدة كتب، منها: "القدس: تاريخ المستقبل، دراسات في تاريخ وحاضر المدينة" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)؛ "تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

عماد قدورة

باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط، وعلى الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والدفاعية. نُشرت له دراسات محكّمة عديدة، منها: "نحو أمن عربي للبحر الأحمر"، دراسات استراتيجية، العدد 22 (1998)؛ و"الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند"، سياسات عربية، العدد 44 (أيار/ مايو 2020)؛ و "The Regional Geo-sectarian over the Gulf," *Insight Turkey*, vol. 20, no. 2 (2018). كما صدر له كتب عديدة، منها: كتاب "الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني: غزة – أريحا أولًا" (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)؛ وكتاب "السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ وكتاب:

The Rise of the GCC States and Turkey: Convergent and Divergent Regional Agendas (Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2021).

فردوس العيسى

أستاذة مساعدة في برنامج العمل الاجتماعي في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على الدكتوراه في الصحة النفسية والإرشاد النفسي من جامعة عين شمس في مصر، ودرجتي ماجستير إحداهما في الصحة النفسية المجتمعية من جامعة القدس، والأخرى في استشارات الإعاقة من جامعة فليندرز في أستراليا. شغلت منصب رئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، إضافة إلى إدارة برنامج الماجستير في العمل الاجتماعي حتى عام 2021. تدربت على علاج الصدمات المبني على حركة العين في الولايات المتحدة وألمانيا وفلسطين وتركيا والأردن وكوسوفو. شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية حول الصحة النفسية والإرشاد النفسي والعمل الاجتماعي. وهي عضو في هيئة تحرير "مجلة جامعة بيت لحم" وفي مجلة *Class and Status of Critical Approaches to Social Divisions*. من منشوراتها: فردوس العيسى وبلال سلامة ونبيلة الدقاق، "العدالة الجنائية للأحداث الجانحين: الخريطة الهيكلية للأطفال المخالفين للقانون في مدينة بيت لحم"، مجلة دراسات في علم نفس الانحراف، مج 7، العدد 1 (2022)؛

Ferdoos Al-Issa, Nadera Shalhoub-Kevorkian & Stéphanie Wahab, "Feminist Except for Palestine: Where Are Feminist Social Workers on Palestine?" *Affilia*, vol. 37, no. 2 (2022); Ferdoos Al Issa & Elizabeth Beck, "Sexual Violence as a War Weapon in Conflict Zones: Palestinian Women's Experience Visiting Loved Ones in Prisons and Jails," *Affilia*, vol. 36, no. 2 (2021).

لورد حبش

مديرة معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. عملت سابقًا نائب الرئيس للشؤون المجتمعية في جامعة بيرزيت ورئيسة دائرة العلوم السياسية. لها العديد من الدراسات، منها فصل في كتاب "الثورات والانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية: بولندا ومصر نموذجًا" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، 2015)؛ ومقالة "النّظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، مع علي الجرباوي، سياسات عربية، العدد 38 (2019)؛ ومقالة "استثناء الاستثناء: التعليم 'العاري' في السياق الاستعماري في فلسطين"، مع غادة المدبوح، عمران، العدد 33 (2020)؛ ومقالة "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية"، سياسات عربية، العدد 48 (2021). حاصلة على الدكتوراه في النظريات والفكر السياسي من جامعة القاهرة.

ليلى فرسخ

أستاذة العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن. حصلت على جائزة السلام والعدالة من لجنة كامبريدج للسلام في كامبريدج في ماساتشوستس (2001). من منشوراتها كتاب عنوانه: *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*، 2nd ed. (London: Routledge, 2012) وقد حررت كتابًا بعنوان:

Rethinking Statehood in Palestine: Self-Determination and Decolonization Beyond Partition (Berkely: University of California Press, 2021)، وشاركت في تحرير كتاب عنوانه: *The Arab-Jewish Questions: Geographies of Engagement in Palestine and Beyond* (New York: Columbia University Press, 2020). نشرت العديد من المؤلفات المتعلقة بالاقتصاد السياسي والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبديل التقسيم في إسرائيل/ فلسطين، في العديد من المجلات الأكاديمية والصحف والمواقع، منها: *London Review of Books*, *Le Monde Diplomatique*، وشبكة السياسات الفلسطينية، وموقع "جدلية". حاصلة على الدكتوراه من جامعة لندن، والماجستير في الفلسفة من جامعة كامبريدج.

مجدي المالكي

أستاذ في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت منذ عام 1995، ومدير دائرة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية وعضو في لجنة أبحاثها. كان سابقًا عميد كلية الآداب (2015-2020)، ومدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية، وله عدة مؤلفات ودراسات منشورة في مجالات التنمية والسياسات الاجتماعية، والهجرة، والمجتمع المدني. حاصل على الدكتوراه في علم اجتماع التنمية من جامعة نانتير- باريس العاشرة.

محمد أبو زينة

أستاذ مشارك في الاقتصاد. تشمل مجالات خبرته البحث في اقتصاديات التنمية والسياسة العامة مع التركيز على القضايا المتعلقة بالاقتصاديات والسياسات الصحية، وقياس عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتقييم الاقتصادي للسياسات العامة. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية، ونشر عددًا من الأبحاث والمقالات العلمية في مجلات علمية محكّمة، من ضمنها: *Review of Income and Wealth, Journal of Health Economics, Health Economics, Social Science and Medicine, The Lancet, Health Policy and Planning, Health Policy and Research on Economic Inequality*.

محمد أبو نمر

أستاذ كرسي عبد العزيز سعيد للسلام الدولي وحل النزاعات في الجامعة الأميركية في واشنطن. وهو مؤسس ومدير سابق لمعهد بناء السلام والتنمية في الجامعة نفسها (1999-2013)، والمؤسس المشارك لمجلة *Peacebuilding and Development*. نشر أكثر من 17 كتابًا ومئات المقالات، وأجرى العديد من الندوات والتدريبات والدورات التدريبية حول المصالحة والتسامح وبناء السلام بين الأديان والحوار بين العقائد في مناطق الصراع حول العالم، بما في ذلك المنطقة العربية وتشاد والنيجر والعراق (كردستان) والفلبين (ميندناو) وسريلانكا وفلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة، وغير ذلك. وأسس أيضًا "معهد السلام لشؤون السلام والعدالة"، وهو منظمة تركّز على بناء القدرات والتربية المدنية وبناء السلام بين الأديان. عمل مستشارًا أول للسياسات والأبحاث (2013-2021) في مركز الحوار بين الثقافات والأديان The Center for Intercultural and Interreligious Dialogue, CIID في النمسا.

محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مساعد في برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقًا أستاذًا محاضرًا في قسم العلوم السياسية في جامعة أم البواقي في الجزائر. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة 1 - الجزائر.

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس لجنة منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، ومسؤول برنامج الدراسات الدبلوماسية والتعاون الدولي في معهد الدوحة للدراسات العليا. شغل سابقًا منصب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون في سورية، وعمل أستاذًا للسياسة الدولية في جامعة دمشق، ومحاضرًا في قسم السياسة الدولية في جامعة مانشستر في بريطانيا، ومستشارًا في الشؤون الدولية في عدد من الهيئات والمؤسسات البحثية العربية والإقليمية. له عدة كتب وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، منها:

Marwan Kabalan et al., "Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama," *Syria Studies*, vol. 2, no. 1 (2010); "Iran-Iraq-Syria: Shocks and Rivalries in Triadic Pattern," in: Imad Mansour & William R. Thompson (eds.), *Shocks and Rivalries in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2020).

مروة فرج

رئيسة برنامج السياسات العامة في كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. بدأت حياتها المهنية الأكاديمية، في عام 2010، أستاذة مساعدة في كلية الصحة العامة في جامعة ساسكاتشوان في كندا، ورُقّيت إلى أستاذة مشاركة في عام 2018. عملت سابقًا باحثة في المعهد العالمي للصحة والتنمية، أحد معاهد شنايدر للسياسة الصحية في جامعة براندیز. تشمل خبرتها الدولية العمل في العراق في قضايا التمويل الصحي وتخصيص الموارد وإصلاح قطاع الصحة في مصر. تتركز مجالات بحثها واهتماماتها البحثية في السياسة الصحية والتمويل الصحي والاقتصاديات الصحية وتخطيط البرامج الصحية وتقييمها، ودراسة عدم المساواة من حيث التمويل الصحي، واستخدام الرعاية الصحية، والسلوكيات الصحية، ونتائج الرعاية الصحية.

مزنة الشهابي

خبيرة تنمية واتصالات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أكملت رسالتي ماجستير في جامعة بيرزيت في فلسطين وفي كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في المملكة المتحدة، مع التركيز على الدبلوماسية العامة الفلسطينية والإعلام. خلال الانتفاضة الثانية، كانت جزءًا من مجموعة مراقبة إعلامية تهدف إلى ضمان رواية القصة الفلسطينية بطريقة دقيقة وإنسانية في وسائل الإعلام الغربية. وكانت أيضًا مستشارة إعلامية للقيادة في منظمة التحرير الفلسطينية، وصاغت عدة أوراق سياسات وأوراق وقائع ومقالات حول القضية الفلسطينية.

معين الطاهر

كاتب وباحث فلسطيني، ومنسق مشروع ذاكرة فلسطين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ عام 2016 حتى الآن، وعضو سابق في المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية بين عامي 1983 و1991. شارك بأوراق علمية محكمة في العديد من المؤتمرات، وله مقالات وأوراق بحثية محكمة منشورة في عدد من المجلات، منها: مجلة "الدراسات الفلسطينية"، و"سياسات عربية"، و"أسطور". من مؤلفاته: "المستدرك في يوميات عدنان أبو عودة (فلسطين: الأرض، الزمن ومساعي السلام، يوميات ووثائق)" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ "يوميات أكرم زعيتر: آمال الوحدة وآلام الانقسام (1949-1965)"، جزآن (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ "حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات وتداعيات" (مؤلف مشارك) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)؛ "يوميات أكرم زعيتر (سنوات الأزمة 1967-1970)" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)؛ "يوميات عدنان أبو عودة، 1970–1988" (إعداد) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)؛ "تبغ وزيتون: حكايات وصور من زمن مقاوم" (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ "شخصيات جدلية في الفكر العربي والفلسفة الإسلامية: البسطامي، السهروردي، الطهطاوي، سيد قطب" (بيروت: منشورات ضفاف، 2015)؛ "حوار مع معين الطاهر؛ الكتيبة الطلابية: تأملات في التجربة" (بيروت: منشورات ضفاف، 2015).

مهران كامرافا

أستاذ الشؤون الحكومية في جامعة جورجتاون في قطر، ومدير وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. له العديد من المقالات في مجلات محكّمة، ونشر العديد من الكتب منها:

Righteous Politics: Power and Resilience in Iran (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2023); *A Dynastic History of Iran: From the Qajars to the Pahlavis* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2022); *Triumph and Despair: In Search of Iran's Islamic Republic* (London: Hurst Publishers, 2022); *A Concise History of Revolution* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2020); *Troubled Waters: Insecurity in the Persian Gulf* (New York: Cornell University Press, 2018); *Qatar: Small State, Big Politics* (New York: Cornell University Press, 2015).

نديم روحانا

أستاذ الشؤون الدولية ودراسات الصراع، ومدير مركز فارس لدراسات شرق المتوسط في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس. تركّز بحوثه على ديناميات الصراع الاجتماعي الممتد، والهوية الجمعية والمواطنة والديمقراطية في الدول المتعددة الأعراق، ومسائل تصفية الاستعمار والعدالة الانتقالية في الأنظمة الاستعمارية الاستيطانية. من مؤلفاته *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven, CT: Yale University Press, 1997); *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State* (ed.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2017). شغل مناصب أكاديمية مختلفة في جامعات فلسطينية وإسرائيلية وأميركية، بما في ذلك جامعة هارفارد، وكلية بوسطن، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة جورج ميسون. كان أحد مؤسسي برنامج تحليل النزاعات الدولية وحلّها في مركز ويذرهيد للشؤون الدولية في جامعة هارفارد، حيث شارك في رئاسة ندوة المركز حول تحليل النزاعات الدولية وحلّها في الفترة 1992-2001. وهو المدير المؤسس للمركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل" (2000–2017).

هاني عواد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومحاضر في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في التنمية الدولية من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. من مؤلفاته: *The Dilemma of Authoritarian Local Governance in Egypt* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2022)؛ و"تحولات مفهوم القومية العربية" (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012). له منشورات في عدة مجلات علمية، منها: *The British Journal of Middle Eastern Studies*؛ *The Middle East Critique*. يتركز اهتمامه البحثي في الحوكمة المحلية، وسياسات الاستبداد والتعبئة السياسية والاجتماعية، والسياسة المحلية، والحركات الإسلامية، والحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط، مع التركيز على مصر وفلسطين.

يارا هواري

المديرة المشاركة لشبكة السياسات الفلسطينية. حاصلة على الدكتوراه في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر (2017) حيث درّست مساقات مختلفة لطلاب مرحلة البكالوريوس. يُركّز عملها الأكاديمي على دراسات السكان الأصليين والتاريخ الشفوي، وهي مُعلِّقة سياسية في وسائل إعلامية عديدة مثل: *The Guardian*، و *Foreign Policy*، و *Al Jazeera*، ومقدّمة سلسلة بودكاست "إعادة التفكير في فلسطين". نشرت روايتها الأولى بعنوان: *The Stone House* (London: Hajar Press, 2022).